الأكــراد

في

المســألة العـراقـية

سـعد البــزاز

الأكـــراد في المسألة العراقيـــة

أحاديث وحوارات

1996

الكتاب : الأكراد في المسألة العراقية

المؤلف : سعد البـزّاز

الطبعة الأولى: تشرين الثاني (نوفمبر) 1996

الغلاف : زهير أبو شايب

التنضيد الداخلي : ندى القدومي وفريال الشلبي

الناشر

الدار الأهلية

المقدمة

أكراد في المسألة العراقية
أم عراقيون في المسألة الكردية ؟

السؤال المطروح دائماً: ما الذي جرى ، ويجري في العراق ؟ وما جذور أحداث عقدين من الزمن العراقي .. ؟ ولم تكن الأسئلة عراقية وحسب بل كانت على الدوام أسئلةً عربية ، إذ طالما وجد القارئ العربي نفسه مشدوداً إلى أحداث العراق الذي يشكل ركيزة للأمن العربي، وعمقاً نفسياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً ثراً ومعطاءً للحياة العربية كلها .. ولذلك فإن ما يحدث في هذا البلد كان يترك آثاره ونتائجه المباشرة على محيطه العربي ، كما يحفر عميقاً في وجدان القارئ العربي وعقله.

لم ينتهِ كل شيء بانتهاء حرب الخليج ، بل على العكس فقد استمر تدفق الأحداث الصاخبة وما كانت مواجهةٌ تنتهي حتى تبدأ أخرى ، وكانت قضية الأكراد التي تمتد جذورها إلى عقود طويلة مضت ، أحد مصادر الموقف السياسي والأمني المعقد ، حتى غدت فاصلة أساسية في أوضاع العراق والعراقيين، بعد أن عادت هذه المسألة إلى الواجهة على خلفية التطورات السياسية والعسكرية المتسارعة منذ انقطاع الصلة بين كردستان العراقية وبقية أنحاء العراق بُعيد حرب الخليج ثم عودة الاتصال ثانية بعد العمليات العسكرية التي جرت نهاية شهر آب (أغسطس) 1996 وما تلاها من تدخلات أجنبية واسعة في شؤون العراق ومنطقة كردستان.

وعودة إلى السؤالين المُلحين : ما الذي جرى ويجري في العراق ؟ فإننا لم نجد من هو أدق وأوضح من الكاتب العراقي البارز سعد البزّاز للإجابة عن الأسئلة ثم الإطلال على كل تداخلات الأزمة وتفرعاتها ونتائجها ، وتتأتى أهمية هذه المعالجة حين تصدر عن كاتب يترفّع عن التحزب وهو يتكفل بمهمة عسيرة لكتابة تاريخ العراق والمنطقة غير منحاز لأحد أو ضد أحد رافضاً قبول الانضواء إلى أية لافتة سياسية عدا ما يشغله من هم عراقي يتجلى في هذا الكتاب كآصرةٍ عاطفية وعقلية متماسكة على نحو مثير للوعي والمشاعر.

وكان التداخل العميق بين الوضع في كردستان وأوضاع العراق كله السبب في سعينا للاختيار بين عنوانين لهذا الكتاب هما: (العراقيون في المسألة الكردية) أم (الأكراد في المسألة العراقية) ، ولعل اختيار العنوان الأخير دلالة على أهمية العنوان الأول .. فنحن إزاء قضايا متداخلة تتكون منها صورة العراق اليوم.

وسنرى في هذا الكتاب أن الحديث في قضايا الأكراد هو مجرد مدخل للحديث في مسائل أخرى لا تقل أهمية ، بل تزيد إثارة أحياناً ، من مستوى معالجة فلسفة الحكم وقضايا الحريات وأسلوب إدارة الأزمات والسياسات الإقليمية والعلاقة مع دول الجوار .. ومستقبل الحياة السياسية في العراق والمنطقة.

وقد وجدنا أن يضم الكتاب ثلاثة محاور مختارة من بين الحوارات التي خاضها البزّاز على أثر التطور السريع للأحداث في العراق ، حيث كان قد التقى أبناء الجالية العراقية في الأردن وشارك في حلقة نقاش نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات وتحدث مطولاً إلى جريدة (الحياة).. وسنجد أن هذه الأجزاء الثلاثة تتكامل مع بعضها البعض لتشكيل موضوعاً واحداً يدور حول الأسئلة الكبيرة : ماذا جرى .. ولماذا جرى .. ومالذي يمكن أن يحصل في المستقبل..؟

*** الناشـــــر**

1996/10/25

لفهرس

■ مقدمة الناشر 3

■ حوارات مع الجالية العراقية : معركة بلا خاسرين 5

■ حوار مع (الحياة) : نحو فكر عراقي بديل 14

■ حلقة نقاش في المركز الأردني للدراسات والمعلومات: الأكراد ومستقبل العراق 24

وثائق : 43

■ بيان 11 آذار 1970 44

■ قانون الحكم الذاتي 1974 48

■ الصيغة غير الرسمية لقانون الحكم الذاتي 1991 55

■ معاهدة الجزائر 1975 63

■ صـــدر للبـــزّاز: 68

حـــوارات مـــع الجاليـــة العراقيـــة في الأردن *

معركة بلا خاســرين

* بعـــــد أيـــام من شن الطائرات الأمريكية غارات على جنوب العراق إثر دخول القوات العراقية إلى مدينة (أربيل) في الثلاثين من آب (أغسطس) 1996 وجدت نفسي في مواجهة أسئلة لم تكن لتبقى من غير جواب، خاصةً أن الأسئلة جاءت من أفراد الجالية العراقيـــة الذين استضافوني في لقائين موسعين جريا في عمان .. وتدفقت الأسئلة مريرة وحائرة من نوع : مالذي حل ببلادنا ؟ والى أين ستمضي أحداث العراق في الأتي من الأيام بعدما هطل على أهلنا من جديد مطرّ أسود كانت تحمله الطائرات الأمريكية التي استبدت بسماء العــراق ..؟ وتوالت الأسئلة على النحو الآتــي :

* هــل أن ما يجري هو سيناريو متفق عليه أم أنــه إخلال بوضع قائم ســـــتترتب عنه نتائج خطـــــيرة أخرى ؟

* هذه معــارك التزم فيها كل طرف بمقدار ما هو متاح له في الحركة، لقد جرى كل شيء بحساب شبه دقيق، كأنّ خارطة أدوار مكتوبة قد وُزعت على الجميع فالتزموا بها، مع أن توزيع الأدوار لم يكن مدّوناً، ولم يكن جزءً من عهدٍ مكتوب، لكنه كان نقطة التقاء في الأهداف والمصالح .. أدرك جميع الأطراف مقدار المســـموح لهم بالحركة فيها بحيث لا يضطرون الأطراف المقابلة إلى منـــع أدوارهم أو تعطيلها .. لقد تنازل الجميع بقــدرٍ ما .. وتقدموا بقــدرٍ ما .. وتراجعوا بقـــــدرٍ ما ..

والمثير أن هذا كله قد جرى وسط الحريق .. وهو حريق من حجم متوسط كان عدد الذين احترقوا فيه قلة .. بقيت الأكثرية واحتفظ اللاعبون الأساسيون بمواقعهم مع بعض التحسن فيها وقد اتخذت خطوات المتنازعين هذه السهمة لسبب بسيط وخطير في آن معاً .. وهو أن المعركة الكبرى لم تبدأ بعد، وان ما جرى هو مقدمة لمرحلة أكثر تعقيداً في الصراع .. وكأنّ المطلوب أن يخرج الجميع في حالة سليمة حتى يكونوا مستعدين لخوض معركة أكبر.

إننا إزاء حشد من المنتصرين .. إذ لا يُعقل أن يبقى الخاسر الوحيد في هذه الصفحة من الصراع هو جلال الطالباني عدا عن بضع عشرات من عناصر المعارضة العراقية وحسب .. ؟

كل طرف حصل الآن على موقع مُحسّن .. وهذا بحد ذاته دلالة على الاستعداد لمعركة أكبر .. فقد حقق الرئيس صدام حسين نصراً لم يعرفه منذ انتهاء الحرب مع إيران وليس من طبيعته أن يكتفي بما حققه، أنه سيتقدم في اتجــاهٍ ما لاستثمار ما أنجزه وجعله مرتكزاً لمكسب سياسي وعسكري أكبر .. وسجل الرئيس الأمريكي نقاطاً انتخابية في معركة سهلة لم تخسر فيها الولايات المتحدة دماً أو مالاً .. أما تركيا فكانت تشعر بالنشوة في المرحلة الأُولى من معركة كردستان بعد أن هُزم جلال الطالباني حليف حزب العمال الكردي وانفتح الطريق أمامها للضغط على عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكردي في تركيا .. وتمهد سبيل عقد صفقة المليارين التجارية مع بغداد .. وسيطر مسعود البارازاني وحــــده لأول مرة في التاريخ على معظم مناطق كردستان في هذه المرحلة على الأقل .. حتى إيران لم تكن خاسرة في هذه المرحلة بعد أن تحاشت التورط في الصراع وقدمت نفسها ملاذاً آمناً للجياع واللاجئـين .. وعندما نجد أن هناك اكثر من منتصــر .. وأكثر من نصر .. فهذا يعني أن معركة كبرى ستقع .. وان المنتصرين سيصطدمون بعضهم بالبعض الآخر .. فكل ما جرى هو توزيع المقاعد أمام المسرح .. وإعداد ميدان الرماية وعلينا أن نراقب بحذر ودقة .. وسنرى .

---

* جرى حواران يومي 19-9-1996 و 6-10-1996

* مـــا هي خيـــــارات الرئيس صدام حسين .. ؟

* ثمة نموذجان في الاختيار : الأول هو الاسترخاء وإظهار المرونة بعد تحقيق قدرٌ من النجاح .. والثاني هو عدم الاكتفاء بنجاح جزئي والاندفاع للانتقام وإنزال الأذى بالخصوم واستعادة الهيبة بالقوة .. والسؤال هنا .. أياً من النموذجين سيختار .. هل سيقبل النموذج الأول ويعلن إنهاء حالة الطوارئ المستمرة منذ ثلاثة عقود في البلاد ويرتضي بالديمقراطية البرلمانية وحرية الأحزاب ما دام قد قبل بالتحالف مع أعرق الأحزاب الكردية التي ناصبته العداء اكثر من عشرين سنة، وهل سيسمح بحرية الصحافة واستقلال القضاء، ويعلن مصالحة وطنية ويطلق مبادرات في العلاقة مع الجيران ويعمل على بناء مصـداقية يمكن أن تستعيد في بضع سنوات ثلاثة ملايين عراقي يهيمون في المنافي .. أم أنه سيذهب إلى الخيار الثاني .. خيار التحدي والسعي لتحويل المكسب الجزئي إلى مكسب شامل، وهنا فان خياراته ستكون أولاً في إيجاد وضع موالٍ في كردستان ومراكز نفوذ كبيرة فيها إلى جانب تصعيد التحدي مع الولايات المتحدة من خلال صراع الإرادات حول منطقة الحظر الجوي، فيحاول فعلياً إسقاط طائرة أمريكية وتحمّل نتائج ذلك بعد أن التزم معنوياً بإسقاط أية طائرة تخترق أجواء العراق.. أم انه سيعمل على كسر الحظر المفروض على حركة القوات البرية الذي يلزمها منذ تشرين أول "أكتوبر" 1994 بالبقاء بعيداً عن الحدود مع الكويت، وفي هذه الحالة فإنّ على قطعات الحرس الجمهوري أن تندفع إلى مواقع قريبة من تلك الحدود، وهل سيواصل حركته لكسر خط الحدود الجديد الذي اعترف به في صفقة عقدها مع وزير الخارجية الروسي السابق اندريه كوزيريف نهاية 1994 ولكنه لم يكن راضيــــــاً عنها وظل يعاملها كجزء من شروط الإذعان .. وإذا كسرها هل سيكون الهدف السيطرة على جزء من ميناء أم قصر الذي اقتطعته الحدود الجديدة ؟.

وهناك خيار ثالث هو محاولة المزج بين الخيارين، فيأخذ من النموذج الأول ما يحاول تهدئة الجيران به ويهمل كل ما يتعلق بالداخل، ويأخذ من الثاني كل مدياته عدا عبور الحدود مع الكويت مجدداً .. فيسقط طائرة أمريكية ويكسر الحظر البري على حركة القطعات العسكرية ويفرض نفوذاً دائماً في المنطقة الكردية، وسيطالب الآخرين عندئذٍ بالنظر إلى خطواته على أنها جزء من سياسة داخلية تجري ضمن الإقليم العراقي .. وسينتظر مواقف مماثلة أو تزيد عما ظهر في تفاعلات معركة كردستان حتى الآن.

يبدو جلياً أنّ البقاء في الحكم هو الأولوية المطلقة لدى الرئيس صدام ، غير أن من المستحيل بلوغ هذه الأولوية من غير إعادة ترتيب نتائج حرب الخليج، إذ ثمة آثار سياسية وعسكرية وعملية تترتب على الهزيمة في الحرب، وبقاؤها واستمرارها يؤدي إلى تآكل السلطة وثلم هيبتها وبالتالي يصبح التخلص منها توأماً لهدف البقاء في الحكم .. وإذا ذهبنا إلى ما هو أعمق من ذلك لوضـــع هذه الحالة في مسار تقييمها التاريخي، سيكون متاحاً رؤية الآتي : ثمة أرض وطنية نقصت، وسيادة سياسية على الأرض تآكلت، وثمة خضوع لوصاية ورقابة لم يقع مثيلها على أي بلد آخر في العالم، وحصار اقتصادي مستمر منذ ست سنوات، وعزل دبلوماسي وسياسي .. وكل ذلك من نتائج الهزيمة في الحرب، وقد وقع في ظل حكم الرئيس صدام نفسه .. فهل تُصحح هذه الأوضاع في ظل حكمه أيضاً وبالتالي يستطيع مواجهـــة هاجس التاريخ بالبرهنة على أن ما ضاع من يديه سيعود بيديه أيضاً .. ليسد الطريق على من يأتي بعده ويقدم نفسه بديلاً للإنقاذ ويعيد للعراق بعض ما خسره سياسياً واقتصادياً ومعنوياً في ظل هذا الحكم .. ؟

إنّ من يعرف صدام حسين يستطيع الاستنتاج سريعاً بأن هذا الهاجس يشغله ويؤرقه .. ومن هنا تبدو الأولوية المطلقة فعلاً هي التحرر من نتائج الحرب وآثار الهزيمة السياسية والعسكرية.

دعونا نتساءل، هل بمقدوره أن يحقق بيسر مماثل لما جرى في المرحلة الأولى من معركة كردستان مهماته الأخرى فينهي الحصار الاقتصادي ويعيد رسم الحدود ويستعيد ما أُقتطع من ميناء أم قصر وينهي العزلة السياسية ويستعيد مكانة العراق في سوق النفط العالمية، ويتخلص من الوصاية على البلاد والحظر الجوي في سمائها ويفرض وضعاً يتحرر فيه هذا الجيل والجيل الذي يأتي بعده من عقوبة التعويضات التي تنتظره ..؟

إنّ ما تخسره في أسابيع من الحرب تحتاج إلى سنين طويلة لاستعادته في السلم، وبما أن الحرب ليست وسيلة العمل المتاحة الآن أمام الحكم في العراق فإن بلوغ سلسلة معقدة من الغايات على هذا المستوى ليس مستحيلاً ولكنه ليس ممكناً في ما تبقى من سنوات قليلة في قعر هذا القرن ..

في العراق أزمة معقدة، يندر أن تحصل في دولة ما دون أن تتمخض عن نتائج مدمرة، هذه الأزمة تتعلق بتلاشي الآمال، أيه آمالٌ كانت، خاصة عندما يتعلق الأمر برفع الحصار، لا أحد في العراق يتوهم اليوم أن ذلك ممكن ومتاح وأنه مناطٌ بآليات فرق التفتيش أو أنه غيرمرتبط بوضع سياسي. وهناك أيضاً تلاشي الأمل بحدوث تغيير في النمط السياسي السائد، سواء كان التغيير بأسلوب الانقلاب، أم التغيير من داخل الحكم نفسه، بحيث تجري عملية انقلاب

قيصرية على الذات لتحل التقاليد الديمقراطية بدل النمط السائد، وأذكر أنني كنت أحد الذين تمنوا على الرئيس صدام بعد الحرب أن يقود انقلاباً بنفسه يقوم على ثلاثة عناصر : الأول إنهاء حكم العائلة وإحلال حكم يقوم على المشاركة .. والثاني : إنهاء دور المؤسسة الأمنية وإحلال أدوار مؤسسات جديدة كالبرلمان والقضاء والصحافة تحت مظلة دستور ضامن للحقوق والواجبات .. والثالث : التخلي عن الحراس القدامى الذين برهنت أحداث ربع قرن من تاريخ العراق انهم فشلوا في إسداء النصيحة والإتيان بأعمال صحيحة وانهم يتحملون أوزار الكوارث التي حلت بالعراق، وستؤدي إزاحتهم إلى تغيير تلقائي في الأفكار وإحلال بدائل سريعة جديدة .. غير أن ذلك النداء ذهب أدراج الرياح، يومئذْ، وما زال حتى الآن عسير التحقق، في ظل قيادة تتخوف من الديمقراطية السلمية قدر تخوفها من الانقلاب العسكري المدبر وتعتقد أن الديمقراطية هي (انقلاب سلمي).

إذن، هناك حالة انعدام بالأمل في المستقبل، في الأمل الاجتماعي، في آمال الأسرة، في آمال الشباب، ولنا أن نتخيل أزمة مجتمع يعيش بلا أمل، حتى قيادته السياسية التي تتولى شؤون البلاد تغرف هي الأخرى من بركة اليأس نفسه على نحو مماثل لما يفعله العوام .. ولذلك فان مثل هذه الحالة قد تنتج أكثر مما ظهر حتى الآن، لا بل إن اليأس لم ينتج ما يكفي من الغضب والتدمير، وحل بديلاً عنه سكونٌ وذهولٌ وترقب .. ولا أبالغ إذا قلت إن ما يظهر عليه الرئيس صدام من صبر وانتظار هو حالة لا تنسجم مع طبيعته ولا مع حالة اليأس وانعدام الأمل، فمن يقرأ خطاباته في السنتين الماضيين يراه مستغرقاً في مناجاة التاريخ وهو الذي كان يريد على الدوام الموازنة بين ذراع السلطة، وذراع التاريخ، وإذا كان لأحد الذراعين أن يميل على حساب الآخر فإن الرجحان كان دائماً لذراع السلطة .. أما أن يلوذ بالتاريخ وأحجيته ورموزه وأساطيره وما يبعثه ذلك من أمل أو يوحي به من قوة، فإنه سلوك يعكس تحولاً في أدائه السياسي وقد يكون مجرد تحول مؤقت .. لقد هرب صهراه ولم يفعل شيئاً، وفشلت محاولة عبور الحدود مع الكويت في تشرين أول "أكتوبر" 1994 ولم يفعل شيئاً، وأُرغم على قبول كل ما رفضه من قرارات مجلس الأمن وإجراءات فرق التفتيش ولم يفعل شيئاً، وهاجمت إيران قواعد المعارضة الإيرانية في العمق العراقي ولم يرد عليها، وعُزل عن حضور مؤتمر القمة العربي في القاهرة ولم يتجاوز رده غير خطاب محشو بعبارات الاستياء .. وما أكثر ما هدد وتوعد دون أن ينفذ تهديداته ..

لذلك كله، كان صدام حسين في حاجة لإظهار القوة، والرد، والأهم من ذلك التحرر من بعض آثار الهزيمة في حرب الخليج، ومن أهم نتائجها هو غياب السلطة المركزية عن شمال العراق، وربما وجد أن هناك وظيفة محدودة يمكن أن تُؤدى وتكون مقبولة في النطاقين الإقليمي والدولي عندما يقع التحرك عسكرياً ضمن التراب الوطني ولمواجهة نفوذ إيراني متزايد في كردستان. غير أن ذلك لن يغير كثيراً من الاختلال القائم حيث يوجد حكم محاصر ومعزول وعراق مروّض وضعيف .. في حين أن ما تحتاجه البلاد هو عراق قوي موحد .. وحكومة قادرة على ضمان وحدة البلاد وتحقيق النمو ..بمعنى هل المطلوب: عراق قوي وحكومة قوية .. أم عراق مخنث وحكومة قابضة بأدوات المؤسسة الأمنية و لكنها حكومة ضعيفة في الوقت ذاته، إن المطلوب بلا أدنى شك هو عــراقٌ قـــوي ينتج حكماً متوازناً لا يقيم قوته على العنف وإلغاء الحريات وعقوبة الإعدام .. فأين هذا من ذاك .. الاختلال سيظل قائماً بعد ست سنوات من اندلاع أزمة الخليج برغم التبدل الجزئي والمحدود في بعض المواضع.

* وماذا كان بإمكان صدام حسين أن يفعل ؟

* لبضعة أيام كان هناك مناخ عاطفي بعودة ا للحمة بين الكل والجزء حتى لدى كثير ممن يختلفون مع ا لحكم لكن هذا المناخ العاطفي لم يُستثمر لإعادة بناء الثقة في العراق، بل على العكس حدثت أمور تدل على عدم وجود استعداد لتحسين الأوضاع ومن أمثلة ذلك أن القيادة القطرية لحزب البعث أضافت إلى عضويتها شخصاً سبق له أن طرد من هذه القيادة إرضاءً لمشاعر الناس بعد انتهاء حرب الخليج كما أُضيف إلى عضويتها أحد أبناء عمومة نائب الرئيس ، وهو شخص كان قد فشل في تحمل مسؤولية محافظ بعضاً من الزمن ، حدث ذلك في الوقت الذي كان يُفترض أن تجدد القيادة العراقية نفسها لا أن تزيدها ترهلاً وركوداً، ولم تستطع هذه القيادة أن تحتوي شخصاً واحداً جديداً من أولئك الذين يشكلون الأغلبية ويشعرون بأنهم معزولون عن المشاركة في صنع القرار، وهناك مثال آخر فقد احتفلت هذه القيادة بمرور سنة على استفتاء الثلاث تسعات (96.99) الذي لم يكن ليقنع أحداً ، وذكّر الرئيس مواطنيه بأن حسين كامل شخص غير جيد وهي حقيقة كان العراقيون يعرفونها منذ عشر سنوات عندما كان حسين كامل يعين الوزراء ويطردهم ويقرر السياسات العليا للدولة .

من هذا كله أعتقد انه كان بالإمكان تحقيق شيء كبير في تحسين الأداء وتوسيع المشاركة في صنع القرار السياسي وصولاً إلى مصالحة وطنية حقيقية بلا دم ولا انتقام ولا اعتزاز بالإثم بدلاً من الإمعان في السياسات القديمة ، المشكلة أن كل شيء حول هذه القيادة قد تغير إلا أساليبها في العمل وهذا أمر

يناقض النزعة العفوية والتلقائية للبشر في المراجعة والبحث عن الأفضل بدلاً من العمل ضد ا لذات ، وما يجري هو إمعان في اختيار الانتحار السياسي عندما يرتضي السياسيون تقليص الفرص أمام أنفسهم ويكرسون العزلة ويرفضون تحسين أدائهم .. لمصلحتهم أنفسهم .. قبل أن يكون لمصلحة سواهم ..

نعم كان هناك ارتياح شعبي بعودة انسيابية الاتصال بين كردستان وبقية أنحاء العراق لان هذا هو الوضع الطبيعي وما عداه وضع شاذ، غير أن ذلك كان في حاجة لشفافية عالية حتى يتسع عدد المستفيدين ليكونوا الشعب كله بدلاً من إعطاء الفرصة لخمسين تاجراً لكي ينقلوا البضائع المهربة من كردستان إلى بغداد ويسجلوا صفحة أخرى في سجل التجارة السوداء التي أكلت من لحوم العراقيين عرباً وأكراداً منذ ست سنوات ، إن ما يعنينا هو الحق العام الذي يضيع بين السياسات غير المكترثة وأطماع تجار الحروب ولورداتها .

* هـل سنصل إلى يوم نمنع فيه إراقة الدم بين العربي والكردي ؟

– أظن أن بلوغ هذا الهدف هو أسمى ما ينزع إليه العراقيون عرباً وأكراداً ، ويحق لنا أن نجعل من هذا الهدف قياساً لا نتنازل عن سقفه فقد أُريق دم كثير في صراعات العبث ، غير أنني حتى احرّم إراقة الدم بين الأخوين العربي والكردي لا بد أن أُحرّم أولاً إراقة الدم بين الكردي والكردي من جهة والعربي والعربي من جهة أخرى .

بماذا نصف عناصر المليشيات الكردية التي ذبحت بعضها البعض يوم كان بعض الأكراد يقطعون آذان الأسرى من أبناء جلدتهم الذين ينتمون إلى أحزاب أخرى ويقلعون عيونهم من محاجرها .. ؟ وبماذا ينبغي أن نصف الاعدامات بدون قضاء حقيقي في بغداد ، في دولة تمنح الأوسمة لوزير يقتل ابن أخيه بيديه حتى يتباهى بأنه موظف صالح دون أن يمر ذلك على محكمة أو قضاء ؟

نعم علينا أن نحرّم إراقة الدم بين الكردي والعربي لأنهما شريكان في المواطنة وفي الدين وفي الحياة، لكننا قبل ذلك مسؤولون عن تحريم الدم حين يُراق بين الكردي والكردي أو بين العربي والعربي .

* متى سينجح العرب و الأكراد في الإندماج ليشكلوا كتلة واحدة تواجه الأعداء المشتركين ..؟

– إن الشراكة في الوطن لا تنفي أن الأكراد شعبٌ آخر.. وثقافةٌ أخرى.. وطموحاتٌ أخرى ، لكنهم أمةٌ شقيقةٌ ومجاورة للعرب وقد تداخل تاريخهم بتاريخ العرب دون أن تسمح لنا الشراكة في الوطن أن نتصرف مثل الأتراك فننفي خصائص الشعب ا الكردي ونسميهم (عرب الجبل) كما يسميهم الأتراك (أتراك الجبل) ، شركاء .. نعم ، غير أنهم ليسوا عرباً ، وهذا الوصف لا ينقص من الأكراد شيئاً ولا يزيدهم شيئاً لكننا في حاجةٌ لتوصيف الأشياء ومنع ا الخلط وآنذاك سنجد أن العرب كأمة مظلومة هم أقدر الناس على إنصاف الشعب الكردي الذي تقاسم معهم الكثير من عذابات الشراكة سواء كان مختصماً وإياهم أم متحالفاً معهم، وحريٌ بالعربي الذي قاوم تغييب هويته (تتريكاً) أو (تفريساً) أو (فرنسةً) أن يكبح بعض التيارات التي استحلت في وقتٍ ما فكرة إذابة الهوية الكردية . إنّ ثمة شعبين ينزعان إلى الحرية هما العرب والأكراد ، والمفجع حقاً أن التواقين للحرية يذبحون بعضهم البعض أكثر مما يذبحون خصومهم ، وحتى يأتي يومٌ يدرك الاثنان أنهما ضحية لجلادين من نوع واحد فإنّ دماً كثيراً سيتدفق في صراعات العبث كتلك التي عرفتها كردستان منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، فما زلت أرى دماً محرّماً آخر سـيُراق حتى يرتضي العرب و الأكراد نمطاً آخر من أنماط الجيرة.

* مـا مدى جدية واشنطن في العمل لإسقاط الحكم في العـــراق .. ؟

* برغم أن موضوعة العراق تشكل القاسم المشترك في الولايات المتحدة بين الجمهوريين والديمقراطيين، وتجعل كل طرف –خاصة في موسم الانتخابات – يتبارى على إظهار العداء للرئيس صدام حسين ونعته بأقسى الأوصاف ، إلا أن ذلك لا يعني وجود قرار جاهز للتخلص منه أولاً أو وجود آلية للعمل على إسقاط حكمه ثانياً لا بل إنه لا يعني أيضاً وجود إمكانية من الناحية العملية على تنفيذ خطة من هذا النوع تنطوي على تحمل تكاليف باهظة جداً .. ففي دولة مؤسسات كالولايات المتحدة من السذاجة الافتراض بوجود رأي مركزي واحد يفرض نفسه على جميع أطراف صناعة القرار، وقد يحتاج مثل هذا الأمر إلى زعامة تملك إلى جانب الرئاسة أغلبية حاسمة في الكونغرس وطواقم عمل منسجمة في الخارجية والدفاع والمخابرات ومجلس الأمن القومي وهو أمر من المستحيل تخيّل وجوده في الولايات المتحدة، فالرئيس كلنتون ووزير الخارجية ومستشار الأمن القومي متفقون على معاداة الحكم الحالي في بغداد ولكن ليس إلى درجة جعل العراق أولوية مطلقة في أجندة السياسة الخارجية وليس إلى حد إعطاء الإشارة للقيام بعملية عسكرية تساعد

انقلاباً وشيك الحدوث في بغداد، ويمكن رسم الصورة الآتية للآراء السائدة في واشنطن .. التيار الأول وعلى رأسه وزير الخارجية وارن كريستوفر يؤمن بأن أفضل أسلوب للتعامل مع العراق هو في إدامة العقوبات ومنع تفكك عزلته السياسية والاقتصادية ومراقبة التسلح على أمل أن يؤدي ذلك كله إلى مزيد من التآكل في بنية الحكم ويوسع الهوة بينه وبين الشعب ويزيد نسبة العراقيين المعارضين له ويبقيه في حالة الحكم الضعيف والمعزول محلياً وإقليمياً بحيث لا يثير قلق جيرانه، وقد استقطب هذا التيار إلى جانبه مستشار الأمن القومي انتوني ليك، وبلغ الأمر بهذا التيار أن عطّل سلسلةً من السيناريوهات التي قدمتها (أطراف مختلفة) للدخول في مواجهة مباشرة لإسقاط الحكم في بغداد ومنعب وصول تلك الأفكار إلى الرئيس نفسه عندما كان الأمر يحتاج إلى موافقة مباشرة منه للمصادقة على تلك الخطط التي تُصّعد من المواجهة ، أما التيار الثاني فهو تيار صغير واقل تأثيراً ويمثله مساعد وزير الخارجية روبرت بيلليترو ومعه موظفون في الخط الثالث والرابع ويدعو إلى تصعيد المواجهة مع صدام حسين ويرى أن سياسة الضغط والعزل ليست كافية لوحدها وان الحل لا بد أن يكون في تدخل أمريكي مباشر بمساعدة أطراف عراقية على إسقاط الحكم، وعلى العكس مما هو سائد أو مما يردده بعض مسؤولي إدارة الرئيس السابق جورج بوش، لا يعاني هذان التياران من الوهم القائل بأنه لا يوجد بديل يمكن أن يدير البلاد بعد هذا الحكم، لكن النقطة الحساسة دائماً هي أن الجميع يريدون عمليات غير مكلفة لا تخسر فيها الولايات المتحدة قطرة دم واحدة ولا تتعرض إلى ما يمس هيبتها كدولة أولى في العالم.

وفي هذه اللحظة من الصراع يُخيل إليّ أن الجميع في واشنطن على اختلاف تياراتهم وفي الحزبين المتنافسين هم في حاجة إلى وجود تحدٍ من النوع الذي يمثله الرئيس صدام حسين، انهم يبحثون هناك عن ما يسمى بالأدب السياسي الأمريكي (Badman The) ولو لم يكن هناك صدام حسين لذهبوا لاختراع صدام آخر في مكان ما يكون مركزاً لجذب العداء بعد أن اضمحلت مراكز جذب العداء الأخرى .

أما لماذا أصبح العــراق فجأةً القضية رقم واحد في أجندة السياسة الأمريكية .. فإنني ممن يميل إلى الاعتقاد بأن هذه الأولوية الجديدة مؤقتة بعد أن كان العراق يحتل المرتبة الرابعة أو الخامسة في تسلسل الأولويات بعد عملية السلام في الشرق الأوسط وإيقاف الحرب في البوسنة ومواجهة الاستقطاب الأوربي الصاعد واحتواء إيران، ويرتبط صعود العراق ليصبح أولوية أولى بعنصرين: الأول هو الانتخابات الأمريكية والثاني هدوء جبهات أخرى كانت تشغل الناخب الأمريكي مثل البوسنة والشيشان وركود عملية السلام قدر تعلـــق الأمر بالمسارين السوري واللبناني وحرص كلينتون على تحاشي الاحتكاك مع حكومـــة الليكود في إسرائيل خلال موسم الانتخابات الأمريكية .. بعد ذلك سيعود التيار الأول الذي يقود الدبلوماسية الأمريكية إلى ترتيب الأولويات ثانيةً في أجندة السياسة الخارجية إذا فاز كلينتون بفترة رئاسية ثانية .. ولو جاء الجمهوريون لكان الأمر مختلفاً.

* ماذا تفعل المعارضة العراقية إذن .. ؟ وهل كانت تستطيع إسقاط الحكم خلال فترة قريبة .. ؟ ..

* ربما يكون من المناسب عدم الخوض كثيراً في التفاصيل وقد أجد أعذاراً كثيرة لهذه المعارضة المسكينة بما يفسر ضعفها وشتاتها واستلاب

إرادتها وضعف خطابها السياسي وضعف قياداتها ، لا بل وغياب الشفافية الذي أدى إلى هلاك الطاقة على تحسس روح المجتمع العراقي الذي تتعامل معه من فوق وبحساسية لا تختلف عن تلك التي يظهرها المستشرقون عندما يتعاملون مع الشأن العراقي، المعارضة الحقيقية تعمل بدون عناوين داخل البلاد وهي موجودة في بنية الحكم، الجيش، الحزب، الدولة، أما المعارضة في الخارج فان أكثر ما تستطيع أن تفعله هو الحشد النفسي والإعلامي إلى حد التنفيس بمعنى أنها تستطيع أن تقول ما لا يستطيع قوله المواطن العراقي في الداخل، وهناك جزء آخر من المعارضة يرتبط بإرادات دول طامعة بالعراق ولديها حسابات معلقة معه وهؤلاء مستلبون ومدمنو معارضة وقد يستمرون كذلك سنين طويلة أخرى، العراق لن يجد الخلاص على أيدي هؤلاء لأنه بحاجة إلى حلٍ وسط وقوىً وسط تعمل على إحلال السلم الاجتماعي بديلاً عن كل مظاهر التفرقة والعنف والغبن والقسوة والفردية ..وحتى يكون هذا الحل ممكناً ومتاحاً لا بد أولاً من تأسيس الخطاب السياسي البديل الذي لم تبشر به معظم فصائل المعارضة حتى الآن، دعونا نقول بصراحة إننا بين هواجس حالمين مستميتين بالوصول إلى السلطة أو آخرين لا يرون العراق أكبر من قريتهم أو طائفتهم أو عهرقهم.

ولا تفوتني الإشارة إلى أن سقوط المؤتمر الوطني العراقي الذي اعتقل أعضاؤه أو أُعدموا وتحللت بنيته القيادية سيصب في مصلحة أطراف أخرى تنشط على ساحة العمل السياسي المعارض .. حتى ليبدو أن أوساطاً أمريكية لم تكن تمانع في التخلص من عبء المؤتمر حتى يمهد في المجال لصعود قوى أخرى .. وفي هذا ما يفسر الطريقة التي تُرك فيها المعارضون البائسون لملاقاة حتفهم في مدينة (أربيل).

لقد تخلص الأمريكان من (شيء ما) لم يعودوا في حاجة إليه، بعد ن تعذر عليهم التخلي عنه بأنفسهم ..

أما الأكراد – بغض النظر عن من خسر أو ربح – فكان من الطبيعي أن يكونوا أكبر الخاسرين وان يتخلى عنهم أولئك الذين كانوا بعضاً من الوقت أوصياء عليهم .. لقد تكلم المسؤولون الأمريكان – من مستوى وزير خارجية إلى مساعديه ورؤساء الدوائر الأساسية في الخارجية – إلى الزعماء الأكراد بأكثر مما تكلموا مع رؤساء دول أخرى ، و أعطوهم اهتماماً يندر أن يعطوه لآخرين ، لا بل انهم تحدثوا مع الأكراد واجتمعوا إليهم أكثر مما فعلوا مع منظمة التحرير الفلسطينية طوال إحدى عشرة سنة من مكوثها في تونس ..ويبدو أن زعماء الحركات الكردية لم يدركوا معنى شعور دولة كبرى مثل الولايات المتحدة باليأس من حلفائها الصغار .. لقد حدث مراراً في تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية أن تخلت واشنطن عن أقرب حلفائها وأصدقائها في لحظة الشعور بعدم الجدوى من استمرار العلاقة معهم أو لوجود سبب في إيقاع الأذى بهؤلاء الحفاء عندما يمدون جسوراً مع دول أخرى ليست في حالة وفاق مع الولايات المتحدة، كما هو إيران .. وهذا هو ما حصل تحديداً مع فصيل كردي واحد كما يبدو في العلن ومع كل الفصائل الكردية كما هو في حقيقة الأمر.

وقد يكون القادة الأكراد على اختلاف أحزابهم توهموا في لحظة ما انهم أصبحوا موضوعاً في السياسة الدولية والإقليمية، الأكراد حقيقةً ليسوا موضوعاً للصراع، بل انهم ساحة للعمل وميدان للصراع .. ساحة تلتقي فيها تناقضات المصالح، فهم موجودون في مجال حيوي تعمل فيه جميع القوى الإقليمية وبعض القوى الدولية الرئيسة، وعندما ينزفون ففي كثير من الحالات يفعلون ذلك نيابةً عن الآخرين، ولعل مسعود البارازاني استنتج أن الأكراد نزفوا أكثر من اللازم .. وأُستخدموا أكثر من اللازم .. وتهمشوا أكثر مما يحتملون .. فالتقط الخيار الذي كان من قبل محرماً عليه دون سواه وتحالف مع الرئيس صدام في لحظة التقاء أهدافها ..

* هل تستطيع الأحزاب الكردية التبشير بالديمقراطية من خلال شعارها: الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان ؟

* هذا شعار يأخذ الحق بقصد آخر ، فالخلاف الحقيقي بين وفد الجبهة الكردستانية والحكومة المركزية في بغداد (1991) لم يكن حول الديمقراطية ، بل كان مركزاً حول مقدار ا لحقوق الكردية على الأرض ، أي أنه كان حول الخارطة الجغرافية لمنطقة الحكم الذاتي وأسلوب تداول إيرادات النفط ، و لم يكن شعار الديمقراطية للعراق يوماً ما إلا جزءً من الضغوط التي تمارسها بعض الأحزاب الكردية على الحكم ، مع أن العراق أحوج من أي بلد آخر للديمقراطية ، لكن تعالوا إليّ بمثل يبرهن أن السياسيين الأكراد كانوا دعاةً حقيقيين للديمقراطية .. ثم أنهم لم يؤسسوا تجربة ديمقراطية يمكن أن تكون مثالاً سواء كانت هذه التجربة في الحياة الداخلية لأحزابهم أم في المناطق التي خضعت لنفوذهم ، كان جهاز الأمن السري أقوى أذرع هذه الأحزاب ، وكانت عوامل السيطرة القبلية والعشائرية هي الأقوى على سواها من ا لعوامل، ولو أخذنا مسودة اتفاق 1991 بصورة تجريدية ، بمعنى تجريده من الظروف السياسية الدولية والضغط الأمريكي لمنع إنجازه ، فإنّ الاتفاق كان سيُوقع لو حُلّت مشكلة (كركوك) و (سنجار) و (كلار) والمناطق الأخرى موضع الخلاف على تحديد المناطق، وكل ما تناول موضوع الدستور للبلاد في ذلك المشروع لم يتجاوز في روحه مسألة تثبيت الحقوق القومية للأكراد كصيغة ثابتة ومستقرة بصيغة أوضح وأرسخ من الصيغ الواردة في الدساتير المؤقتة التي يعمل بها العراق منذ سنة 1958 وحتى اليوم .

* هل كانت هناك دوافع مصلحية لدى بعض الأطراف تقف خلف التحالفات سريعة التبدل في كردستان ..؟ وهل هناك دوافع من هذا النوع ساعدت على الإتفاق بين الحكومة والحزب الديمقراطي الكردستاني؟

– إذا اعتقدنا أن ما يحرك المواقف هي دوافع عقائدية أو قومية على الدوام فإننا سنقع في وهمٍ كبير ، فكثير من الخيارات السياسية تنتجها دوافع انتفاع مادي في جانب كما تنتجها دوافع الكراهية نحو الخصوم السياسيين في ساحة العمل الكردي نفسه ، وحتى تكون الصورة مقرّبة فإنني أتحدث عن طابور من المنتفعين الذين أعتاشوا على امتداد الخط الممتد من (زاخو) إلى(دهوك) ثم إلى (فايدة) وصولاً إلى مدينـــة (الموصل) ، فمنذ سنة 1992 بدأ يتشكل خط الانتفاع على امتداد هذا المسار ، المتنفذون يجبون ضريبة كيفّية عن كل شاحنة تمر في الخطين الصاعد والنازل من هذا المسار سواء كانت المدفوعات نقدية أو بضائعية عينية ، والمثـير حقاً أن المنتفعين على امتداد هذا المحـور كانوا يخشون من نجاح الحكومة العراقية في إنشاء خط مرور بديل خارج المنطقة الخاضعة للإدارة الكردية ليصل بين الحدود التركية شمالاً ومدينة (الموصـل) جنوباً ويمر في نقطة (فيشخابور) الواقعة على المثلث العراقـــي–الســوري– التركي ثم يمتد بمحاذاة نهر دجلـــة إلى منطقة (سمُيّل) فمدينة (الموصل) وآنذاك لن تكون هناك حاجة لاستخدام نقطة (إبراهيم الخليل) على الحدود العراقية التركية حيث توجد سيطرة الأحزاب الكردية المتنفذة ، وظل الجدل مستمراً لثلاث سنوات على الأقل للاختيار بين

المسارين ، واعتقد أن بعض السياسيين الأكراد لم يستبعدوا احتمال إنشاء الخط البديل في حالة إظهار الحكومة السورية قدراً من المرونة في عدم الممانعة من تداخل هذا الخط مع جزء من التراب السوري ، لا بل إن هذه المخاوف كانت أحد مصادر تشكيل قرار الحزب الديمقراطي الكردستاني إجراء حوار سياسي مع الحكومة المركزية في بغداد وهو الأمر الذي مهد لعقد الصفقة السياسية والعسكرية التي جرت بموجبها معركة (أربيل) في الثلاثين من آب 1996 ، إذْ أن إنشاء مسار بديل كان سيعني خسارة ربع مليون دولار يومياً هي حاصل تجميع ضريبة المرور عبر نقطة (إبراهيم الخليل) ولو حصل ذلك فإنّ مصالح طابور من المنتفعيين كانت ستتعرض للهلاك ، إن ما أحدثكم عنه اليوم هو خلاصة عمل معقد وبعيد المدى أدارته شخصيات كانت متنفذة في بغداد في السنوات الخمس الماضية ، وحتى تكون الصورة أقرب إلى الأذهان فان محطة التفريغ الكبرى التي أقيمت في منطقة (فايدة) حيث كان يوجد خط التماس بين مليشيات الأحزاب الكردية والقوات النظامية للحكومة المركزية قد أنشئت بإشراف مباشر من حسين كامل أيام كان صاحب النفوذ الأكبر في العمليات المالية والتجارية – قبل مغادرته بغداد في آب (أغسطس) 1995 – بعد أن سبق ذلك كله جهد أمني وإستخباري وتجاري معقد اشترك فيه ممثلون عن صهر الرئيس من جهة والفعاليات الاقتصادية والإستخبارية التركية وبعض الأطراف الكردية من جهة أخرى ، وحين أعطي مثل هذه التفاصيل فان ما يعنيني هو الاستنتاج بأن دوافع تكوين القرار السياسي الكردي لم تكن عقائدية أو من ذلك النمط المستجيب للنزعة القومية ، بل كانت دوافع تتعلق بالإيرادات والمصالح التي تشكلت على امتداد مسار التجارة غير النظامية بين العراق وتركيا في السنوات الخمس التي أعقبت حرب الخليج .

على الجانب الأخر ، كانت هناك جباية عند مركز حدودي آخر مع إيران .. ولو انتهى الأمر عند ذلك الحد لبدا الأمر مقبولاً لكن صورة زعيم كردي عريق مثل السيد جلال الطالباني كانت شاحبة ومتراجعة في الوثائق التي خلّفها وراءه في (أربيل) عن العلاقات الخاصة التي جمعته مع الإيرانيين ، ففي هذه الوثائق ، نرى سياسياً متراجعاً يطلب رضا الأجهزة الإستخبارية الإيرانية ، الى حد قبوله العمل نيابة عنها في تحجيم كفاح رفاقه الأكراد الإيرانيين من أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني ، سواء بإعتقالهم أو تسليم بعضهم الى السلطات الإيرانية ، فهل كان لكفاح الأكراد العراقيين من أجل بناء كيانهم الذاتي مصلحة في اعتقال كاتب إيراني هارب من بلاده وتسليمه الى السلطات الإيرانية ليواجه الموت المحتم .. ؟ هذا ما تقوله الوثائق .. إن كل ما يشغل الإيرانيين هو أن تكون لهم محطة لجمع المعلومات في شمال العراق وان يكون لهم وكلاء منتشرون فيه وان يسيطروا على نشاطات معارضيهم من الأكراد وسواهم .. فكيف يحق للمكافحين من أجل الحرية في كردستان العراقية أن ينكروا حق الأكراد الإيرانيين في الكفاح من أجل حقوقهم في كردستان الإيرانية .. هذا الموقف حدث من قبل مراراً ولم يكن هناك رابحون ، كان الجميع خاسرين ، لأنهم كانوا يعملون ضد أنفسهم وضد شعاراتهم .. وضد صهدقيتهم الكردية .. وإذا كان من حق الأكراد العراقيين أن يتحفظوا على وجود إدارات حكومية عراقية لم يشتركوا في اختيارها .. فإنّ ذلك لا يبرر قبولهم بوجود تركي أو إيراني دخيل على أرض كردستان العراقية .. لأن هذين الطرفين لا يعترفان أصلاً بمفهوم القومية الكردية وأحقيتها في الحفاظ على الهوية والحقوق الثقافية ..

حتى ليبدو أن للمصالح (شرعية) تغلب على شرعية الخطاب السياسي إلى حد يقبل فيه زعماء تاريخيون بتأجير قدراتهم لصالح الأعداء التقليديين للقضية الكردية.. الإيرانيون يستأجرون طرفاً كردياً عراقياً لإعتقال أكراد إيرانيين ومطاردتهم وجمع المعلومات عن منظمة (مجاهدي خلق) وفتح الأبواب أمام الاستخبارات الإيرانية .. والأتراك يستأجرون أطرافاً كردية عراقية أخرى لجمع المعلومات عن حزب العمال التركي وغلق معسكراته.. والحكومة في بغداد تستأجر أكراداً يفتحون الطريق إلى مخابيء المعارضين العراقيين ومقراتهم .. ويوم لا يتقدم أحدٌ ليستأجر أحداً .. سترى رصاصاً كثيراً يُطلق عشوائياً في شتى الأتجاهات بحثاً عن دور لا يتصل بتثبيت حقوق شعب جريح ومستلب ما زال ينزف منذ قرنين على الأقل حتى يحيا الآخرون ..

إن ثمة حاجة للخروج من مأزق سياسي معقد .. انتج هذا الخلط ، وهذا العمل الطوعي ضد الذات وقبول الاستلاب لصالح آخرين لم يتوقفوا منذ قرنين عن ذبح الأكراد في بلادهم .. ولا بد أولاً من الإمتناع عن التواطؤ مع إيران لأن العراقيين من العرب والأكراد لن يرتضوا بصفقة تعقد في طهران لتحديد مصير بلادهم بما يستجيب لإرادة دولة تنتظر منذ زمن بعيد اللحظة المناسبة لتصفية حساباتها مع العراق كوطنْ وشعب .. فلماذا نفتح لها أبواب كردستان لتلتقط في أرجائها هذه اللحظة ؟

* هل ترى أن تقسيم العراق من الناحية الفعلية هو أمر محتمل .. ومن الذي يشجع على التقسيم ومن ا لذي يقاومه ؟

* لن يكون من قبيل الزخرفة اللغوية القول بأن بقاء العراق موحداً أو تشرذمه هو إرادة وطنية ، إذْ حتى عندما أجرد تفكيري من العواطف لأتعامل مع

المتاح من المعلومات والحقائق سأستنتج في النهاية أن وحدة العراق أو تقسيمه هي حصيلة إرادة قواه السياسية ، ومن هنا فإنّ مقاومة أخطاء الحكم التي استجلبت العزلة والضعف لا تؤجل بأي حال مقاومة سلوك بعض السياسيين الذين يتصرفون كجزء من الماكنة السياسية لدول أخرى لم تتخل عن أهدافها التاريخية في أضعاف العراق حتى لو تم ذلك عبر تقسيمه وإعادة جدولته على الأرض ، ليس عملاً وطنياً أن نسمح لدعاة إضعاف العراق باقتناص فرصهم في المراحل القلقة من تاريخ البلاد ، واعتقد جازماً أن الوعي السياسي الذي يتمتع به العراقيون نخبةً وعموماً سيجعلهم قادرين على التفريق بين الكلام الذي يُقال في العلن والسياسات الحقيقية التي تُصنع في الخفاء ، فكثير من الدول لا بل جميع الدول التي تظهر اهتماماً بالمسألة العراقية تردد علانية بأنها مع وحدة العراق الدستورية والترابية، غير أنّ بعض هذه الدول يعمل حقيقةً للوصول إلى تقسيم العراق جزئياً (باقتطاع أراضٍ عراقية أو تعويم السيادة العراقية عنها) أو كلياً (بالسعي إلى تقسيم التراب العراقي إلى ثلاثة أجزاء على الأقل على أساس عرقي أو مذهبي).

وفي مقدمة الأطراف التي تروّج للتقسيم الشامل بعض الأوساط البريطانية التي تعمل منذ خمس عشرة سنة على الأقل للعثور على عراقيين يتبنون هذا المنهج، وأذكر جيداً أن سياسيين عراقيين جاءوني سنة 1982 بعد النكسة التي مني بها الجيش العراقي في (المحمرة) وطرحوا ما أسموه مشروعاً للإنقاذ يتم تقسيم بموجبه العراق إلى ولايات جغرافية منفصلة على أساس عهرقي ومذهبي وقدموا خريطة مرسومة شملت بغداد نفسها حيث كان يفترض أن تقسم إلى جزئين، والمثير أن ذلك الخط لم يكن مستقيما أو محدّباً أو مائلاً ولكنه كان أشبه ما يكون بحركة الأفاعي المكوكية حتى لا تكاد أن ترى الفواصل بين النصفــين الوهميين في العاصمة، جرى ذلك في لندن حيث لم يتردد حاملو المشروع عن القول بأنهم يستطيعون الحصول على ضمانة دولية لإنجاح المشروع، وعندما سألتهم من هي الجهة الدولية الضامنة أجابوا بلا تردد إنها بريطانيا .

إنهــا الجهــة الدوليــة نفسها التي وضعت التقسيم القلق للحدود بين دول المنطقة بما فيها العراق وأبقت سلسلة من المشاكل الحدودية العالقة وغير المحسومة بين جميع دول الخليج وشبه الجزيرة العربية، وهي الجهة نفسها التي لعبت دور العرّاب في وضع الرسم الجديد للحدود بين العراق والكويت بعد انتهاء حرب الخليج.

ومــن المؤســف أيضاً أن بعض الأوساط الكويتية دعـت بعـد انتهاء الحرب إلى إقامة كيان سياسي عازل بين ا لحدود الكويتية و (بغـــداد) يكون منفصلاً عن كيان سياسي آخر موجود في العاصمة بدعوى غياب الاطمئنان إلى عدم تكرار عملية أخرى تقوم بها بغداد باجتياح الكويت. أمــا إيران وتركيا فإنهما من الناحية الفعلية تستفيدان من تعويم السيادة العراقية على أجزاء من التراب الوطني في الجنوب الشرقـي والشمــال .. وبذلك نجد أن من الصـــــعب أن تصدق كل ما يُقال حول وجود (ضمانة دولية لوحدة العراق) .. فما هو (مضمون) اليوم ليس مضموناً في الغد، إلاّ إذا أدرك العراقيون، بتياراتهم السياسية المختلفة أنهم وحدهم القادرون على منع التقسيم إذا أوصدوا الأبواب التي يتسلل منها المنتفعون من مثل هذا العمل، والملفت أن الذين اشتغلوا على فكرة إضعاف العراق عبر تقسيمه يعانون هم أنفسهم من أخطار الانقسام .. بل وأخطار التلاشي أيضــاً، ومن مصلحتهم عدم ترويج سابقة (التقسيـم) لأنها ستبرر أعمالاً كثيرة ضدهــم في مراحل مقبلـة من تاريخ المنطقــة .. حيث لا يعرف أحد أي نوع من المفاجآت ستشهـــد ..

* إلى متى سيدوم التحالف الجديد بين الحكومة المركزية والحزب الديمقراطي الكردستاني ؟

* ليس للإجابة عن هذا السؤال غير الوقوف عند شخصية السيد مسعود البارزاني، كآخر شخصية تاريخية كبيرة من عائلة البارزاني، فقد رحل جميع أفراد عائلته إما موتى في المنافي أو قتلى على يد سلطات الحكومة المركزية. قُتل أخوه لقمان في الستينات، ومات أخوه إدريس في الثمانينات وأُعدم أخوه عبيدالله يوم كان وزيراً في بغداد.. وقد التــاع مسعود بما فيه الكفاية من الصراع مع الحكومة المركزية غير أنه ظل يردد دائماً بأنه مستعد للاتفاق مع الذين حاربوه وحاربهم إذا وجد مصلحة للأكراد في ذلك .. إنها ليست المرة الأولى التي يقتنع فيها بجدوى التحالف مع الحكومة المركزيــة .. فيوم جاء إلى بغداد لإجراء حوار باسم الجبهة الكردستانية بُعيد حرب الخليج كان من جانبه أكثر استعداداً من السيد جلال الطالباني لعقد اتفاقية ولم تنقطع صلاته مع بغداد طوال السنوات الخمس الماضية، ولو كان الأمر يتعــلق به شخصياً لعقد التحـــالف مع صدام منذ زمن بعيد، غير انه يخضع لمستويين من الضغوط .. الأول من أنصاره والثاني من أطراف دولية، وربما أقنع بعض الأطراف في تلك اللحظة أن وجود محاور كردي رئيس واحد أفضل من وجود قوتين كرديتين ، أو انه استنتج أن يده ستكون طليقة لو فعل ذلك، أي انه أنهى لبعض الوقت وجود قطبين في كردستان وأبقى على قطب واحد .. وهو وضع ربما كان الرئيس صدام يفضله في البداية.. كما يفضله الأتراك .. وسيتعاطى معه الإيرانيون .. على افتراض أن وجود قوة مهيمنة واحدة في كردستان سيجعل الحوار معها ممكناً .. والتحالف معها ممكناً .. والاستفراد بها ممكناً أيضــاً .. غير أن كثرة المنتفعين من هذا الحال سيجعله حالاً مؤقتاً

ومن هنا فإن الرئيس صدام والسيد مسعود سيحاولان كل من جانبه إحصاء المكاسب مقدماً .. و افتراضاً إذا ما بدأ التطبيق فستحصل التقاطعات .. ويحصل تداخل مراكز النفوذ .. وليس من مصلحة السيد مسعود البارزاني التحالف مع حكم لم ينشئ نموذجه الديمقراطي في عموم العراق .. أي أن من مصلحته الاندماج بحكومة ديمقراطية .. أكثر من الاندماج بحكومة تمنحه حرية الاختيار وتمنع هذه الحرية عن بقية العراقيين، في هذه المسألة ستقع معاناة كبيرة في المستقبل.. أقول هذا إذا كانت الديمقراطية هدفاً حقيقياً لدى الأحزاب الكردية..

.. إن هناك حاجة حقيقية لإيقاف هذا التناشر .. بين الاعتراف بحقوق المشاركة السياسية للكُرد على أساس الأحقية العهرقية وبين رفض إعطاء بقية العراقيين الحد الأدنى من هذه الحقوق .. إنها الإستثناءات التي تغرق الحياة السياسية بالمفارقات وقد حان وقت تصحيحها.

وإذا أردتـــم جواباً مباشراً عن السؤال فإنني لستُ ممن يقتنع بإمكانية عقد تحالفات طويلة مع الفصائل الكردية، أو بثبات التحالف بين الفصائل الكردية نفسها طالما بقيت هذه الفصائل مستلبة لإرادات الآخرين ونفوذهم .. .

* ما سر العلاقة مع تركيا ؟ .. وما صلة تركيا بأوضاع العراق في هذه المرحلة ..؟

* ليس ثمة بلد مثل تركيا يشغل العراق، ويتأثر بأحداثه حتى الداخلية منها، كانت لدى بغداد في يوم من الأيام قدرة على تأسيس علاقات مع أقطاب الأحزاب الكبرى، حدث مرة أن سليمان ديميريل سقط من واجهة العمل السياسي بعد انقلاب الجيش في السبعينات، ذهب إليه دبلوماسيون عراقيون وذكّروه أنه محسوب على العراق وأنّ أصدقاءه في بغداد لن يتخلوا عنه، في تلك السنوات العصيبة من تاريخه وجد العراقيين يمدون إليه يد العون، أما بولند اجويد فظل مرتبطاً بعلاقات صداقة في بغداد، على مستوى الحزب، وعلى مستوى الحكومة، وحين سقط من رئاسة الوزارة تحت حراب الانقلاب العسكري تلقفه العراقيون بالرعاية، وكانت هناك علاقات وطيدة مع اردال اينونو أيام كان في مقدمة صفوف المعارضة نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، أما نجم الدين اربكان فبدأ الحوار معه سنة 1979 عندما سطع دوره كزعيم إسلامي تفرخ عن حزب أخر وكان يعمل كجزء من الحركة العالمية للإخوان المسلمين ولكن الاتصالات به كان تنقطع كلما اكتشفت بغداد إنه يؤسس علاقات أخرى مع إيران وبعض الدول العربية في الخليج ..

وخُيل للمسؤولين العراقيين أن توركت أوزال هو صديق محتمل عندما لعب دوراً أساسياً في الصعود بالميزان التجاري العراقي التركي إلى ثلاثة بلايين دولار خلال الثمانينات .. غير أن فوزه بالرئاسة خلال أزمة الخليج جاء كالصاعقة في بغداد بعد أن اتخذ موقفاً متشدداً ضد قرار اجتياح الكويت وكتب الرئيس صدام على خبر فوزه عندما قدمه إليه سكرتيـــره : (الآن اكتمل الطوق علينا) وظل يعتقد أن (الطوق) لن ينكسر إلا من حلقته التركية. وليس من أي منفذ أخر .. وعندما عُقد التحالف مع البارزانيين لاستعادة كردستان كان الهدف الكبير هو المنفذ التركي وكسر تلك الحلقة الحساسة من (الطوق).

وعندما أرادت الحكومة العراقية فتح قنوات التعامل مع تركيا فإنّ أول تركي استجاب لذلك كان (أحمد أوزال) إبن الرئيس التركي السابق (توركت أوزال) الذي لم يكتفه بالبحث عن صفقات تجارية بل نقل في وقت مبكر من سنة 1992 رسالة شفوية من أبيه إلى الرئيس صدام حسين – عبر المندوب العراقي الذي زاره في أنقرة– يقول فيها إنه لا يستحق وصف (الشيطان) الذي أطلقه عليه الرئيس العراقي عشية حرب الخليج ، ثم دعا المندوب العراقي إلى توقيع أول صفقة اجارية بعد انتهاء حرب الخليج ..ويجسد هذه المثال أنّ التجارة مع تركيا كانت تفتح الأبواب التي تغلقها السياسة..

* أين ستكون الضربة الآتية وعلى رأس من ستقع .. ؟

* لا ينبغي أن ننسى إيران .. فمن خلف كل سحب الدخان يمكن أن تأتي الضربة المؤجلة منذ زمن بعيد لتصيب إيران هذه الأخرى.

وأظن أن هذا الاحتمال كان يشغل الإيرانيين أنفسهم عندما ابتعدوا فجأة وعلى الفور عن الاحتكاك عسكرياً ساعة بدأت معركة أربيل إذ كان أفضل ما تنتظره الولايات المتحدة هو أن يقع تصادم عسكري عراقي إيراني في كردستان وتُستدرج إيران إلى مستنقع دم جديد، لقد كان تزايد النفوذ الإيراني في كردستان العراقية أحد الأسباب المباشرة للمعركة الجديدة. غير أن الإيرانيين انسحبوا بأسرع ما يستطيعون، ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال زوال الأسباب الأخرى التي يمكن أن تغطي الضربة الآتية من بين سلسلة من الوقائع تشمل العراق طبعاً وإيران أيضاً.. وسيتوقف الأمر على من الذي سيخطأ في الحساب قبل غيره ..أو أكثر من غيره.

حـــــوار حول أحداث العـــــراق *

نحو فكر عراقي بديل

يذكر أن المحاولات التي تقدم فكراً سياسياً مستقلاً تكاد تكون نادرة بسبب نزعة التحزّب من جهة، وطبيعة الاستبداد في العراق وغياب الحريات من جهة أخرى. ولعل من أهم مشاكل الفكر العراقي أنه يعيش ثلاثة عقود من غياب الديموقراطية ورفض قبول الرأي الآخر. والكاتب العراقي المعروف سعد البزاز دأب على محاولة تأسيس فكر عراقي جديد .. يطرح نفسه البديل الفكري السياسي والاجتماعي.

في الحوار الذي أجريناه معه في عمان قبل أيام قلائل، حول الأحداث المتسارعة التي تتصل بالمسألة العراقية، وكعادته، اعتمد سعد البزاز على تجربته بالقرب من مصدر صناعة القرار في العراق لعقدين من السنوات. ارتضى بعدها المنفى ليحاول أن يؤسس فيه البديل الفكري، وهو يتحدث بطريقة لا تنقصها الصراحة، وفي غاية الوضوح، عن بلاد طالما اقترن فيها الخوف بالفكر، معرّجاً تارة على التاريخ القريب، وأخرى على الأحداث المعلومة، وثالثة على التصور المنطلق من التماس بالحياة العراقية اليومية والسياسية التي أكد في أكثر من كتاب له أنه ما يزال يمد الروابط معها ويستقي معلوماته منها.

ولأن البزاز واحد من الكتاب الذين أثارت كتاباتهم وتحليلاتهم الكثير من الحوار والنقاش، ارتأينا أن يكون حوارنا معه مباشراً ومحدداً في قضية سريعة الإيقاع، وما يزال دخان مدافعها يتصاعد على جميع الساحات المحلية والإقليمية والدولية، بما يمكننا من نقل تصورات هذا الكاتب إلى القارئ، ليس بمعنى الإجابة عن الأسئلة، وهي كثيرة، لكن بمعنى استقصاء واستشراف آراء "أهل مكة" الذي هم أدرى بشعابها.

*** ليس من بد أن نبدأ بالسؤال عن الكيفية التي ترى فيها التطورات الجدية في العراق عموماً، وكردستان خصوصاً؟**

– نحن إزاء معضلة في المسألة العراقية هي قضية الأكراد، هذه القضية لا تتعلق بالعراق وحده إنما تراها مطروحة الآن بسبب أن المسألة العراقية موجودة تحت الأضواء وفي منطقة الحدث. فالأكراد خاضوا في العراق وفي إيران وفي تركيا خمسين معركة عسكرية وقع أقل عدد منها في العراق، ويمكننا أن نقول إنهم خاضوا في القرنين الأخيرين ست حروب فقط في العراق، أكبرها المعارك التي خاضها الشيخ محمود الحفيد البرزنجي وآخرها المعركة التي أُخرج فيها جلال الطالباني من (أربيل)، وبين هاتين المعركتين خاض الجيش العراقي معارك طاحنة ضد الملا مصطفى البارزاني انتهت إلى تهيئة مناخ عقد اتفاقية آذار "مارس" 1975 بين العراق وإيران، يومها خسر الجيش العراقي 16 ألف شهيد من الجنود و 60 ألف جريح ولم يبق له غير ثلاث قنابل صالحة للاستخدام من الجو، على شفا تلك الحالة وقع صدام حسين بصفته نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة اتفاقية الجزائر عام 1975 مع الشاه والتي تخلت إيران بموجبها وضمناً عن دعمها ومؤازرتها للملا مصطفى البارزاني فانهارت الحركة الكردية المسلحة بحدود الشهر الخامس من العام نفسه.

من خلال هذا الإستذكار للوقائع نرى أن كل الحروب لم تؤده إلى حل، سواء حصلت على الجبهة العراقية أو الجبهة الإيرانية أو الجبهة التركية، ونجد أيضاً أن الحركة الكردية كانت دائماً موضع تداول بين أطراف إقليمية ودولية. خذ مثلاً عندما قامت جمهورية مهاباد الكردية في إيران سنة 1946 برئاسة القاضي محمد وكان مصطفى البارزاني أحد مستشاريه العسكريين، لم تلبث أن انهارت تحت وطأة آثار الاتفاق التاريخي الذي عُقد في طهران بين تشرشل وروزفلت وستالين وشاه إيران، يومها رفع الروس الغطاء الذي قدموه لجمهورية مهابـــاد. وعام 1975 عندما رفع الشاه الغطاء عن الحركة الكردية المسلحة في العراق انهارت هي أيضاً بعد أن استمرت منذ أيلول "سبتمبر" 1961، وهكذا تناوب على فرض الوصاية كل من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا، في حين تناوبت على الذبح والرعاية كل من الدولة الفارسية والدولية العثمانية، فعندما يُذبح الأكراد على يد الفرس كان الأتراك يعرضون الرعاية وعندما يتولى الأتراك مهمة الذبح كان الفرس يعرضون رعايتهم للأكراد، وتداخلت أدوار عربية في هذه المسألة بدءاً من جمال عبد الناصر مروراً بجورج حبش وانتهاءً بالقذافي.

---

* أجرى الحوار سلامة نعمات و وسام هاشم ونشر في جريدة (الحيـــاة) – لندن على حلقتين يومي 11 و 12 /10/1996

وصدام حسين نفسه حارب الأكراد مرات كثيرة وجلس مفاوضاً مع كل الذي حاربهم. فجلال الطالباني كان في بغداد سنة 1970 وكانت لحزبه جريدة ″النور″ وعُدّ حليفاً للحكومة المركزية في بغداد عندما ذهب صدام حسين بصفته نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة ووقع من خلف ظهر الطالباني اتفاقية مع الملا مصطفى البارزاني الخصم الذي كان يحارب الحكومة وذلك في الحادي عشر من آذار ″مارس″1970، وضُرِب جلال الطالباني في شوارع بغداد من قبل أجهزة الأمن ثم اضطر أن يعود تائباً لأبيه الروحي مصطفى البارزاني الذي كان قد انشق عليه منذ 1966.

وعــــاد إليه عودة الابن الضــال، فحبسه ثم خرج من هناك وبدأت رحلته الطويلة بين حاضنات المنظمات الفدائية والرعاية المصرية أيام عبد الناصر إلى أن أعاد تشكيل بنية الاتحاد الوطني الكردستاني. وجلال الطالباني وموسم مع البارزاني وموسم مع الحركة الإسلامية الكردية.

*** هل أنت ممن لا يثقون ولا يعتقدون بوجود تحالفات راسخة في كردستان ؟**

– من كل هذا ندرك أنه لا يوجد حليف دائم في كردستان ولا تجود تحالفات مستقرة فيها، وكما أسلفت فإن حروب قرنين لم تجد حلاً للمسألة الكردية، وهذا يعني أنه لابد من تسوية سياسية ، وبما أنّ التسوية السياسية مستحلية إقليمياً فلا بد من تسوية سياسية محلية في كل بلد.

عندما تسلم الخميني الحكم بعد الثورة الإسلامية في إيران ذهب إليه الأكراد الذي ساندوا الكفاح الإيراني لإسقاط الشاه واشتركوا في الثورة، وبعد أن ذكّروه بالدور الذي لعبوه لإسقاط الشاه، ذكرّوه أيضاً بأحقيتهم في الحصول على حقوق قومية وحقوق الحكم الذاتي للأكراد، غضب الرجل وطرد زوارّه لأنه لم يكن يعتقد بوجود شئ اسمه الأكراد في دولة إسلامية الجميع فيها مسلمون .. وحسب. إذ كيف يطالب الأكراد بحقوقهم الثقافية ضمن دولة إسلامية واحدة؟ وهذا المنطق يتكرر بصيغة معتدلة في تركيا على لسان نجم الدين أربكان، الذي يرى أن ثمة فرصة لمنح الأكراد في تركيا حقوقهم من خلال نظام إسلامي معتدل ينظر إلى الجميع كمواطنين مسلمين في دولة تركية ، وهو يحاول بذلك على حقيقة وجود قوميتين غير منسجمتين ..

في هذا الوضع حصل الأكراد في العراق على قدر أعلى وأوسع من الحقوق الثقافية والقومية عن كل ما حصلوا عليه في إيران وتركيا. والأمر ليس جديداً في العراق، فالحكم الذاتي طرح للمرة الأولى عندما مــرّ الشيخ محمود البرزنجي ببغداد – بعد فشل حركته المسلحة في(السليمانية) – والتقى مع الملك فيصل الأول في عام 1920 وكان الموضوع الأول المطروح بين الأكراد وبين الملك فيصل الأول هو البحث في منح الأكراد حكماً ذاتياً في العراق، ولأن العراق كان حاضنة الانقلابات والحركات والثورات السياسية، وبوجود شعب مسيّس ومناخ سياسي مركب وتداخل بين الحركة الكردية وطموحات بقية العراقيين بخصوص مسائل الديموقراطية والعدالة والتنمية وغير ذلك فقد تهيأت للأكراد الفرص المواتية لكي يثبّتوا حقوقاً خاصة بهم في العراق.

الــذي أعنيه من هذا الاستعراض هو الوصول إلى الاستنتاج الآتي : يوجد حل سياسي محلي ولا يوجد حل إقليمي، فالحل الإقليمي مستحيل لأنه سيتقاطع مع إرادة أربع دول إقليمية وهي العراق وإيران وتركيا وسورية وخلف هذا الخط هناك إرادات دول كبرى معنية بالمسألة الكردية وهي على التوالي : روسيا وبريطانيا ثم الولايات المتحدة، التي يعد دخولها على الخط الكردي جديداً. فهي ليست من الأطراف العريقة في التعامل مع المسألة الكردية، فمصطفى البارزاني لم يعد إلى العراق حتى 14 تموز ″يوليو″ عام 1958، لأنه كان يعيش في حاضنته الروسية، حتى أن بعض الأسماء في كردستان لكثير من الشباب تداخلت مع الأسماء الروسية لأن أكراداً تزوجوا وعاشوا في روسيا عندما كانت هي حاضنة المسألة الكردية.

وعندما جرى حل مسألة الموصل قيل إن الإنكليز أعطوا كلمة غير موثقة للنظر في مسألة الأكراد. إنها كلمة غير موثقة ، بمعنى أنه لم يكن هناك وعد بلفور كردي لتأسيس دولة، هذا الأمر حصل عام 1923–1924 عندما حسمت قضية ولاية الموصل بين العراق وتركيا على خلفية الإتفاق الذي تلي معاهدة لوزان. في ضوء ذلك، هل هناك من يقبل طرح السؤال المحرج للجميع : لم لا تكون هناك دولة كردية ؟ اعتقد أن آخر الذي سيخشون من السؤال هم العراقيون لأن مجرد إثارة التساؤل على هذا النحو سيثير الهلع في إيران وتركيا، وليس في أي مكان آخر.

من هذا كله نرى أن المسألة الكردية ليست موضوعاً في الصراع الدولي لكنها ساحة للصراع الدولي والإقليمي وهذا هو الأساس الوحيد الذي يرتضي المتنافسون قبوله في التعامل مع الأكراد، وهذا التناوب والتداخل في الأدوار وعدم وجود تحالفات ثابتة وتغير الحلفاء إلى أعداء وحصول العكس في ليلة وضحاها، يرينا أن هناك ساحة حيوية كانت في يوم ما تحتضن أهم الطرق في الحرب العالمية الثانية .. طريق هاملتون وطريق الحرير وكانت إحدى المعابر الكبرى بين أوروبا والشرق، هذه الساحة المهمة والحيوية هي التي تتفرغ عليها كل شحنات الصراع والتصادم، وللأسف يتوهم القادة الأكراد الذين يمثلون شعباً ثائراً أنهم يمكن أن يؤثروا في السياسة الدولية، المسألة أن هذا الشعب الثائر لا يمثل عاملاً في الصراع الدولي، غير أنه موجود في ساحة يتصارع عليها الدوليون والإقليميون، ولهذا نرى أن القضية الكردية تمر بمرحلة نسيان قد تصل إلى خمس أو عشر سنوات عندما لا تكون هناك حاجة للإصطراع على أرض كردستان، وعلى حافات هذه القضية، ولكن عندما تكون هناك حاجة لهذا الصراع ترى الجميع يدخلون الساحة بمن فيهم

إسرائيل التي نشطت خلال العقود الماضية في التعامل مع المسألة الكردية. ودائماً كان الأكراد يذهبون كفرق تصريف عملة، ودائماً كانوا العامل الثانوي الأضعف في تسوية الخصومات بين من هم أكبر وأقوى. هناك أمثلة كثيرة في التاريخ بدءاً من مصير جمهورية مهاباد إلى مصير الحركة الكردية بزعامة مصطفى البارزاني. فعندما تتفق الرؤوس الإقليمية والدولية يخرجون هم خاسرين مهمشين كفارق في تصريف العملية.

أما اليوم فقد حصل تطور في منتهى الخطورة والجدة عندما تُرجّح موقف السيد مسعود البارزاني، وريث أبيه القائد التاريخي للحركة الكردية العراقية مصطفى البارزاني، ووريث اخوته الذي قتلوا، إما على يد السلطة الحكومية المركزية أو في المنافي بدءاً من أخيه إدريس الذي مات قرب الحدود مع إيران مطلع 1987 أو لقمان الذي قُتل بالرصاص على الحدود العراقية – التركية أو عبيد الله الذي أُعدم في بغداد وهو وزير في الدولة. . فمسعود وريث الشرعية التاريخية ووريث التحالفات ووريث الخصومات ووريث الكراهية، والجدة في الموقف الآن تكمن في أن مسعود البارزاني سيُستخدم من كل من الإدارة الأمريكية والحكومة المركزية في بغداد إلى الحد الأقصى أيضاً. هذه المرة سيقف في المسافة بين القطبين المتنافرين الرئيسيين في الصراع على العراق.

*** ما المدى الذي وضعه صدام حسين في ذهنه للمساحة التي ينبغي أن يتحرك عليها وضمنها مسعود البارزاني ؟**

– الرئيس صدام حسين سيجد في السيد مسعود رأس الجسر الذي يمكن أن يؤسس عبره حواره الصعب المعقد الذي امتنع عليه مع الولايات المتحدة ليحمله رسائل ينقلها إلى الأميركيين لإظهار حسن النية أو للأعراب عن الرئيس صدام مستعد لعقد حوار سياسي شامل وغير مشروط مع الولايات المتحدة بعد أن فشلت محاولات المخابرات الأمريكية لإسقاط الحكم في العراق، وبعد أن استقر الوضع على الأرض إلى اللحظة التي آلت إليها الأمور سواء ما يتعلق منها بكردستان أو بمناطق الحظر الجوي في السماء. الحوار مع واشنطن الذي تعطل منذ الثاني من آب "أغسطس" 1990 وهو الأمر الذي حاوله الرئيس كثيراً عبر كل المنافذ المباشرة وغير المباشرة واستخدم للوصول إليه موظفين من الدرجة الرابعة في شركات ثانوية في الولايات المتحدة عندما استعصى عليه أن يقيم هذا الحوار من خلال السجناء الأمريكان الذي عبروا الحدود بين العراق والكويت أو من خلال أعضاء الكونغرس الذي زاروا العراق لإطلاق سراح أولئك السجناء، أو من خلال صداقات قديمة كانت تربط بين الدبلوماسيين العراقيين الذي عملوا في الولايات المتحدة وبعض المسؤولين الأمريكان السابقين، أو من خلال صحافيين ..أو عبر مارة في شوارع نيويورك !

*** لكن ألم تكن هناك طرق أقصر لفتح هذا الحوار من خلال تبني سياسات منسجمة مع الاعتبارات الدولية أو من خلال تفادي سياسات المواجهة والاستفزاز ؟**

– المشكلة أن العكس هو الذي يحصل. فالحكومة كانت تتورط في مواقف ليست مضطرة لها. مثلاً انتفاضة السود في لوس انجليس بُعيد حرب الخليج التي انفجرت على خلفية إشكالات محلية أمريكية لا تعني أية دولة من دول العالم الثلث ولا تعني أية دولة في المنطقة العربية. وبالتالي لم تكن لتعني العراق الجريح الذي خرج من الحرب يسحب أذيال الهزيمة. السفير العراقي في نيويورك يومئذ كان الدكتور عبد الأمير الأنباري الذي اقترح على القيادة العراقية أن تتحاشى إظهار الاهتمام بما حدث في لوس انجليس، وقال في رسالته إلى وزارة الخارجية : (ليس من أولويات العراق أن يهتم بهذه المسألة لا إعلامياً ولا سياسياً) . الذي حدث أنه عندما رُفعت هذه البرقية إلى الرئاسة جاء أمر الرئيس صدام بأن تشن حملة إعلامية واسعة للدفاع عن حقوق السود في لوس انجليس، وأن يقدم العراق طلباً إلى مجلس الأمن بإدانة الولايات المتحدة على قتل الزنوج، وبالنتيجة إذا كانت الولايات المتحدة تمارس مثل هذا الدور بما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان في العراق وغير العراق فذلك لأنها تفرض هذا الدور بالقوة كدولة عظمى واحدة متسيدة في العالم، ولأن وجودها كدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن يُمكنها من فرض الوجود وبسبب وجود إطار منطقي فهي تملك، كما تقول دائماً، أفضل دستور يعتبر من أرقى الوثائق الدولية بخصوص حقوق الإنسان وهي بذلك تستطيع أن تقدم نفسها بغض النظر عن كل الملاحظات والتداخلات والتحفظات على هذا الدور، أما أن يقدم الحكم العراقي نفسه وهو دولة شمولية يسودها الاستبداد وفيه حكومة مهزومة في حرب وهو ليس عضواً دائماً في مجلس الأمن مع كل سجله الثقيل في انتهاك الحريات والكرامات ليدافع عن حقوق الإنسان في لوس انجليس فاعتقد أن في هذا تغييراً وتبديلاً للمواقع بين العربة والحصان، وكانت النتيجة : أن أهمل طلب العراق في مجلس الأمن وقوبلت الحملة الإعلامية التي شنت في وسائل الإعلام العراقية بكثير من الامتعاض من قبل الجمهور العراقي نفسه لأن هذا الجمهور يدرك بحسه السياسي أن هذه السياسة ليست من أولويات العراق.

في هذا المثال تجدني ألوذ بالوقائع لأن ذلك أفضل من الذهاب إلى التنظير المطلق.

ونعود للموضوع، ففي المقابل من ذلك وقع الحكم في مطب آخر بخصوص التعامل مع الولايات المتحدة فقد نقر على الكثير من الأبواب التي لم يكن يريد

فتحها بل كان يريد أن يصل بصوت طرقاته إلى مسامع الأمريكان ليقول لهم أنه يطرق الباب الفرنسي والإيطالي والألماني والياباني على أمل أن تنشط الدبلوماسية الأمريكية وتستعجل لفتح باب الحوار مع العراق، ولكن هذا الأمر وبدلاً من أن يؤدى إلى النتائج التي ابتغتها القيادة العراقية أدى إلى نتائج عكسية، فقد جاء كسبب إضافي، لإطالة الحصار على العراق، لأن رفع الحصار اليوم وبعيداً عن قرار 986، يعني تلقائياً بالنسبة للولايات المتحدة حصول الشركات الفرنسية على عقد جاهز في نفط حقل جزيرة (مجنون)ونهر (عمر) لاستثمار مليون وربع المليون برميل يومياً من حقلين فقط، وهو إنتاج يزيد على إنتاج أعضاء رئيسيين في منظمة "أبك" وهذا يعني أن تلك المواقف لم تساعد العراق، بل أدخلته في سوق النخاسة الدولية وعرضت مصالح البلاد في المزاد العلني، فمن التلقائي أن تجد الولايات المتحدة سبباً مضافاً للتشدد في مواقفها في عدم رفع العقوبات وعدم كسر الحصار لأنها ترى أيضاً أن نفط غرب العراق وهو واحد من أكبر المخزونات غير المستثمرة حتى الآن لم تدع من أجله شركات أمريكية، لا بالواسطة ولا بالمباشرة، إنما دعيت شركات إيطالية لتقدير الجدوى الاقتصادية، لهذه المكامن الكبرى من فقط العراق في الصحراء الغربية وهي مكامن جديدة وهائلة بإمكانها أن تضع العراق على حافة المنافسة على المراكز الأولى من حيث المخزون ومن حيث الإنتاج النفطيين في العقود المقبلة.

والروس مثلاً عندما يحصلون على عقود بعشرة بلايين دولار بما فيها حق استثمار النفط في منطقة (القرنة) جنوب العراق، فهذا بالتأكيد ليس من مصلحة الشركات الأمريكية، وبالتالي لن يكون من مصلحتها رفع الحصار إذا كان سيؤدي تلقائياً إلى تنفيذ العقود والالتزامات التي تعهدت بها الحكومة العراقية أمام الشركات الروسية والفرنسية أولاً، وأمام شركات ثانوية أخرى مثل الشركات الإيطالية. على أن هذه المسألة هي جزء من كل. وأن الدوافع النفعية هي ليست كل عوامل تحريك الموقف ولكنها جزء من فسيفساء سياسي معقد ومركب.

*** لنعد إلى موضوع الأكراد لأنه حقيقة هو الموضوع المستجد الذي بإمكاننا التعليق عليه الآن.**

– سيعمل صدام على استغلال مسعود كرأس جسر إلى الطريق الممنوع ، والولايات المتحدة ستعمل على استغلال الوضع الجديد في كردستان لتحقيق الانقلاب السلمي في العراق.

والانقلاب السلمي هذا قد يتم عندما يكون جزء من العراق متمتعاً بحرية الأحزاب وحرية الصحافة ووجود برلمان منتخب بطريقة الاقتراع المباشر مع قدر من غياب القانون وانتشار الميليشيات.

*** تعني في كردستان ؟**

– نعم في كردستان. حيث يستطيع العراقي الذي يصل إلى (أربيل) بعد أربع ساعات بالسيارة أن يرى هناك صحافة وأحزاباً وبرلماناً ومنظمات دولية وميليشيات وتداخلات في النفوذ من كل الأطراف. ثم يعود إلى بغداد ليرى أن الصورة مختلفة تماماً، لا حرية للصحافة، لا برلمان حقيقي لا حرية أحزاب، وسيؤدي هذا التناشر إلى أحد أمرين : إما التلاقح ونقل العدوى أو التصادم وانفراط التحالف.

*** لكن قبل هذا هناك تساؤل هل هذه هي الإستراتيجية الأمريكية بعد فشل إسقاط الحكم بالعراق ؟**

ـــ أرجح الظن أن هذا هو الحل بعد فشل الحل العسكري ؟ ويتخلص بنقل "لوثة" الديموقراطية عبر بوابة كردستان إذا بقيت تابعة للإدارة المركزية.

وليس لديّ شك في أن ما جرى في كردستان ليس هو الديموقراطية التي ينتظرها العراقيون بعد أن تحولت إلى احتراب وارتزاق. لكن هناك عناوين في (أربيل) لا تعرفها بغداد ومجرد وجودها هناك هو خطر.

*** هل باعتقادك أن هذا السيناريو كان مجهزاً كبديل لفشل السيناريو العسكري الأول ؟**

– هذا السيناريو ليس جاهزاً وليس بديلاً لكنه خيار الاضطرار، بعد الفشل الذريع الذي منيت به الإدارة الأمريكية والمخابرات الأمريكية في التعامل مع المسألة العراقية ...

*** إذن، أنت ترفض فكرة أن الولايات المتحدة لم تكن تريد أصلاً إسقاط النظام العراقي أو الإطاحة بصدام حسين وأين هي المعارضة إذن ؟**

– دعونا نتحدث بما هو أعمق من ذلك، ولنتساءل ما هي أداة الولايات المتحدة في تنفيذ خطة التغيير، إنها المعارضة العراقية ، وتلك المعارضة التي استخدمتها الولايات المتحدة لم تكن معارضة سياسية إنما كانت محطات لجباية المعلومات، كما هي المعارضة التي استخدمتها دول أخرى طامعة بالعراق.

*** تعني محطات استخبارية ؟**

– أنا استخدم تعبيري الخاص، هي محطات لجباية المعلومات، فجباة المعلومات لا يستطيعون أن يقدموا بديلاً سياسياً وليقرأ من يشاء تاريخ كل جمهوريات الموز في أميركا اللاتينية، والعراق ليس من هزال جمهوريات الموز، ففي العراق تقاليد سياسية عمرها قرن، لكن المعارضة التي استخدمت في الخارج كانت أشبه بالعمالة الآسيوية، فهي تقدم الخدمات الفنية مقابل الأجور الرخيصة لذلك جرى الاستغناء عنها كما يجرى الاستغناء عن الخدم الآسيويين في المنازل. في الأحداث التي وقعت في كردستان كانت الطائرات الأميركية تراقب من علو مشهد الذبح على الأرض ومشهد الاعتقال ولم تقدم حتى ولو إشارة ضمنية لإنقاذ أولئك المستلبين. فهل كان ذلك يدل على وجود برنامج لإسقاط الحكم ؟ فقط كان هناك برنامج لتشديد الضغط النفسي والإستخباري والسياسي أكثر من برنامجاً للوصول إلى إسقاط الحكم.

في المشروع الحاضر التغيير بالانقلاب السلمي عن طريق تفتيت بنية الحكم من الداخل، فالنظام في العراق ينظر فعلاً للديموقراطية كلوثة تفسد الدم، لأنه يعتقد أن الذي يستخدم حشوة تختلف عن نوع البندقية التي معه يفسد البندقية ولا ينتفع من الحشوة، فعلى من اختار طريقاً أن يستمر فيه، والحكم في العراق واختار طريق الدولة الشمولية ويعتقد أن أي تلقيح للدولة الشمولية بالصيغة الديموقراطية البرلمانية التي تفتح حرية المشاركة وتلقي النظام الأبوي البطريركي سيفسد البندقية ولا يؤدي إلى الانتفاع من الحشوة الجديدة. لذلك فإن استشعار الخطر من الديموقراطية في بغداد لا يقل عن استشعار الخطر من خطة يضعها الجنرالات للقيام بانقلاب عسكري في العراق. فالديموقراطية تعادل الخطر نفسه، وأحياناً أكثر منه لأن الانقلاب العسكري يمكن أن يجهض، إنما الانقلاب السلمي فسيتسلل إلى الأوصال والعروق ويفتت العظام نفسها. خذ مثلاً، وهذا المثل موجود وسبق لي أن شهدت جدلاً حوله. إنهم يخشون أن يُبدل البارزاني اسم حزبه من الحزب الديموقراطي الكردستاني إلى "الحزب الديموقراطي العراقي" بمعنى أنهم يقبلون بقدر من الحريات في الشمال ويرفضون تعميمها على بقية أنحاء العراق.

*** نعود إلى سؤال، هل كانت الولايات المتحدة تريد فعلاً تغيير الحكم في العراق ؟**

– كل الدلائل وأسلوب عملهم مع المعارضة العراقية واختيارهم أشخاصاً لا يعرفون ما هو العراق يتعاملون مع الشأن العراقي كما يتعامل أي مستشرق معه، واختيارهم لأفراد يستطيعون أن يتحدثوا باللكنة التي تعجب أعضاء في الكونغرس الأميركي لكنها لكنه لا يعرفها العراقيون ولا يحبذون سماعها. والمعارضة أيضاً لا تحتاج إلى قادة غادروا العراق عندما كانوا مراهقين ولم يعودوا يعرفون أسماء الأحياء ولأزقة ولا العشائر والوجوه، ولا تحتاج إلى قادة ينظرون إلى العراقيين الموجودين في الداخل وكأنهم أشباح أو مخلوقات أتت من كوكب آخر، تلك هي النماذج التي اعتمدت عليها الجهات الأميركية عندما اشتغلت على ملف العراق وكانت أدواتها التي استخدمت جندياً هارباً أو بعض الضائعين الذين يبحثون عن ملاذ في أي مكان من العالم.

*** ولكن ما الهدف من جباية المعلومات أصلاً ؟**

– الهدف هو إضعاف العراق وتفتيت بنية الحكم بالتدريج مع الإبقاء على هذا الخطر الذي يُبالغ في حجمه أحياناً، أي الخطر المقبل من بغداد لإدامة حال التحفز لدى السوريين بما يتعلق بمسار عملية السلام، ولإفهام الإيرانيين بأن هناك قوة منافسة مازالت في العراق يمكن أن تُستخدم عند الحاجة، ولتبرير البقاء الدائم للقوة الأميركية في الخليج، تلك المعركة، معركة تهويل الخطر لا تخسر فيها الولايات المتحدة قطرة دم واحدة أو دولاراً واحداً.

*** وماذا بالنسبة لمبيعات الأسلحة ؟**

– ومبيعات الأسلحة أيضاً وفرض الوجود، وقد قلت قبل أيام حوار مع الجالية، لو لم يكن هناك صدام حسين لعملت الولايات المتحدة على خلق صدام آخر، فالعقل السياسي الأميركي يحتاج إلى ما يُعرف باسم "الرجل المكروه" فلم يعد كاسترو مشغلاً لهذه الماكنة، وأُستهلك القذافي ولم يعد محفزاً، ولم تعد هناك شيوعية، وخميني لم يعد هناك. وفي الوقت الحاضر فإن الرجل الذي يستقطب العداء والكراهية ويوحد الجميع في واشنطن هو صدام، لكنن

ليس إلى الحد الذي يوجد فيه مشروع جاهز كامل للتنفيذ وإحلال البديل السياسي، ثمة عمليات فنية موضعية تسمى محاولات انقلاب في جزء رئيس منها هي عمليات فنية لجمع المعلومات وحسب.

نعود لموضوع كردستان وهو المدخل للمسألة العراقية، فأنا أعتقد أن المعركة بدأت ولم تنته بصفحاتها السياسية المعقدة وصفحاتها الأمنية المعقدة وقد تستمر طويلاً باتجاه أن كل طرق سيعمل على الإخلال بالطرف الآخر ومواضعه وسيسعى لإضعافه ولكن ليس إلى حد إبادته. فكردستان اليوم هي فلوريدا، وبغداد هي كوبا. استمر تدفق المنشقين الكوبيين على فلوريدا ، لكن النظام السياسي في كوبا استمر أيضاً، وسيستمر النظام السياسي الآلي في العراق قدراً آخر من الزمن، وستستمر فلوريدا الكردية، هذا الجيب وهذا اللسان الذي يستوعب الخارجين على النظام، ويتحول إلى مركز للعمل التجاري الحر مقابل اقتصاد الدولة في بغداد ومركز للانفتاح السياسي الديموقراطي (مع كل ما لدي من تحفظ على ديموقراطية السنوات الخمس الماضية في كردستان). كل ذلك في مقابل النظام السياسي الشمولي الأبوي في بغداد، وسيكون هذا اللسان مركزاً للعمليات المشروعة وغير المشروعة لأطراف محلية وإقليمية ودولية مقابل نظام المؤسسة الأمنية القابضة في بغداد. أعود وأقول كردستان اليوم هي فلوريدا التي سيستمر دورها ساحة للتشغيل أكثر مما يصبح فيها الأكراد قضية مشروعة تستحق الاعتراف بحقوقهم وإعطائهم كياناً مستقلاً.

*** لكن ما زالت للنظام في ضوء الترتيبات الأخيرة اليد الطولي في كردستان.**

– كأحد الأطراف، أحد اللاعبين، ليست اليد الطولي المتنفذة كما كانت الأمور في السبعينات.

*** لكن تحالف البارزاني معها يعطيها القوة الأكبر في كردستان.**

– البارزاني نفسه ما زال متحالفاً مع الولايات المتحدة، ولديه تحالف وتفاهم مع الحكومة التركية، وليس متقاطعاً مع الإيرانيين، كل ما في الأمر أن ثمة معركة اختلف فيها مع الإيرانيين عندما حوّل الإيرانيون مساعداتهم إلى جلال الطالباني، كما أن البارزاني ليس في قطيعة مع السوريين وليس في حال صهدام مسلح مع حزب العمال الكردستاني (التركي)، وتشكيلة الحزب الديموقراطي الكردستاني التي أتاحت لهذا الحزب أن يكون حاضنة لقوى اجتماعية وعشائرية تجعله جامعاً لقيادات ذات ارتباطات متنوعة ومختلفة وكل واحد من الوجوه المعروفة في قيادات هذا الحزب لديه هواه المحلي والإقليمي والدولي.

*** أتراها عملية لبننة لكردستان ؟**

– بالرغم من وجود انقسام ثقافي كردي تترتب عليه استقطابات سياسية إلا أنّ كردستان لن يُلبنن لسبب أهم وهو أن الشرائح الأخرى غير الكردية الموجودة في كردستان ضعيفة. في كردستان أقليات من الأرمن والآشورين واليزيديين والتركمان ..والعرب أيضاً الذي يشكلون أقلية هناك، وهؤلاء لا يستطيعون أن ينشئوا أحزاب الطوائف. صحيح أن لديهم كيانات سياسية لكن هذه الكيانات تعيش في ظل الأحزاب الكردية الكبيرة، بينما في لبنان نجد أن القوى متوازنة.. فالموارنة لديهم نظامهم السياسي كذلك الشيعة والسنة وما يتفرع عنهما.

*** وماذا بشأن الإمتدادات الكردية الجديدة تجاه إيران وتركيا ؟**

– هذه الإمتدادات ليست جديدة، هي الآن مفتوحة. سيمضي وقت لا يقل عن سنة يستمر فيه هذا العمل النفسي والأمني والسياسي في كردستان من دون سلاح وبدرجة عالية من التحسس إلى أن يشعر طرفان على الأقل بعدم جدوى استمرار الصراع الفني عندها ستعود الأطراف الكردية إلى السلاح، ذلك هو قانون كردستان. في الوقت الحاضر ثمة استراحة محاربين يلوذون بالوسائل السياسية للوصول إلى أهدافهم سواء كانت الأهداف هي استحصال 250 ألف دولار يومياً عبر جباية رسوم مرور البضائع في نقطة (إبراهيم الخليل)على الحدود العراقية – التركية أو جباية ربع هذا المبلغ عن مرور البضائع عبر الحدود العراقية – الإيرانية وصولاً إلى فكرة الفيدرالية بين كردستان والعراق، أو سواء كانت المكاسب بالنسبة للحكم في بغداد في إنهاء نشاط المعارضة والتقليل من خطورة المنفذ الأمني عبر هذه المنطقة إلى بقية العراق أو وصولاً إلى الهدف القديم بعودة الإدارة الكاملة من قبل الحكومة في بغداد للإشراف على كل منطقة كردستان وعودة الجيش النظامي للإمساك بمناطق الحدود مع تركيا وإيران. فلكل من الطرفين أهدافه وسيعمل على الحد والتنقيص من مكاسب الطرف الآخر وسيستمر هذا العمل الماهر كما يستمر دور السيد مسعود كجسر صاعد وجسر نازل بين بغداد وواشنطن،

فسيكون جسر واشنطن النازل لنقل ″اللوثة″ إلى بقية العراق وسيكون الجسر الآخر الذي يحاول صدام أن يمدّه ليعبر به البحار وصولاً إلى واشنطن. ويتم التوصل إلى تفاهم غير موقع لتهدئة الموقف والبحث عن خيارات أخرى ، ليس مستحيلاً أن يكون الحوار أحدها.

*** هل هذا السيناريو الوحيد ؟**

– في السياسة لا يوجد سيناريو وحيد ومطلق، لا يوجد إطلاق، لا شئ في السياسة مطلقاً، فالعوامل المتاحة لنا والمعلومات المتوافرة أمامنا الآن واستقراء ما حصل في عقود ماضية واستقراء الصيغة التي تجري بها المعركة اليوم تعطينا هذا الخيار في التفكير، وهو مبني على معلومات معلبة من الأرشيف، فاللقاء الذي حصل بين بيللترو ومسعود البارزاني نقطة تحول في أسلوب تعامل الولايات المتحدة مع العراق من خلال المسألة الكردية.

*** ألا يتبع هذا السيناريو، أي سيناريو نقل ″لوثة″ الديموقراطية كما أسميته عبر جسر مسعود البارزاني تقديم المزيد من التنازلات من النظام المركزي في العراق إلى إيران وقد يضعف التأثير العراقي على منطقة الخليج ؟**

– استبعد وجود تنازلات لإيران لأن نظامي الحكم في طهران وبغداد يثقان ببعضها البعض، وحقيقة فإن كلاً منهما يرى في الآخر عدواً تاريخياً وعدواً لا يمكن تليين موقفه، لكنهما يلعبان لعبة مزدوجة للإيحاء للخصوم المشتركين، واقصد بهم الولايات المتحدة ودول الخليج بأن هناك فرصة لعقد تحالف من نوع ما بين الحمن في العراق والحكم في إيران من قبل المنظرين الأميركيي. لكن دعنا نسأل : هل سيقبل صدام باستمرار الوضع الراهن، فصدام أراد من معركة كردستان في البداية أن تكون فرصته لتحقيق سلسلة من المكاسب المتتالية حسب نظرية إسقاط الدومينو، إذا سقط حجر سيتوالى سقوط الأحجار التالية، وهنا منعه الأمريكان من الوصول إلى مكاسب من هذا النوع وحصره بالنتائج التي تحققت، ولكن إذا تمعنا في هذه النتائج سنرى أن الكثير منها قد حصل في الضد من إرادة القيادة العراقية وعلى النحو الآتي : أولاً، على مستوى كردستان انتهى الحصار حولها من جانب الحكومة العراقية وانفتحت التجارة وضرب جزء من المعارضة العراقية العربية في كردستان، لكن مقابل ذلك بات على الحكومة المركزية أن تتحمل أعباء اقتصادية جديدة وأعباء أمنية جديدة وأن تكون ملتزمة بقدر ما إزاء الأوضاع في كردستان، بعد أن كانت طوال السنوات الخمس الماضية متحررة من عبء كردستان، أما الآن فإن عليها أن تتحمل جزءاً من عبء كردستان مع عدم وجود سلطة لها فيها ومن يريد أن يكون أباً للأكراد، فإن عليه أن يعطهم. إنها إذن نتائج إيجابية لكنها محدودة.

ثانياً، على مستوى مناطق الحظر الجوي، كان الحظر الجنوبي قبل معركة (أربيل) يمتد إلى الخط 32 أما اليوم فإنه يمتد إلى الخط 33 وهذا يعني أنه كشف جنوب بغداد وجنوب شرق بغداد وجنوب غرب بغداد أمام المراقبة اليومية لطيران التحالف، ولم تكن هذه النتيجة في صالح القيادة العراقية، فقد كشف هذا التوسيع مواقع جديدة للقوات العسكرية المنتخبة وأقصد بها قوات الحرس الجمهوري وأخلّ بالخطة الشهيرة الموضوعة منذ أزمة الخليج والمعروفة بخطة حماية بغداد إزاء أية طوارئ لأنه كسر جناحها الجنوبي، وأظن أن هذا الأمر يثير الشكوك العميقة لدى الرئيس صدام حسين لأن وصول الرقابة إلى جنوب بغداد يعني أن أي عمل في أي مرحلة تالية ضد الحكم ستكون فرصته أكثر يسراً مما كانت عليه الأوضاع في السابق حيث تنتهي الرقابة بالخط 32، وفي أضعف الاحتمالات فإن الطائرات الأميركية ستذكر حافات بغداد يومياً بكل ما تختزنه ذاكرة حرب الخليج من مرارة وشعور بالعزلة والاستلاب، أي أن محور الحظر قد كرّس وضعاً أسوأ مما كان عليه قبل معركة كردستان.

أما المستوى الثالث فهو بخصوص صفقة النقط مقابل الغذاء التي كانت الإدارة الأميركية تبحث عن ذريعة لتأجيل تطبيقها، هذه الصفقة التي عملة دبلوماسيتها على الترويج لها ثم تعرضت للضغط من جانب الجمهوريين ثم عندما بدأ موسم الانتخابات في الولايات المتحدة لم يشأ كلينتون أن يجعل من هذا الموضوع منفذاً للمزيد من النقد الذي يتلقاه من جانب الجمهوري، لذلك كانت الإدارة الأميريكية تبحث عن ذريعة لتأجيل الصفقة، ولهذا يمكن القول أن النفط العراقي لن يتدفق قبل أن تنتهي الانتخابات الأميركية. آنذاك لن يكون كلينتون تحت مطرقة النقد الجمهوري.

الذي حصل أن الرئيس صدام حسين أراد في معركة (أربيل) أن يفرض شروطاً جديدة في صفقة ″النفط مقابل الأغذية في منطقة كردستان، على أساس أن الشروط السباقة قد وضعت عندما كانت كردستان تتصل تجارياً وحياتياً ويوميا مع بقية أطراف العراق فلم يعد هناك مبرر للالتزام بالشروط التي جرى التوصل إليها في مذكرة التفاهم، غير أن النتيجة هي أن الدبلوماسية العراقية في نيويورك لم تستطع تمرير هذا الأمر في مناخ دبلوماسية البوراج التي حولت معركة الشمال إلى معركة في الجنوب وأعادت ترتيب الأولويات وخلقت سحباً كبيرة لا يمكن أن تمر تحتها الطلبات التي طرحها الرئيس

صدام، إذن لم يتمكن من تحسين الشروط في تنفيذ القرار كما كان يتمنى بعد استعادة كردستان، وليس ثمة ما يشير في الأفق المنظور إلى قرب تنفيذ الاتفاق قبل نهاية العام، بعد أن كان العراق بحاجة إلى أسبوعين فقط للمباشرة بتنفيذ الاتفاق بل معركة (أربيل). تلك المعركة أخرت تنفيذ الاتفاق لثلاثة أشهر على الأقل وما علينا سوى انتظار مطلع العام القادم بعد أن تكون الانتخابات الأميركية قد جرت في تشرين الثاني "نوفمبر" وتحددت صورة الإدارة الجديدة.

*** هل ترى أن تنفيذ القرار 986 هو لصالح الرئيس صدام حسين أم أنه ضده ؟**

– أظن أنه عامل ضعف للحكومة العراقية لأنه يكرس فكرة الإخلال بالسيادة والإخلال بدور الحكومة المركزية في اتخاذ الإجراءات بصورة مستقلة، هنا علينا أن نعود إلى جوهر المشكلة في العراق، جوهر النظام الشمولي الأبوي، فالأب فيه هو الفرد الأوحد الذي يستطيع أن يحكم إلى الأبد إذا استطاع ضمان الثنائية (الإطعام والجلد)، ونظام الحكم في هذه الدولة الغنية كان يطعم الإنسان ما يحتاجه بل أكثر من كفايته أحياناً، ولكنه كان يجلد هذا الإنسان في الوقت نفسه، وفي ظروف الحصار لم يعد هذا الحكم قادراً على الإطعام لكنه ظل قادراً على الجلد فاختلت ثنائية النظام الأبوي، والآن سيأتي طرف آخر يطعم العراقيين اسمه مراقبو الأمم المتحدة، أي أن طرفاً آخر سيشارك صدام في الأبوة، يشارك في الثنائية، فللحكومة دور الجلد وللأمم المتحدة لمشاركة في دور الإطعام. وهذا إخلال تاريخي بفكرة النظام الأبوي، ولكن لا نقع في الظرفية في تفاصيل الاتفاق واشتراطاته، إذ بما أنه سيكون هناك مراقبون ورقابة للأمم المتحدة وسيكون ثمة منفذ للمواطن العراقي كي يذهب ويشتكي على الجهة الحكومية عند الجهة الدولية فإن في هذا إخلالاً بالنظام الأبوي. إذن الغذاء لم يعد كله بيد الأب القديم، لقد دخل إلى البيت أب جديد.

*** الترتيبات الأمنية القادمة تفترض استمرار دول الإقليم بمراعاة قرار مجلس الأمن والالتزام بشروطه، أما الآن فقد شهدنا بعد الضربة الأخيرة للعراق خلافات أمريكية– خليجية وربما أمريكية – تركية وأميركية – أردنية، وربما تفترض أن هذه الخلافات قد يؤدي (حسب وجهة النظر العراقية) إلى تزايد فرص كسر الحصار وربما في الأقل مع بعض الدول ؟**

– لنعد إلى العوامل المحلية في بعض هذه الدول فهي مؤثرة وجدية في هذا المجال، ففي كثير من الدول المحيطة بالعراق تدفع العوامل المحلية باتجاه ترتيب الأوضاع للتعايش مع الوضع القائم بالعراق كما جرى التعايش مع الخميني والثورة الإسلامية في إيران التي كانت تشكل تهديداً سياسياً وعسكرياً ونفسياً ومعنوياً مباشراً، والآن هناك تعامل مفتوح على مدى غير منظور من الزمن مع النظام الإسلامي الثوري الذي كان يصدّر الثورة بكل أساليبها المتاحة إلى الآخرين وجرى التعايش مع هذا النظام، هناك منطق جديد في كثير من الدول المحيطة بالعراق تذهب إلى أنه ليس لها أن تتدخل في تغيير النظام في العراق طالما أن الولايات المتحدة ليست جادة في هذا الموضوع أو أن سياستها ليست واضحة، ثم أن هذه الدول ترى أن لديها الكثير من المشاكل والهموم ولديها من التحديات المحلية والأمنية والاقتصادية ما يكفيها فلماذا لا يكون هنا (في العراق) نظام معزول مقيدّ مراقب نتعايش معه، هذا المنطق الجديد موجود في دول أساسية حول العراق ، وهو أمر سيؤدي إلى إطالة التعايش مع الوضع القائم في العراق.

فالسياسة الأميركية غير واضحة مع العراق والجلي منها فقط هو الضغط وإبقاء العزل.

*** تعني سياسة الخنق الإستراتيجي ؟**

– هذه المفردة جديدة وقد ظهرت على حافة الأزمة، هذه السياسة يتبناها وارن كريستوفر وانتوني ليك مقابل تيار آخر أضعف منه يتبناه روبرت بلليترو. يدعو التيار الثاني إلى فتح المواجهة مع العراق، ويدعو الأول إلى التشديد في العزل والتشديد في الحصار باتجاه الإضعاف وإبقاء الوضع تحت المراقبة، وهذا الخيار هو السائد الآن في الولايات المتحدة، وتذهب بعض الأطراف الإقليمية باتجاهه، أي في اتجاه أنه ليس المطلوب المصالحة مع الحكم ولا إعادة العلاقات معه كما كانت في السابق. إذن التعايش هو المطلوب كما هو التعايش السابق مع الكثير من الأنظمة السياسية التي قامت على مقربة من حدود تلك الدول وبقيت عقوداً من الزمن. لنأخذ مثلاً "الجمهورية الماركسية" في اليمن الجنوبي، بكل تقلباتها واضطراباتها، كانت تعيش على حافة الجزيرة العربية وعلى مقربة من دول الخليج ولم تستطع أن تؤثر على تلك الدول. وبرغم ذلك استمرت لعقدين من الزمن، طبعا هذا لا يلغي الفرق الكبير بين إمكانات دولة مثل العراق وتلك الدولة التي كانت موجودة في الشطر الجنوبي من اليمن قبل الوحدة، ولا يمكن أن تقارن مركزية الدولة في العراق مع الحكومات التي تعاقبت على حكم الجمهورية الحمراء في الشطر الجنوبي من اليمن، إنما فكرة التعايش قائمة ومطروحة الآن وهناك منظرون ودعاة لها . متى وأين

كان الجـــيران يحبون بعضـهم البعض ؟

*** إذن أنت تعتبر أنه من الممكن أن يستمر الوضع كما هو الآن مع وجود تعايش معه حيث أن التعايش يتطلب نوعاً من العزلة، وكيف تستطيع تلك الدول التعايش مع النظام في الوقت الذي تستمر فيعزله ؟**

– التعايش الذي أراه مطروحاً هو غير التعاطي وهو أيضاً غير إعادة التأهيل، فليس من المتاح أن نرى أية مؤشرات لإعادة التأهيل ولا لإعطاء الفرصة لإعادة الاندماج أمام هذا الحكم لكن ثمة فرص على إمكان التعايش بين جيران يكرهون بعضـهم بعضاً ويجدون في الوقت نفسه أن مصلحتهم في البقاء أحياء سوية. تلك هي لعبة ″الدومينو″ إذا سقط حجر ستهتز مواقع الأحجار الأخرى أو على الأقل فإنها ستتبدل، وهذا التغيير إذا حصل فسيحصل على التوالي.

*** الثورة الإيرانية مثلاً كانت تتوقع أن تنطبق نظرية ″الدومينو″ على الدول الخليجية.**

– الفرق بموضوعة الثورة الإيرانية أنها أتت ببديل أيديولوجي كامل وجديد، وعلى أنقاض نظام اجتماعي وسياسي وفكري نهض نظام جديد لديه برنامج سياسي وفكري جديد وكانت الشيوعية موجودة والحرب الباردة قائمة وكان هناك انتفاع من ظهور الجدار الإسلامي أمام الاتحاد السوفيتي. أما في حرب الخليج الثانية فإن الذين تخاصموا وحاربوا بعضهم بعضاً كانوا إلى آخر يوم حلفاء مع بعضهم البعض وهم من حاضنة واحدة. وعندما يرحل الذي وصلوا إلى الحكم على ظهور الدبابات فإنهم سيرحلون تباعاً.

*** بشروط أمريكية ؟**

– ليس شرطاً. الأمريكان لا يصنعون الأحداث، إنهم يرتبون أوضاعهم على نتائج الحدث، فالسياسة في الولايات المتحدة لا تتقرر في الأسابيع والأيام، هناك خط بياني عام وتغيير اتجاه هذا الخط يحتاج إلى دورة طويلة من الزمن، فالليديموقراطية أيضاً بيروقراطيتها، وهذا ما يفسر البطء في رد الفعل الأميركي، كما يفسر إمكان إرباك هذه الساسة بالمفاجآت. وللبرهنة على هذه الفرضية، فرضية تعايش العقارب التي تستمر فيها حياة العقرب بوجود العقرب الآخر، إذا سقط النظام في العراق فهذا يؤذن بسقوط أنظمة شمولية أخرى في المنطقة، ويؤذن بسقوط شرعية الأنظمة التي رحلّت نفسها من عصر مخاضها الثوري إلى عصر اللاهوية.

*** هل هناك اختلاف بين السقوط بالقوة الخارجية وسقوط النظام من الداخل بالتفتيت ؟**

– هناك تداخل في العاملين، إذ أن واحدة من أهم المعضلات في السياسة العربية أنها تعوّل على العوامل الخارجية، فثمة طاقم كبير من السياسيين الذي يحكمون في العالم العربي اليوم يعتقد بأن العامل الخارجي هو الحاسم وأن ما يُطبخ من سياسات في الولايات المتحدة وفي بعض العواصم الأساسية في العالم هو الذي يقرر مصائر الأشياء ونهاياتها.

في الحرب التي حصلت في اليمن سنة 1994 كان هناك من يقول أن قراراً أمريكياً هو الذي أوقفها عند النقطة التي وقفت عليها. العامل الأقوى والمهم كان التفوق العسكري والسياسي للحكومة المركزية في الشمال التي تبنت مشروع الوحدة، فالتربة اليمنية المحلية كانت مستجيبة لمشروع الدولة المركزية بغض النظر عن فعالية العامل الخارجي سيكون ثانوياً وقدرته على التغيير ستظل محدودة.

*** من الملاحظ أن سيكولوجية العمل في القيادة العراقية تعتمد على رفض أية قرارات دولية وتأزيم الموقف ثم تقديم التنازلات، هذا هو مسلسل طويل من التحديات والتراجع، كما حدث في تحريك القوات العراقية باتجاه الكويت عام 1994 ورفض التعاون مع لجنة التفتيش ثم التعاون تماماً، مما هي الحكمة من هذه السياسية ؟**

– التخبط يأتي من الضعف، فقد ترى سياسياً حكيماً أيام قوته لكنك تراه يتخبط في مرحلة الضعف والعزلة، فالذي كان قد صمم وضعه على الانتشار بالقوة وحمل ″الرسالة القومية والرسالة الإنسانية″ ثم يجد نفسه معزولاً في أرضه فإن هذا يعني أن هناك مدية قد ضربت العصب الحساس وهو ما يؤدي بالتالي إلى التخبط والترنح، إنما أصل السؤال : ما فلسفة العمل في القيادة العراقية – وأنا شخصياً سمعت هذا الكلام من الرئيس صدام حسين وأشرت

إليه في بعض كتاباتي – صدام حسين يشعر بأن التحدي ينتج عوامل القوة وأن المرور في مراحل التسكين يؤدي إلى الخمول والركود والتشتت والتشرذم، فلا بد من معارك سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو معنوية سواء خارج الحدود أم داخلها ، وإن لم تكن ثمة معارك داخل الحدود فيجب أن تكون هناك معركة داخل الحزب نفسه أو داخل الدولة، وعلينا أن نخلق موضوعاً يشغل الناس، أي نخلق "التحدي" مثلاً التحدي في : لماذا أصبح موظفو الدولة أصحاب كروش ؟ إذن لنشن حرباً على (الكروش)، برغم أن الموضوع كان ثانوياً، لكن في تلك المرحلة لم يكن ثمة موضوع شاغل للتحفيز وإدامة اليقظة وإدامة درجة التنبه غير الحديث عن الكروش والترهل لدى كبار الضباط وكبار موظفي الدولة ولم تنته تلك "معركة الكروش" إلا بنشوب تحديات من نوع آخر، فمثلاً كانت هناك صراعات بين الحزب الشيوعي وبين حزب البعث نفسه.

الفرضية الأولى التي اعتقد أنها موجودة عند الرئيس صدام هي إدامة حالة التحفز وقبول التحدي والعمل على الاستجابة إليه، هذه الفرضية العامة هي التي كانت تحكم السلوك قبل أزمة الخليج وقبل قضية الكويت.

إنني لا أدافع عن هذه الفرضية، بل أقدم وصفاً لدرجة التحسس الخارجي، بل إنها كفرضية هي في حقيقتها نتاج مخاض العقل الريفي المتخلف الذي تسيد على العراق. فمشكلة العراق ليست صراعاً طبقياً ولا طائفياً ولا عرقياً بل هي صراع بين التخلف والتحديث وبين الفرد والمؤسسة، بين قيم الوسط وبين منطق القرية المرتابة المذكورة التي لا يستطيع أبناؤها الخروج إلى الشارع "المسفلت" في البلدة الأكثر نمواً على بعد 50 كيلومتراً منها. ويرتابون من دخول هذه المدن الصغيرة، وعندما تحولت عقلية القرية المرتابة لتحكم كل العراق البلد الذي عمره عشرة آلاف سنة من الحضارة كانت النتيجة هي إدامة الشعور بالخطر ذاته الذي كان ينتاب أبناء تلك القرية وسيادة منطق التخلف بكل تقاليده التي تجعل "النهيبة" رمزاً من رموز القوة والرجولة. إننا إزاء عملية إخلال بالنظام الاجتماعي، فمشكلة العراق كما أسلفنا هي الصراع بين نظامين من القيم بين قيم المدينة الوسط وبين قيم بعض القرى التي تنتج معطى متخلفاً من هذا النوع. الذي يحصل الآن هو أن هناك مهزومين في الحرب يتعاملون رغماً عنهم مع شروط إذعان كرسم جديد للحدود يخل بالوضع الذي كان قائماً عشية 2 آب 1990، ويرتضون من أجل البقاء تفتيش كل مرفق صغير أو كبير في الدولة العراقية ويسكتون على كشف العراق في العراء، لكننا نرى بين حين وآخر أن هناك محاولات لإظهار قدر من المقاومة ثم الإذعان بعدئذٌ، وإخراج الجمهور من الماء المغلي ثم إلقاؤه مرة أخرى في الماء المتجمد وهكذا دواليك. ويبدو أن الرئيس صدام وعدداً من أعضاء القيادة يرون أنهم بحاجة لإظهار مقاومة معنوية مع قناعتهم بأنهم من الناحية العملية والواقعية والمادية سيخضعون ويمتثلون لما يُفرض عليهم من شروط، تلك المقاومة المعنوية، كما يعتقدون، ستكون مفيدة بعد عقود من الزمن عندما يقال إن كل هذه الشروط فُرضت بالقوة. وما فُرض بالقوة بمكن لهذا الجيل أو لجيل آخر أن يتحلل من التزاماته، ذلك هو الوصف المقرّب للطريقة التي تعالج بها الأزمات، خصوصاً ما يتعلق منها بالتزامات وقف إطلاق النار وشروط الإذعان التي ترتبت على الهزيمة في الحرب. فللهزيمة منطق، وليس المنطق حكراً على النصر وحده.

سـعد البـزاز

الأكـراد في المسـألة العـراقـية

حلقة نقاش في المركز الأردني للدراسات والمعلومات *

الأكـراد ومسـتقبل العـراق

افتتح السيد بلال حسن التل مدير المركز الأردني للدراسات والمعلومات حلقة النقاش بالكلمة الآتية:

أيها الاخوة أسعدتم مساءاً، أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي في المركز الأردني للدراسات والمعلومات، ارحب بكم في هذا المساء الذي نلتقي فيه لنستمع إلى بعض شجون امتنا وأحزاننا والتي يجسدها الجرح العراقي النازف في خاصرة امتنا، ولقد استضفنا للحديث حول واحدة من تجليات المسألة العراقية والممثلة في المشكلة الكردية، واحداً من ابرز أبناء العراق المنغمسين في التفاصيل اليومية للتطورات فيه، فالأستاذ سعد البزاز ليس مجرد صحفي أو كاتب يكتفي بدور الشاهد، بل هو أيضاً من الذين يشاركون في صنع الحدث، وقد مكنته المواقع التي شغلها من أن يطلع على الكثير من الأسرار والوثائق والخبايا، فقد تولى الأستاذ سعد البزاز رئاسة تحرير جريدة الجمهورية في العراق مثلما شغل موقع مدير عام وكالة الأنباء العراقية ورئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون و عمل كذلك بالسلك الدبلوماسي العراقي ثم اختار أن يعيش خارج بلده منذ عام 1992 وهو الآن يحاضر في عدد من الجامعات ويدير مركزاً للأبحاث وقد أصدر عدداً كبيراً من الكتب الهامة حول المسألة العراقية وفي الشؤون العربية ، وسيحدثنا هذا المساء عن الأكراد في المسألة العراقية.. معطيات الحاضر واحتمالات المستقبل، فأهلاً وسهلاً بالضيف الكريم.

* بدءاً لا يسعني إلا أن أشكر الأستاذ بلال التل على دعوته لي للحديث هذه الليلة وعلى هذا التقديم الذي غمرني فيه بلطفه، وأشعر بمسؤولية كبيرة في الحديث أمام هذه الشخصيات المرموقة، وتكبر المسؤولية عندما يتعلق الأمر بمعالجة معضلة راهنة ما زالت تتدفق بتفاعلاتها، وما زالت نهاياتها غير واضحة، وتُعد من الموضوعات الإسفنجية القابلة لان تصغر ولان تتضخم على مقدار تفاعل عوامل محلية وإقليمية ودولية.

قد يكون من الأفضل أن نبدأ بمعالجة موضوعة الأكراد في الوضع الراهن. فلستم بحاجة إلى عرض تاريخي لجذور المشكلة الكردية في العراق وإيران

وتركيا وسوريا، إذ لا بد وأن لديكم خلفية واسعة عن هذه المعضلة وتشعباتها، لكننا الآن أمام متغير نشأ عن آخر صفحات الصراع على العراق وعلى المنطقة، منذ أن دخلت القوات العراقية مجدداً إلى جزء من التراب العراقي في مدينة أربيل وساعدت طرفاً كردياً ضد طرف آخر، وثبتت وضعاً سياسياً جديداً في منطقة كردستان، هذا الوضع ترتب عليه رفع الحصار الذي كانت الحكومة العراقية قد فرضته منذ فشلت المفاوضات مع الجبهة الكردستانية التي كانت تجمع ثمانية من الأحزاب الكردية في الشهر الثامن من عام 1991. ونشأ عن هذا الوضع الجديد أيضاً تلاشي وجود المعارضة العراقية – العربية التي كانت تتخذ من كردستان ساحة للعمل تحت شعارات إسقاط نظام الحكم في العراق.

كما أدى الوضع الجديد في كردستان إلى غلبة طرف كردي واحد على حساب طرف كردي آخر ومجموعة من الأحزاب الكردية الثانوية، ولأول مرة في كردستان كان هناك بعضاُ من الوقت سيدّ كردي واحد في اكثر من ثلثي كردستان ممثلاً بالسيد مسعود البارزاني، ناهيك عن أن الوضع على الأرض في كردستان قد ادخل العامل التركي بخطوة متقدمة جديدة، مع أن العامل التركي كان موجوداً وقائماً منذ مطلع الثمانينات عندما وقّعت الحكومتان العراقية التركية عام 1983 على واحدة من اكثر الاتفاقات الأمنية والعسكرية تشعباً بحيث تتيح لكلا الدولتين أن تتوغل حتى عمق 17 كيلومتراً في أراضي الطرف الآخر لملاحقة المتمردين والخارجين على القانون، ويقصد بذلك الحركات الكردية التركية والعراقية عندما تتخذ من العمق الجغرافي للبلد المقابل ملاذاً لها وساحة للحركة والعمل. فالعامل التركي موجود وقائم سواء كان بإطاره العسكري أو بإطاره القانوني الذي مثلته اتفاقية 1983 أو بالجهد الاستخباري الهائل الذي كان ولا يزال للأتراك في شمال العراق حيث توجد أيضاً الأقلية التركمانية التي يسعى السياسيون الأتراك على الدوام لفرض الوصاية عليها واستخدامها كعامل مؤثر في السياسة الداخلية للعراق.

أمـــا الآن فقد اتخذ الموقف التركي شكلاً جديداً، وطرح لأول مرة مشروع منطقة آمنة في الشريط الحدودي الذي جرى التراجع عنه تكتيكياً بقصد استخدام وسائل أخرى في بسط النفوذ ومواجهة حزب العمال الكردي التركـــي .. أو العودة لترويج مشروع الشريط الآمن في مرحلة تاليـة ..

من جهة أخرى أدى الوضع الناشئ في كردستان إلى تراجع النفوذ الإيراني، وهو تراجع مرحلي ومؤقت، لأن هذا النفوذ كان دائماً في حالة المد والجزر على مدى أكثر من خمسة عقود. ولا يعود الأمر إلى الشاه (محمد رضا بهلوي) بل يعود إلى (قهوام السلطنة)وظروف قيام جمهوريـة (مهاباد) الكردية سنة 1946.

فالعامل الإيراني الآن هو في حالة تراجع مؤقت، واعتقد أن هذا التراجع والانسحاب ناشئ عن إدراك القيادة الإيرانية للمخاطر التي كانت تهددها عندما انفجرت المعركة العسكرية الجديدة في كردستان، إذ تحاشت أن تُستدرج إلى صهدام عسكري مباشر مع القوات العراقية وكانت هناك قناعة لدى الإيرانيين بأن الولايات المتحدة ستتعامل بكثير من الرضا مع أي صدام عسكري عراقي – إيراني كان يمكن أن يقع على أرض كردستان ليؤدي إلى استنفاذ القدرتين العسكريتين لكل من إيران والعراق. وربما يكون ذلك هو السبب الذي يفسر السرعة التي انسحب بها الإيرانيون وتراجعوا عن تقديم أي دعم للاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة السيد جلال الطالباني برغم انهم كانوا يوفرون دعماً عسكرياً محدوداً له في المرحلة السابقة لهذا التطور العسكري.

أنتم تعرفون بأن الإيرانيين دعموا جميع الفرقاء للحركة الكردية، دعموا إدريس البارزاني، وساندوا قبل ذلك الملا مصطفى البارزاني، وتعاونوا مع جلال الطالباني وانقلبوا عليه مرات عدة، دعموا مسعود وتخلوا عنه مرات ومرات .. تعاملوا بعضاً من الوقت مع الحركة الإسلامية الكردية بزعامة الشيخ عبدالعزيز – وهي حركة تمثل قوة ثالثة فاعلة في كردستان إلى جانب قوى وسطية أخرى مثل حزب المحافظين وجميعة العشائر الكردية، هذه القوى كان يمكن أن تسهم في تنظيم العلاقة بين الطرفين القويين اللذين تسيّدا على كردستان –، هناك أيضاً حزب الله الكردي وهو إحدى المنتجات الإيرانية أصلاً .. وهكذا نرى أن إيران موجودة على الخط الكردي، على أرض كردستان لاعتباراتها الأمنية واعتباراتها الاستراتيجية أيضاً وليس بين كل هذه الاعتبارات أي دافع لإنصاف القضية القومية للأكراد ولا مطالبهم في الحصول على حقوقهم التي تنكر عليهم في إيران من أصلها ..

غير أن الموقف السياسي بات يتطور بطريقة سريعة ومثيرة بعد اجتماع مسعود البارزاني مع وكيل الخارجية الأمريكي روبرت بللترو في أنقرة، وهذا يعني أن عنصراً جديداً قد دخل على المسألة وهو نشوء وضع في كردستان لا يتمتع بإطار قانوني معترف به أو موقّع عليه من الحكومة العراقية إلى جانب تحالف سياسي في المرحلة الراهنة مع الحكومة المركزية دون وجود إطار قانوني ينظم هذا التحالف، فلا هو حكم ذاتي مقنن بموجب اتفاقات حكم ذاتي ولا هي صيغة فيدرالية مقننة للاتحاد بين منطقة كردستان وبقية أنحاء العراق ولا هي خطوة في اتجاه إعلان دولة مستقلة، وهذا مستحيل ومستبعد في الوقت الحاضر. إذن هناك جزء من العراق انفتح على بقية أنحاء البلاد لكنه يتمتع بإدارته المستقلة و نموذجه في (الديمقراطية) – مع

التحفظ على هذه الديمقراطية – لكنها في كل الأحوال تختلف عن طبيعة النظام (الشمولي) في بغداد. هذا الجزء يتمتع بوضع أمني مستقل ويعيش حالة إحتراب مزمنة ولا صلة لجهازه الأمني والعسكري بالدولة المركزية، وقد قال مسعود البارزاني بعد استعادة (أربيل) إنه سيعمل على بناء جيش كردستان وإقامة علاقات حسن جوار مع الدول المجاورة، إذن فان وجود جيش، ووجود علاقات حسن جوار مع الدول المجاورة يعني القفز على صيغ الحكم الذاتي التقليدية والتي كانت دائماً تذهب إلى الاعتراف للأكراد بالحقوق الثقافية والقومية وحق الإدارة المحلية وانتخاب مجلس تشريعي ضمن وحدة الدولة العراقية، على أن توكل السياسة الخارجية إلى الدولة المركزية وعلى أن يكون هناك جيش واحد بخلاف وضع السلطة المحلية التي تدير الأوضاع داخل المدن والقصبات والقرى الكردية. إذن هناك وضع لا يمكن أن يستمر، وضع يمثل حالة شاذة، زعيم الحزب السياسي في كردستان يجتمع بوكيل خارجية الدولة العظمى التي هي في حالة صراع مع الدولة المركزية في بغداد .. عدا عن المكاسب التي حصل عليها السيد مسعود لم تكن لتصبح نهائية وثابتة بعد أن استعاد السيد جلال بعض المواقع واستعد لفرض واقع سياسي جديد من هذه المفارقة ينبغي أن نطلق العنان للاحتمالات في محاور عدة :

1. الوضع السياسي في العراق وصلته بالقضية الكردية.
2. مستقبل التعامل مع المسألة الكردية، وكيف ستؤول العلاقة بين منطقة كردستان والحكومة المركزية، فيما يتعلق بالوضع السياسي الراهن في العراق.

الحقيقة كان هناك انقطاع صلة بين كردستان وبقية العراق، كانت كردستان ساحة لعمل المعارضين من جهة، وأصبحت ساحة للعمل الاستخباري المباشر للإسرائيليين والأمريكان والبريطانيين والسوريين والأتراك والروس والإيرانيين .. من جهة أخرى.

حتــى ثروات كردستان كانت مشاعة أمام الشركات التي جاءت لتوقع عقوداً مع أشخاص (ما) سمحوا لهم بالبحث عن اليورانيوم في تراب العراق، ولم تكن هناك اتفاقيات منظمة بين هذه الشركات وبين حكومة (ما)، أو مع أية سلطة، أي سلطة مجازة قانوناً أو تتخذ شرعيتها من صناديق الاقتراع، من دستور، من نظام ما لدولة أو لحكم محلي، من اتفاق بين جزء من البلاد والحكومة المركزية .. لقد كانت اتفاقات شفوية مع لوردات الحرب وفرسان الاقتتال الأخوي بين الكُرد أنفسهم .

كان الوضع في كردستان هو أحد نتائج الهزيمة في حرب الخليج، التي رتبت آثاراً سياسية ثلمت سيادة العراق وأخلت بوحدة بنيته السياسية والترابية، كما أن من بين النتائج فرض سلسلة من شروط الإذعان على العراق بما في ذلك الرسم الجديد للحدود والذي تجاوز الوضع الذي كان قائماً عشية الثاني من آب 1990 يوم عبرت القوات العراقية إلى الكويت.

وقد استسلمت الحكومة العراقية لجميع شروط الإذعان وارتضت بقبول الصفقة سيئة الصيت التي وقعها اندريه كوزيريف وانتزع الموافقة عليها من الرئيس ومن المجلس الوطني العراقي. ومن النتائج المذلة للهزيمة في الحرب أيضاً فتح سماء العراق لمناطق محظورة على الطيران العراقي في الشمال والجنوب، وهذه أيضاً إجراءات تنتقص من السيادة.وتجاوز الأسلوب الذي عملت به لجان التفتيش في العراق مسألة البحث عن الأسلحة لتصبح عملياتها مخلة بسيادة الدولة العراقية ونموذجها للدولة الشمولية، الفرد فيها هو الذي يملك السلطة، وكان اعتاد أن يجعل من الهيبة المعنوية نصف طاقة الحكم أو نصف مصدر القوة، غير أن هذه الهيبة المعنوية قد ثُلمت مرات كثيرة في سلسلة من المواقف أفضل شخصياً عدم الإشارة إليها، لأنها تحز في النفس، فلا توجد أسلحة كيماوية وجرثومية في منازل وبيوت الراحة للأشخاص، ولم يخلُ الدخول إلى حرمات فردية أم جماعية من التجريح بكرامة المجتمع كله.

وأمام سلسلة من شروط الإذعان ،كانت هناك نزعة مقاومة هشة من قبل الحكومة العراقية في رفض القرارات فقد اعتدنا أن نراها تلوذ بالاستسلام بعد المقاومة ، بالعكس ففي بعض الأحيان تصور الرضوخ للقرارات وكأنه استجابة إلى مطمح وطني، أو انه عمل وطني كبير تحتفل به. فالقرار الذي يُدان اليوم يُقبل في المرحلة التالية وكأنه إنجاز وطني كبير بعد أن تكون الحكومة قد أطلقت على قرارات مجلس الأمن شتى النعوت التي تصفها بأنها اعتداء على السيادة، وأنها تعبير عن فرض إرادة الولايات المتحدة على العراق بالقوة، إلا أنها كانت تعود فتقبلها في المرحلة التالية وتتعامل معها وكأنها مكسب، وكان هناك خروج من ماء بارد إلى ماء ساخن ومن ماء مغلي إلى ماء متجمد، يلقى فيه الجمهور المستلب ويدفع ثمن الموقفين من خبزه وصحته وحقه في دولة ليس فيها للجمهور أو ممثليه دور في صنع القرارات التي تتعلق بمصائر البلاد.

وأظن أن الرئيس صدام حسين بخبرته الواسعة في الشؤون الداخلية، يدرك جيداً أن البقاء في الحكم هو الأولوية المطلقة، وهو أمر لا يمكن أن يتأتى دون التخلص من آثار الهزيمة في حرب الخليج، إذ لا يجوز أن تحكم جزءً من العراق وتبسط نفوذك عليه في حين أن جزءً آخر منه تحت نفوذ القوى الدولية، وجزء آخر تحت نفوذ إيران ... وسماؤك في اكثر من ثلثيها مغطاة بطيران من قوى دولية وجزء من ترابك مستلب .. هذا وضع شاذ .. وهذه محنة وطن .

أذكركم بموقف سابق كنت قد أشرتُ إليه في إحدى المرات .. فقد وقّع الرئيس صدام حسين شخصياً في عام 1975 على اتفاقية آذار مع شاه إيران في الجزائر وبموجب تلك الاتفاقية رفع شاه إيران دعمه السياسي والعسكري للحركة الكردية بقيادة مصطفى البارزاني في شمال العراق مقابل تنازل العراق عن حقوقه في نصف شط العرب، .. غير أن الرئيس صدام الذي تنازل عن شط العرب للشاه ظل يشعر بالمسؤولية الشخصية عن الالتزام الذي وقع عليه في آذار 1975 في الجزائر، واعتقد أن ما حدث عام 1980، عندما ارتضى خيار الحرب بعد الاستفزازات والتحديات الإيرانية .. (وأظن أن الإيرانيين لن يفهموا من قولي انهم كانوا أبرياء أو أن العراق شن الحرب عليهم أو انهم لم يكونوا بصدد بسط نفوذهم على المنطقة وطرح برنامج نحن في غنىً للحديث عنه الآن ..) أقول إن الاستجابة لخيار الحرب مع إيران، كان النتيجة المباشرة لما وقّع عليه الرئيس صدام من شروط إذعان سنة 1975 .. ولذلك فان الأمر متشابه اليوم .. لقد وقع على سلسلة من شروط الاستسلام سيعمل ما بقي في الحياة على التخلص منها لأنه يعرف جيداً، بعيداً عن الشعارات، وعن الطبول التي تقول إننا انتصرنا في الحرب وفي أم المعارك، يعرف بعيداً عن ذلك كله أن البقاء يساوي التخلص من آثار الهزيمة التي وقّع على قبولها في مرحلة ما .. لذلك كانت العملية العسكرية في أربيل مستجيبة لنـزعة التحرر من جزء من آثار الهزيمة .. وتدل المعلومات المتوافرة أمامي أن الخطة كانت جاهزة منذ سنة 1995 وقد أجرت عليها القوات العراقية تمرينات عملية وتركت جاهزة للتنفيذ فور توافر الشروط السياسية للعملية .. وكانت معلومات الجيش العراقي على الدوام انه لا توجد إرادة قتال حقيقية لدى الجانب الآخر .. وان اقتحام اربيل ممكن .. كما أن الفصائل الكردية لم تعد تشعر بجدوى القتال حتى في ما بينها .. ولذلك يجري تسليم المواقع بدون قتال وستتكرر هذه الظاهرة – ضعف إرادة القتال – عندما يعاود السيد جلال الهجوم فيحصل على المواقع بسهولة وينسحب خصومه من أمامه كما انسحب هو بيسر وسرعة من أمام الجيش النظامي. أي أن الكسب دائماً لمن يهاجم أولاً..

وكان في عقل القيادة العراقية أن تكون هذه العملية بداية للتحرك السريع والتلقائي على أساس أن الأحجار ستتوالى في التساقط واحدة تلو الأخرى بمجرد سقوط هذا الحصن في كردستان. إلا أن الدبلوماسية الأمريكية، مع الجهد العسكري الأمريكي منعا القيادة العراقية من بلوغ سلسلة من الأهداف وجمّداها في النقطة الحرجة القائمة الآن ..

ثم من ربح .. ومن خسر .. ؟

أولاً: أراد الرئيس صدام حسين أن يتحرر من بعض شروط قرار 986 الذي ينظم حصول العراق على بعض حاجاته من الغذاء والدواء وبعض الأساسيات مقابل بيع كمية من النفط، على أساس أن الشروط التي قبلت بها الحكومة العراقية في مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة كانت قد فرضت في الوضع الذي كان سائداً في كردستان حيث لم تكن توجد صلة بين الحكومة المركزية والإدارة التي كانت تتولى الوضع هناك، وبما أن العلاقات التجارية المباشرة وتنقل الأفراد قد عاد إلى وضعه شبه الطبيعي فقد حان الوقت إذن للتحرر من شروط تطبيق هذا القرار.

هنا جرى تعليق هذا الهدف ولم يتمكن العراق من تحسين شروط القرار 986.

ومن نتائج تثبيت الوضع القائم أيضاً أن (صفقة النفط مقابل الغذاء) دخلت في طور التباطؤ والتأخير، ومن الواضح كما قال بعض الخبراء الذين أثق بآرائهم أن النفط العراقي لن يتدفق حتى يمضي وقت على انتهاء الانتخابات الأمريكية، وقد حصل ذلك بعد أن كان العراق في حاجة إلى أسبوعين لمباشرة تطبيق الصفقة لولا بدء العمليات العسكرية في كردستان.

في الوضع القائم أيضاً اتسع مدى حظر الطيران بعد أن كان الرئيس قد أعلن بأنه يلتزم ويتعهد بإسقاط الحظر الجوي في خطي الشمال والجنوب .. لكن الذي حصل هو اتساع مدى خط العرض في الجنوب من الخط 32 إلى الخط 33 ولكي نتحسس خطورة الأمر فإن الخط (33) كسر الجناح الجنوبي للعاصمة التي تحكمها خطة دفاعية تقليدية، تسمى خطة حماية بغداد أو خطة الدفاع عن بغداد، ويفترض في هذه الخطة التحكم بمنافذ بغداد ومخارجها من الشرق والشمال والجنوب والغرب، والقوات العسكرية التي تحمي بغداد في هذه الخطة هي من قوات الحرس والحرس الجمهوري الخاص، وهذه القوات غير موجودة في أحياء المدينة لكنها موجودة في أطراف العاصمة المتسعة أيضاً ، فبغداد من المدن النادرة الممتدة أفقياً وقد

جاء خط الطيران الجديد 33 ليكسر الجناح الجنوبي للعاصمة وجناحيه الآخرين في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي، وأعتقد أنه كان من حق القيادة العراقية أن تتعامل بعصبية شديدة مع هذا التطور لأنها لا بد أن تكون قد أحست بأن هذا الأمر قد يصبح تمهيداً لعمل ما ربما يحصل في المستقبل ..

يوجد جنوب العاصمة عدد مهم من المؤسسات العسكرية والرئاسية الخطيرة وبالغة الحساسية فإذا كان بإمكان طائرات الأمريكان والتحالف أن تنظر إلى بغداد من هذه الزاوية فمعنى ذلك أنها ستتمتع بمرونة أعلى في دعم أي عمل قد يقوم في يوم ما ضمن سيناريوهات المستقبل ضد الحكم في العراق .. إذا كانت هناك سيناريوهات من هذا النوع في يوم ما حقاً .. وهذا العمل كما لاحظتم كان مخططاً له، المعركة وقعت في الشمال لكن ردة الفعل الأمريكي كانت في الجنوب، .. فخطورة توسيع هذه الخط ليست اليوم إنما في المستقبل.

وكان من رأي الدبلوماسية الروسية التي سعت إلى تهدئة التوتر بين بغداد وواشنطن أن الولايات المتحدة التي كشف طيرانها خط الحدود العراقية مع إيران من بلدة (بدرة) شمالاً (تقع شرق بغداد) إلى (رأس البيشة) جنوباً (وتقع على رأس الخليج العربي) سيؤدى إلى تحديد قدرة الإيرانيين على التوغل في الأراضي العراقية وحشد قواتهم في المناطق المتاخمة للحدود، غير أن الأمر لم يكن لينتهي عند ذلك الحد، فالولايات المتحدة بعملية الكشف الشاملة هذه تضمن تحييد الإيرانيين ومنع تدخلهم في حالة وقوع تغيير لنظام الحكم في بغداد وما قد ينتج عنه من فراغ دستوري مؤقت .. وفي هذه الحالة، فليس في بال الأمريكان حماية العراق من الإيرانيين في ظل حكم الرئيس صدام ولكن ضمان عدم تمتع الإيرانيين بنفوذ سياسي وعسكري في مرحلة ما بعد هذا الحكم.

كما أن سيناريو استدراج بغداد وطهران للتصادم على أرض كردستان سيظل الخيار الأمريكي المفضل مع وجود إحتراب وتنازع واستقطاب للقوى الكردية المختلفة ..

.. نحن إذن في معركة مفتوحة، ولا توجد نهايات حتى الآن في لجة هذا الصراع على العراق، .. في الخلاصة لم يتمكن العراق من الكسر الفعلي لخطوط العرض المذلة الموجودة في سمائه ولكنه استطاع من الناحية المعنوية أن يتحدى، وأن يطلق قدراً من الوعود التي نرى في النتيجة أنها كرست الوضع في الاتجاه المعاكس.

يبدو أن الأمور تعود تدريجياً إلى آخر (مربع) كانت الحكومة العراقية فيه قبل معركة كردستان .. فهل يرضى الحكم بعد كل ما جرى إن يعود تدريجياً ليبدأ من الصفر مجدداً .. ؟ وكم مرة ينبغي أن يعود الأمر إلى درجة الصفر .. ؟ هل كان تحريك أربعين ألف جندي من أجل العودة إلى الصفر .. إلى آخر مربع على لوحة الصراع .. ؟

أما بالنسبة للوضع في كردستان، فهناك جزء من العراق فيه صحافة تصدر بلا قانون، تنطق بلسان أحزاب مختلفة بما فيها الأحزاب الصغيرة والدكاكين التي يؤسسها أربعة أو خمسة أشخاص و يصدرون كل شهر أو شهرين عدداً من جريدة، ومازالت هناك مراكز إذاعة للمعارضة، برغم أنها لا تستخدم اليوم، بعد أن انتقل البث إلى أماكن أخرى، لكن المنشآت ما زالت موجودة، باختصار هذه المنطقة الجغرافية من العراق تعيش في وضع سياسي مختلف عن بقية أنحاء العراق حيث توجد دولة الحزب الواحد ودولة الفرد والدولة الشمولية بمواصفاتها المعروفة.

صحيح أن هناك انفتاحاً إقتصادياً وأن هناك ارتياحاً لدى المواطن الكردي بالحصول مجدداً على (الوقود) من بغداد وعودة تبادل السلع وعودة الاختلاط بين الناس، هذا صحيح .. ولكن ما هي النتائج المنتظرة من الدمج بين كتلة (جغرافية) تتمتع بقدر من (الديمقراطية)، من خلال اتفاق جديد للحكم الذاتي أو للفيدرالية وبين حكم ينكر التعددية الســـياسية لعموم البلاد..

في جانب آخر زاد عدد حاملات الطائرات واحدة على الأقل ولو لبعض الوقت، وزاد عدد الطائرات الأمريكية في المنطقة ، وزاد عدد جنود الجيش الأمريكي الموجود على البر الكويتي.

في المقابل، تمتعت القضية العراقية بالتعاطف وأقصد قضية الدفاع عن حرمة العراق ورفض تعريض هذا البلد لعدوان خارجي جديد ووقوع المزيد من الثلم لسيادته، وصحيح أن التعاطف الشعبي العربي والدولي مع معاناة الشعب العراقي قد ازداد وتوطدت مشاعر عميقة في العالم العربي ضد العنجهية الأمريكية في التعامل مع العراق، إنما استمر في موازاة ذلك قيدٌرٌ من العزل الدبلوماسي والسياسي للحكومة العراقية. الانفراجات التي كانت موجودة في علاقة القيادة العراقية مع دولتين كبريين مثل فرنسا وروسيا ظلت محافظة على القدر نفسه من الانفراج قبل التطور العسكري والسياسي الجديد، والعلاقات التي كانت بين العراق وتركيا استمرت بنفس القدر الذي كانت عليه قبل عملية كردستان كان هناك وفد تركي كبير في بغداد يتألف من وزيرين أحدهما نائب رئيس حزب الرفاه، وكان هناك مشروع لزيارة تقوم بها تانسو تشيلر أيضاً.

بعد هذه المقدمة أريد أن أصل إلى الاستنتاج بأن إنجاز كسر العزلة بين كردستان وبقية العراق كان إنجازاً وطنياً، ولكنه تطور قلق وغير مستقر ولم يؤده إلى مكاسب سياسية متتالية للتخلص من بقية آثار الهزيمة، لا بل على العكس فإن بعض هذه الآثار قد ازداد سعة وإيلاماً في بنية العراق. كما أن من المستحيل فرض إرادة طرف واحد من كردستان بوجود ثنائية سياسية متكافئة في القوة والنفوذ .. ولا أعرف لماذا اعتقد الحكم إبان معركة (أربيل) أن وجود طرف واحد في كردستان أفضل من وجود طرفين متنافسين أو أكثر على الساحة الكردية .. ؟

كيف يمكن أن يكون هناك سيد واحد في منطقة تعيش فيها ثقافتان كرديتان .. وعصبيتان كرديتان تمحورت حولهما تيارات سياسية وحزبية ..؟ فالشعب الكردي يتوزع حغرافياً ونفسياً بين نموذجين ثقافيين من بقايا الإمارات الكردية السابقة وهما (البهدنانية) و (السورانية) إلى الحد الذي سعى فيه كلّ من الحزبين المتنافسين لتمثيل هذين التيارين.

والآن نرى أن أهداف اللاعبين قد اتضحت من خلال الوضع في كردستان وعلى النحو الآتي :

× بالنسبة للأتراك قفزت إلى واجهة العمل السياسي الأولويات التقليدية وهي : الأمن والاقتصاد .. الأمن عنصر ثابت وذو أولوية مطلقة في السياسة التركية، بغض النظر عن الذي يحكم .. سواء كان حزب الرفاه أم حزب الطريق القويم أم حزب الوطن الأم، فمن الأولويات الثابتة في معالجة مسألة الأمن في جنوب شرق الأناضول حيث ينشط حزب العمال الكردي وحيث يوجد أكثر من اثني عشر مليون كردي إذا لم يكن العدد أكبر من ذلك، لا يتمتعون بحقوقهم القومية ولا بحقوقهم الثقافية وهم يشكلون المعين الهائل لحزب العمال الكردي .

وقد استنزفت هذه الحرب المتسعة في جنوب الأناضول قدرات المؤسسة العسكرية التركية، وهي مؤسسة نافذة في صنع السياسة التركية ولا يستطيع أي رئيس وزراء في تركيا إلاّ أن يمتثل لهذا الهاجس الأمني الذي تؤكده دائماً المؤسسة العسكرية، .. مؤسسة الجنرالات .. فالهاجس الأمني في جنوب شرق الأناضول قد انفتح على كل الاحتمالات، خذ مثلاً عبد الله أوجلان رئيس حزب العمال التركي الذي يلقى دعماً من سوريا و هو نفسه أوجلان المتحالف مع الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة السيد جلال الطالباني، وهو نفسه أوجلان الذي لا يلقى رفضاً من جانب الإيرانيين، إذن تركيا في حاجة إلى معالجة إقليمية معقدة لموضوع العمال الكردي .. وتعرفون أن أربكان حاول أن يقدم حلاً لهذه المعضلة التركية عشية معركة (أربيل)، والفرضية التي يعمل عليها هي أنه لا جدوى من اللهاث التركي للاندماج في الاتحاد الأوربي، وأن الأتراك أضاعوا الكثير في هذه المحاولات وأن العلمانية التركية أضاعت الكثير في سبيل الوصول إلى هذا الهدف، ثم أنه يعتقد أن تركيا حصلت على ما تحتاج إليه من التلاقح مع الصناعة الأوربية والاقتصاد الأوربي وأنها أسست صناعاتها التحويلية والتكميلية التي تستطيع أن تجعل منها مصدراً صناعياً يتفوق في أسواق العالم الإسلامي لكنه غير قادر على التفوق في أسواق أوروبا ومن هنا فقد طرح سلسلة من الحلول بما فيها حل المسألة الأمنية عبر الاتفاق مع إيران والعراق مقابل توسيع المصالح الاقتصادية .. وأوفد مبعوثيه إلى بغداد وذهب هو بنفسه إلى إيران على أساس أنه يستطيع بهذا الحل الافتراضي إرضاء المؤسسة العسكرية فالهدف واحد، وهو تخليص تركيا من هذه المعضلة الأمنية والعسكرية الكبيرة والموجعة، ولكي يتم ذلك لا بد من صفقة اقتصادية وسياسية كبيرة مع إيران والعراق وبالنتيجة لم يستطع الوصول إلى الكثير بسبب سياسية العزلة على إيران من جهة وبسبب التحفظ الأمريكي على اتفاق الغاز الشهير بين تركيا وإيران وبسبب العملية السريعة التي تمت في كردستان والتي فرضت وضعاً جديداً .. وأظهرته بعيداً عن صنع السياسة الخارجية في تركيا ..

الهاجس الآخر لتركيا في التعامل مع العراق ومسألة الأكراد هو الهاجس الاقتصادي، كان ميزان التعامل التجاري العراقي التركي في نهاية سنوات الحرب الإيرانية – العراقية قد وصل إلى ثلاثة مليارات دولار وقد أُنجز ذلك على يد توركت أوزال، أما اليوم فإن تركيا موعودة بصفقة المليارين وهي الصفقة التجارية بين العراق وتركيا التي يمكن أن تصل إلى سقف مليارين، وقد طرح الأتراك أن تكون علاقتهم التجارية مع العراق على غرار النموذج الأردني بإستحصال موافقة من لجنة العقوبات في مجلس الأمن على إطلاق التجارة خارج صفقة النفط مقابل الغذاء، وفتح البوابة التركية على العراق كما هو الحال مع البوابة الأردنية ولكن لم تحصل الموافقة على هذا الأمر، وعدم حصول موافقة لا يعني عدم توسيع التجارة إذا ترتب المسار الأمني عبر كردستان ويمكن أن يصل سقف صفقة التجارة إلى 2 مليار وهذا يعني إنقاذ الاقتصاد التركي من الكثير من معضلاته. إذا ما تم للاقتصاد التركي بلوغ هدفه في جعل الجيران سوقاً للبضاعة التركية والتزود بما يحتاج إليه من النفط بسعر محسن وميسر.

هذان الهدفان ما زالا معلقين ..وأقصد بهما الهاجس الأمني وصفقة المليارين.

إذن تركيا هي الأخرى وضعت أهدافها على الطاولة غير أنها لم تنجز هذه الأهداف ، وستحتاج إلى وقت طويل جداً لبلوغها، وسيكون هناك مصلحة لأكثر من طرف في تعطيل طموحات الأتراك الاقتصادية والسياسية .

بالنسبة للأكراد، فإن الأولوية المطلقة هي الكيان، إنه الهاجس الذي يوحد كل الحركات الكردية، النخبة الكردية، والمثقفين الأكراد، والجمهور الكردي .. الجميع في حالة بحث عن كيان في إطار الدولة العراقية أو خارج إطارها أحياناً، هذا الكيان الآن غير متحقق حيث أن الوضع في كردستان عائم وغير مقنن وغير مؤطر لا إقليمياً ولا دولياً .. ولا وطنياً داخل العراق، إذن فالهاجس الكردي نحو الكيان ما زال معلقاً هو الآخر ..

الشعب الكردي بعد حروب استمرت أكثر من قرنين في العراق وتركيا وإيران هو في حاجة ماسة أكثر من أي شعب آخر للسلام والأمن، فهو من الشعوب التي نزفت نيابة عن الآخرين أكثر مما يجب وبأكثر مما يحتمل ، فهاجس الأمن وهاجس البحث عن استقرار هو هاجس مؤرق لهذا الشعب الذي عانى كثيراً، وقاتل كثيراً وضاعت جهوده سُدى ًلفترة طويلة من الزمن .. وسيظل الأمن والاستقرار غير مضمونين في كردستان حيث ما تزال هناك كتلة كردية ثانية وقوية، تعيد ترتيب أوضاعها ولن تسكت على ما حصل.

الهدف التاريخي الآخر للقضية الكردية، هو المدنيّة الكردية، فالأكراد بخلاف كل الذي حدث في أفغانستان وباكستان خلال قرنين نجد أن الكثير من الشعوب الآسيوية كانت لديهم الحاضرة المدنية التي تنشأ عليها وحولها المؤسسة الاجتماعية وأنظمة الدولة وتتقن فيها الحياة .. لقد كانت الشعوب تقاتل ضمن نطاق دولة أو كيان .. وبالتالي ضمن إطار الحاضرة المدنية .. أما كردستان فإنها تعيش بلا حواضر، عدا المدن الثلاث الرئيسة وهذه المدن كانت دائماً على صلة بالحكومة المركزية وهي : (أربيل) و(دهوك) و(السليمانية) .. على أن الوضع في العراق يبقى أفضل منه في إيران وتركيا إلى حد كبير. الكردي الذي ذهب إلى أوربا يتعلم ويتمتع بالتسهيلات التي أُعطيت للاجئين الأكراد على مدى العقود الماضية يعود إلى بلده فيرى القرى الكردية تعيش في حالة القرن الماضي .. هذا هو الهاجس التاريخي، هاجس البحث عن الكيان و الأمن والاستقرار والحاجة إلى الحواضر المستقرة ، و عندما أتحدث عن الهاجس التاريخي للمدينة، فإنني أقصد بلوغ المدنيّة كنظام حياتي يكون توأمه في هذه الحالة هي التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، هكذا نرى أن الأهداف التاريخية الكردية ما زالت معلقة هي الأخرى وربما إلى زمن طويل آخر .. مع استمرار استقطاب القوى الإقليمية والدولية للفصائل الكردية واستمرار الإحتراب بينها ، واستحالة نشوء موقف سياسي كردي موحد ومتماثل ..

أما بالنسبة للقيادة العراقية فإنها ما تزال بعيدة عن بلوغ أهدافها في التحرر من آثار الهزيمة والتخلص من العزل الدبلوماسي والسياسي والتحرر من مناطق الحظر الجوي والتحلل من بعض شروط قرار صفقة النفط مقابل الغذاء و التعامل مع رسم الحدود الجديد وإسقاط الحماية الغربية لكردستان واستعادة السيطرة على كردستان (وهو الهدف غير المتاح حتى الآن على الرغم من النجاح الجزئي الذي كان قد حصل في المرحلة الأولى من معركة (أربيل) .

أما بالنسبة للإدارة الأمريكية وهي اللاعب الرئيس في مقابل هذا كله .. فدعونا نتساءل ما هي الأولويات التي انفتحت أمامها بعد معركة (أربيل) ؟

أولاً : ضمان استخدام العراق كعامل مرجح في الانتخابات الأمريكية.

ثانياً : استعادة التحالف الغربي من التفكك الذي أصابه وتجسد هذا التصدع في الاجتماع الثلاثي لوزراء دفاع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الذي عقد في لندن مؤخراً، وكان التمايز بين الموقفين الفرنسي الأمريكي واضحاً وبيناً.

ثالثاً : إدامة العزل والحصار على العراق وعدم منح القيادة العراقية فرصة استثمار النصر الجزئي الذي حققته في العمليات العسكرية في كردستان .. بمعنى حصر الموقف وتثبيت المواقع إلى حين .. وعدم تحويل المكاسب العسكرية في (أربيل) إلى مكاسب سياسية كاملة ..

هذه الأهداف هي الأخرى ما زالت معلقة ولم تصل إلى نهايتها في التحقق.

إذن لكل اللاعبين لديهم أهداف ّمعلنة ّأو معروفة،وقد فتحت معركة كردستان طريق الأمل للوصول إليها ولكن ما زالت هذه الأهداف غير متحققة لا جزئياً ولا كلياً، وهذا يعني أن هناك صفحات أخرى أكثر تعقيداً في الصراع ستقع في المرحلة التالية.

قد يكون البارزاني طرح نفسه في البداية باعتباره الجسر الصاعد والجسر النازل.

الجسر الصاعد في اتجاه القيادة العراقية لكي يوصل رسالتها إلى روبرت بيللترو بالقول إن القيادة العراقية مستعدة للدخول في حوار شامل وبدون شروط مع الولايات المتحدة ، وأن بإمكان واشنطن أن تحصل على صداقات قوية في المنطقة بدلاً من صداقاتها الضعيفة في هذا الإقليم من العالم. وأن القيادة العراقية قادرة على التخلي عن مشاعر الكراهية والعداء والرغبة في الانتقام والثأر على خلفية ما حصل في المواجهات السابقة.

للتاريخ فإن هذه الرسالة قد بُلغت إلى أمريكا وعلى مستويات مختلفة منذ انتهاء حرب الخليج، وبلغ الأمر أن المسؤولين العراقيين كانوا يبلغونها إلى شخصيات أمريكية من الصف الخامس أو العاشر وخارج منطقة صنع القرار في الولايات المتحدة، كانت تبلغ إلى الصحفيين ورجال أعمال من أصول عربية يأتون لزيارة العراق، أو تبلّغ عبر دبلوماسية السجناء الذين كانوا يعبرون الحدود العراقية بطريقة غير مشروعة، فيقعون تحت طائلة القانون العراقي، ثم يُستقدم أحد أعضاء الكونغرس إلى بغداد لكي يحاور هناك، وعندما يعود لا يجد من يستجيب لدعوة الحوار مع القيادة العراقية.

أما الخط النازل الذي كان السيد مسعود يريد أن يؤديه، فهو أن يعمل على تفتيت الوضع السياسي في العراق من خلال عمل سلمي، غير عسكري، بعد أن فشلت محاولات المخابرات الأمريكية في العراق، وبعد أن فشلت الحلول العسكرية. فحان الوقت لكي يتخذ من هذا اللسان سبيلاً لتفتيت البنية السياسية في العراق، على أساس أن هذه البنية قائمة على النظام الفردي الأحادي، وإذا ما تلقح هذا النظام ببذرة من نموذج سياسي آخر فإن فعالية هذه البذرة بالنسبة إليه هي أشبه ما يكون بلوثة لا يقدر على تحملها، ولا يستطيع نظام شمولي أن يحتمل (لوثة) الديمقراطية. وإذا صار السيد مسعود البارزاني نائباً لرئيس الجمهورية – بموجب الدستور المؤقت للبلاد وبموجب اتفاقات الحكم الذاتي التي جرى التوقيع عليها منذ السبعينات، أو التي جرى التفاوض عليه عام 1991 – فإنه لن يكون نائباً شكلياً لا يعرف ما الذي يجري حوله مثل السيد طه محي الدين معروف، بل سيكون نائب رئيس فعلياً وسيطالب بصنع السياسة الخارجية والداخلية بطريقة متكافئة مع بقية أعضاء القيادة العراقية، لا بل إنه سيعمل على فرض دوره كرجل ثانٍ حقيقي في الدولة العراقية، لأنه يتمتع بحماية دولية وبعلاقات إقليمية ودولية، وبغطاء عسكري وبغطاء عشائري، وبقضية شعبه .. برغم أن عليه أن يحسب الكثير لمنافسه السيد جلال الطالباني الذي سيعرقل الاتفاق مع بغداد أو يشارك فيه بحصة لا تقل عن حصة منافسه سياسياً وعسكرياً ..

ولذلك لن يكون أيّ من الزعيمين الكرديين في حالة الاسترخاء والارتياح.

ولن يتخلى البارزاني، كما أعلن منذ انتهاء عملية كردستان عن نموذجه المحلي في كردستان، حيث أن كل شئ غير مقنن، مع وجود قدر من الحريات .. والفوضى والإحتراب أيضاً، وعدم وجود ضمانات لمنع معاودة نشاط المعارضة القديمة من كردستان.

إذا بدأ هذا الدم الجديد بالضخ في بنية الحكم في العراق فإنه بلا شك سينقل إليه عدوى عمل طويلاً على تحاشي التلقح بها..

كان الرئيس يعيب على شاه إيران أنه لم يتصرف بحكمة في أواخر أيامه، وكذلك كان يعيب على انديرا غاندي أداءها السياسي عندما سقطت في المرحلة الأولى من بروزها في السبعينات، يوم حاولا – كل في حالته – استرضاء الخصوم وتبديل المنهج .. أي أن لكل بندقية حشوتها ، وإذا استخدم السياسي حشوة مختلفة عن بندقيته فإنه سيفسد البندقية، ولا يصل إلى أهدافه، بل ستنفجر أسلحته بين يديه.

ويدرك الرئيس صدام بأن من يختار طريقاً لا يستطيع أن يلقحه بنماذج أخرى .. خاصة إذا كان كل شئ في البلاد قد جرى تصميمه لخدمة آلية نموذج الدولة الآحادية – الشمولية – الفردية.

في معارك من هذا النوع، هناك أطراف تبحث عن دور مثل مصر الدولة العربية الأولى التي يعترف لها بدور من نوعٍ ما ،لكن هذا لا يعني أن لمصر دوراً مقبولاً في العراق، هذه هي خلاصة مراحل طويلة من التنافس التقليدي بين الواديين الخصيبين في النيل والرافدين الذي يجعل من الملائم أن لا تفكر مصر بلعب دور في مستقبل العراق، غير أن هناك أوساطاً في مصر تبحث عن دور في لُجة الصراع، تناقش الأتراك لماذا تفكرون بإقامة منطقة حظر في شمال العراق، مع أن أحداً لم يطلب منهم التدخل، وهم لا يستطيعون أن يمنعوا قيامها لو اكتملت مستلزماتها .. وهذه الأوساط تلح على تطبيق قرار 986 لأن العقود التي وقعها الصناعيون المصريون منذ ستة أشهر في بغداد ما زالت معلقة عدا عن انتظار دفع تعويضات العمالة المصرية التي غادرت العراق إبان أزمة الخليج.

أما بالنسبة لسوريا فهي تتعامل بخوف وحذر مما حصل في كردستان لأن الأحداث هناك أضعفت نفوذها في كردستان وعززت من النفوذ التركي المنافس. كما أنها تخشى كلما أعيدت المسألة العراقية إلى الواجهة أن يدخل المسار السوري – الإسرائيلي في عملية السلام إلى أبعد مما هو فيه حالياً من دائرة الإهمال والتحنيط.

أما إيران، فقد تحاشت التورط في النـزاع، لأنها تعتقد أن هناك احتمالاً كبيراً، أن تتم تحت دخان زوبعة العراق، عملية ما ضد إيران ..، و ستكون أية إجراءات يتخذها الأمريكان ضد إيران مريحة لكثير من دول المنطقة، ولن يبكي أحدٌ الإيرانيين إذا ما تعرضوا لضربة عسكرية أو اقتصادية أو قرارات عزل أخرى من جانب الولايات المتحدة ودول التحالف الغربي، غير أن ذلك لا يعني إطلاقاً أن الإيرانيين تخلوا أو سيتخلون عن تقديم الدعم المادي

والعملياتي والسياسي لحلفائهم من الأكراد العراقيين ..وأغلب الظن في هذه اللحظة أن كل الأطراف تعرف أين تقف الآن.

لا يوجد أحد من اللاعبين في حالة نسيان للحظة القلقة والمرتبكة التي يعيشها، لكن كل طرف يحاول أن يعزز مواقعه في انتظار مواجهة سياسية أكثر تعقيداً مما حصل حتى الآن.

سيقول آخرون، كيف ظلت الولايات المتحدة تراقب من السماء عمليات الذبح للذين كانوا يتعاونون معها على الأرض من المعارضين العراقيين في أرض كردستان، الحقيقة أن كثيراً من الأوساط الأمريكية لم تكن تمانع في التخلص من عبء المؤتمر الوطني العراقي وأمثاله .. فقد شكلت هذه التنظيمات عبئاً على الولايات المتحدة بسبب الفشل الذريع الذي منيت به أعمالها، والكلفة العالية التي تحملها الأمريكان من ورائها، وبسبب سلسلة من الأكاذيب التي كانوا يعلبونها ويصدرونها إلى الأمريكان، كالقول بأن لديهم القدرة على التحسس داخل العراق وداخل التنظيمات العسكرية،أو ادعاء وجود مريدين لهم داخل العراق وخارجه ، ووصل الأمر ببعضهم أن قدموا لوائح بأسماء ضباط صوروهم على أنهم أعضاء في تنظيمات عسكرية سرية تعمل داخل العراق، ثم اكتشف بعدئذْ أن أولئك الضباط كانوا أسرى حرب في أحد معسكرات الأسر في حرب الخليج.

لا أريد أن أقرّع رأس بعض قيادات المعارضة هذه المعارضة التي عوملت من قبل أمريكا كعمالة رخيصة، حالهم كحال الخادمات الآسيويات يجمعون المعلومات ويستخدمون في مراحل ثم يلفظون كما تُلفظ جميع الأشياء الزائدة التي لا يحتاج إليها السيد في مرحلة تالية.

الأمريكان لم يكونوا من السذاجة ليعتقدوا بأن هذه الواجهات الهزيلة قادرة على التغيير في العراق، وسيكون من المفجع لو اعتقد الأمريكان أن هؤلاء العراقيين – الذين غادروا بلادهم قبل ثلاثين سنة عندما كانت أعمارهم في عمر المراهقة، ولا يعرفون ما هو العراق الآن، ولا يعرفون أسماء عوائله وعشائره وطوائفه لا بل إنهم لا يعرفون أسماء شوارع في بغداد– سيأتون ليقدموا البديل لمجتمع مسيّس و صعب مثل المجتمع العراقي لا يقبل الوصاية من هؤلاء المستشرقين الجدد الذين يتعاملون مع المسألة العراقية كما يتعامل أي مستشرق مهتم بالشأن العراقي، بالتعالي وبالتعصب، فقد انتقلت العيوب الموجودة في النظام الشمولي في العراق إلى جسد المعارضة ، ودائماً كما يقول ابن خلدون (الضحية تقلد الجلاد)، فالمعارضة التي ترى أن قريتها أكبر من كل القرى، وعرقها أكبر من كل الأعراق، وطائفتها أكبر من كل الطوائف، لا تبشر بالحل الذي يستحقه العراق للخلاص من المعاناة من القهر في الداخل والحصار من الخارج. وفي كل الأحوال لم أشأ أن يكون ذوبان المعارضة المعلبة في الخارج أحد العوامل التي تستحق البحث كعامل أساس في هذا العرض الأولي لما أفرزته معركة كردستان لأن الذي سيحصل هو ولادة بديل سياسي آخر على أنقاض المعارضة.

مروان دودين :

الوضع في العراق عجيب ويخضع لعدة احتمالات وسيناريوهات، مثل أن يكون البارزاني قد أخذ الضوء الأخضر من الولايات المتحدة واتصل بالعراق (الدولة المركزية) حتى يدخلوا (أربيل) لأنه ربما تكون هناك أجندة أخرى مختلفة لا يعرفها البارزاني ولا يعرفها العراق، هذه الأجندة ربما تكون أحد مقوماتها ارتفاع سعر البترول من 18 دولاراً حتى يصل إلى 25 دولاراً ويستقر، وذلك حتى تمن الولايات المتحدة على إخواننا في الخليج وتقول لهم : ادفعوا الفواتير فنحن رفعنا لكم سعر البترول ؟

يضطر الشخص أحياناً أن يهزل في حيرته في تفسير ما يجري في العراق إلى أمور قد تكون مثل الضرب في الودع.

فما العمل ؟ الواقع أن الأخ سعد أثار نقطة، أتمنى أن تكون صحيحة، وهي أن مسعود البارزاني أراد أن يكون(المنقذ والأمل) للعراقيين، ومنذ القدم نشأت بين الأكراد المسلمين وبين العرب العراقيين بشكل خاص علاقات ممتازة، ويا حبذا أن يكون هناك من جديد مثال لصلاح الدين أو شئ من هذا القبيل.

هل من المعقول هذا الذي يجري في العراق الآن ؟ نجتمع بكوادر عراقية مذهلة في أدائها وفي كلامها، وفي الحقيقة نشعر أن الشعب العراقي منبثق من حضارة ومن تاريخ عريقين فنجلس مثلاً مع الأنباري أو البزاز أو مع الأستاذ رياض القيسي، فتشعر بأنك تجلس مع أشخاص متميزين فهل هؤلاء الأشخاص كانوا يتحولون إلى أقزام عند القيادة وعند الرئيس ؟

صحيح أنك –أستاذ سعد– عرضت الأمور بشكل جيد وهائل جداً، ولكن لو تعطينا توضيحاً بسيطاً حول علاقة البترول واقتصاد في هذه المسألة، لأنني أشعر بهاجس نحوها، لأنها يمكن أن تكون Bibroduct مهمة جداً أكثر من أمور أخرى تفضلت بها، ومن ناحية ثانية، حبذا لو تقول لنا ماذا تقترح، فماذا نفعل وغلى متى سيبقى هذا البلد العظيم في هذا المأزق الموجود فيه.

فالح الطويل :

بداية أريد أن أعلن اتفاقي مع ما جاء به الأستاذ البزاز حول دور مصر وسوريا وإيران، هذه الأدوار الصغيرة و ليس لها أية قيمة فيما يخص المسألة الكردية. ولكن أنا وقعت في حيرة وإنژ كانت مختلفة عن حيرة الأستاذ مروان دودين، فلقد حاولت أثناء بحثك أن اتبع خيطاً واحداً متصلاً لأربط فيه كل ما تحدثت به حول العراق، فأنت وصفت ما يجري داخل العراق، لكنك لم تضع اللوم، وما الذي يستطيع أن يفعله العراق في هذا الوقت.

مثلاً لم تبدأ بالحقائق الأساسية، هي أن العراق قد هُزم، وعندما حاول أن يقاوم ضرب ثلاث مرات، مرة ضربت دائرة المخابرات بصاروخ نسفتها من الأساس ثم ضرب عند حربه مع الكويت ثم ضُرب الآن، وهو محاصر في الوقت الحاضر.

واضح جداً أن الولايات المتحدة حتى الآن لم ترد إسقاط الرئيس صدام حسين، وهي تريد أن تبقي العراق وحدة كاملة أمام إيران، وتريد أن يظل متماسكاً حتى لا يقوى النفوذ الإيراني على جنوب العراق.

ما الذي يستطيع أن يفعله العراق بالقيادة الحالية ؟ فصدام حسين هُزم وڤپبهلژ، وعندما كان يعارض كان (يضرب)، وشعبه يحاصر أكثر. والمعارضة لا تستطيع أن تسقط النظام العراقي، ربما لأن الولايات المتحدة لا تريد للمعارضة أن تسقط النظام العراقي وربما تريد الولايات المتحدة أن (تپرژكپب) على المعارضة في الشمال العراقي وهذه واحدة من الحقائق.

أما الحقيقة الأخرى فهي أن الولايات المتحدة لا تريد بترول العراق لأنه لديها كميات كافية من البترول الذي يأتيها من الجزيرة العربية، كما أن الولايات المتحدة تستطيع أن تطلب من السعودية زيادة الإنتاج من (5) مليون برميل حتى (15) مليون برميل. وتستطيع الولايات المتحدة أن تنزل سعر البرميل من 18 إلى 10 وحتى إلى 5 دولار. وهي تتحكم لا بالإنتاج فقط وإنما بودائع البترول، وهي تستطيع أن تطلب من السعودية ودول الخليج أن تضع عوائدها من البترول في بنوك أوروبا وأمريكا أي في جمهوريات الـ Dollar–Petro التي تنشأ في الغرب.

الحقيقة الأخرى، أن صدام حسين والقيادة العراقية، قام بعمل فرصة تاريخية ولا أعرف هل هذه الفرصة جاءت بالصدفة أم بتخطيط، على أي حال كان هناك خط كبير جداً فأمسك صدام حسين بهذه الفرصة وهي دخوله إلى (أربيل) وطرد الإيرانيين و المعارضة العراقية، ولم يبق إلا مسعود البارزاني (حليف المستقبل).

أعتقد أنه هدف جدير بالعراق، أي أن يفتح حواراً مع الولايات المتحدة وعلى الولايات المتحدة أن تقبل بذلك ! فإذا استطاع مسعود البارزاني أن يقنع الولايات المتحدة بالحديث مع العراق لفك الحصار وإنهاء سلسلة طويلة جداً من الإهانات المستمرة، والإذلال المتواصل أعتقد أن البارزاني يكون قد فعل شيئاً مهماً، أما إذا لم يستطع البارزاني أن يفعل ذلك فيكون على الأقل قد حيّد شمال العراق قليلاً عن الصراعات الداخلية.

هناك حقائق ثابتة فيما يخص شمال العراق، وهي أنه لن تقوم فيه دولة كردية، لأن وجود دولة كردية في شمال العراق ستكون ضد إيران مرة وضد سوريا مرة، وضد تركيا مرة ثالثة. إذن هناك اتفاق شامل من جميع القوى بأن لا تقوم دولة كردية في شمال العراق، وإنما يكون هناك شبه كيان، ليس له صفة قانونية.

ما أردت أن أقوله، هو إننا نريد منهجاً واضحاً جداً بخصوص العراق، بحيث يضع سلسلة الأحداث المتناقضة (أو التي تبدو متناقضة) في خط واضح يمكن التعامل معه. أعتقد بأنه الآن تغيرت السياسية الأمريكية، ربما تغيرت في الأشهر الأربعة الأخيرة، وإذا ما نجح كلينتون في انتخابات الرئاسة فإنه سينفذها.

ونسأل هل من مصلحة إسرائيل تقسيم العراق ؟ نعم من مصلحة إسرائيل تقسيم العراق، وربما توسيع منطقة الحظر في جنوب العراق من خط عرض 32 إلى خط عرض 33 لإتاحة المجال ليكون هناك دولة في جنوب العراق تحت سيطرة الولايات المتحدة، لماذا طلب بللترو من مسعود البارزاني أن لا يتحدث مع صدام حسين، الأمريكان جاءوا لحماية الأكراد ولكن الجميع يضرب الأكراد، نستنتج من كل ما سبق أن القضية هي تقسيم العراق ولو استطاعت أمريكا أن تجمع الحلفاء حولها لقسمت العراق.

الآن جميع المصالح تختلف مع مصلحة الولايات المتحدة، الكويت أخرجوا منها العراقيين، في الكويت هنا عشرات وربما مئات ملايين الدولارات وياليت من الممكن أن تستفيد منها الدول الغربية أحيلت جميعها إلى أمريكا، فرنسا خرجت لا شئ، بريطانيا خرجت بلا نظام صدام حسين فإن العقود في العراق ستؤول بعضها إلى فرنسا وبعضها إلى بريطانيا ؟ أردت أن أقول مرة أخرى تمنيت أن يكون هناك نهج نستطيع أن نسلك فيه جميع الأحداث باتجاه واحد حتى نستطيع فهمه.

صالح القلاب:

أولاً: المشكلة أن الحكم في العراق غير معترف بأنه انهزم، وأن هناك عرباً حتى الآن غير مصدقين أن هذا الحكم انهزم، ولا زال هناك بعض الأشخاص يتحدثون عن أم المعارك والمنازلة الكبرى .. الخ.

حقيقة، ما أردت أن أسأل عنه ولم يتطرق له الأستاذ سعد البزّاز هو قصة الاستيعاب المتبادل، فأنا أعتقد أن قرارات الرئيس صدام كلها خاطئة، فقد اعتقد الآن إنه إذا ما عرض نفسه كقوة فإن ذلك من مصلحة الولايات المتحدة ولذلك كان له تصريح يقول فيه "نحن قوة رئيسية في المنطقة"، فهو لا يزال يحلم بأن يلعب دور الاستيعاب تجاه إيران.

ثم إن صدام قرأ موقف تركيا بشكل خاطئ، فقد اعتقد أنه بسيطرته على شمال العراق سيريح تركيا من حزب العمال الكردستاني وتوأمه على شمال العراق فهو راهن على موقف تركيا، وتشيلر قالت قبل يومين في مقابلة لها مع (نيويورك تايمز) بأنها أوحت للعراق بأنه لا مانع لديها من أن يسيطر على شماله (والحقيقة أن تركيا لا مانع لديها من أن يسيطر العراق على شماله، ، ولكن هناك الضبع الأمريكي واقف لهم) والحقيقة أن تركيا اليوم سحبت كلامها حيث قالت إنني لم اقل ذلك، بالعكس نحن مع الحماية للأتراك.

صدام أيضاً قرأ الموقف الكردستاني بشكل خاطئ، ففكر بأن هذا ابن الملا مصطفى البارزاني يستطيع أن يضعه في جيبه)، وهذا غير ممكن بالنسبة للأكراد، حتى وإن عادوا للحكومة المركزية لا يمكن أن يسمحوا لصدام بذلك، وتركيا لن تسمح للبارزاني أن يكون نائب رئيس فعال في العراق وإيران كذلك، فأول تصريح لرفسنجاني وهو في جنوب أفريقيا: "إذا كان هناك أية نوايا لإقامة دولة كردية فسنقاومها ونسقطها بالقوة"، وإيران دولة غير ضعيفة وقادرة.

د.خالد عبيدات:

بصراحة، أريد أن أتساءل حول ما هو الشيء الموجود في العراق والذي يجعل منه مركزاً للتدخلات الخارجية ؟ هل هو النظام العراقي ؟ هل هو خبرات العراق ؟ أم هل هناك مخططات خبيثة ويعبر عنها بهذه التدخلات الخارجية وبغطاء شرعي ؟

هل الشعب العراقي عنده الإمكانية أو عنده القدرة بأن يعبر عن ذاته تجاه ما يحصل أم أن الهون طاحن أكثر بكثير مما نتصور، بحيث شُلّ شعب العراق وشُلّ داعمو العراق أيضاً ؟

أريد أن أقدم اقتراحاً لمحاولة إدماج الأوضاع في العراق، أتصور بان الأمة العربية قادرة أن تعمل شيئاً الآن لحل المسألة في العراق، صحيح أن الأمة العربية تعاني من خلافات كثيرة لكن ما هو الطريق لكي نقف بجانب العراق حتى يتمكن من أن يعبر عن رأيه بصراحة ؟

د. نظام بركات :

تخطر بذهني مجموعة من التعليقات، فكرة الجرثومة أو جرثومة الديمقراطية والتي أشرت إليها، وأن البارزاني يمكن أن يقدم نفسه كنموذج مؤثر في النظام السياسي العراقي، فهل تعتقد فعلاً أن البارزاني ديمقراطي ؟ وأنه يمارس وسيمارس الديمقراطية في كردستان، هل البارزاني في كردستان ديمقراطي ويؤمن بالتعددية الحزبية ؟

حتى هذه الفكرة (الديمقراطية في كردستان) تتناقض مع فكرة التمدن والتحضر، فكردستان ذلك المجتمع الذي لا يوجد فيه لا حضارة ولا مدنية، كيف يمكن أن ينشأ الديمقراطية المبنية على التعددية وعلى حقوق الإنسان وغيره ؟

هناك نقطة ثانية، استعرضت سياسة بعض الدول في موقفها حول التطورات الأخيرة والمسألة الكردية مثل سوريا، إيران، مصر .. الخ لكن هناك موقف مهم جداً تم التغاضي عنه، وهو موقف الأردن. ألا تعتقد أن الأردن كان له دور كبير في القضية العراقية ؟ وما رأيك بالموقف الأردني والدور الذي يمكن أن يلعبه في العراق ؟

نقطة أخرى حول تدخل الولايات المتحدة لحماية الأكراد، في ذهني أو أتوقع أن جلال الطالباني أو الاتحاد الوطني مدعوم من سوريا وإيران، كان هذا ظني، وأتوقع أنه على علاقات غير جيدة مع الولايات المتحدة، وبالمقابل أمريكا هي التي تدعم مسعود البارزاني.

البزاز :

اسمح لي يا دكتور، أمريكا لم تعد تعمل فقط مع وكلائها التقليديين، إنما مع الجميع، فحتى الخصوم الفكريين هم عناصر يمكن التعامل معهم ..

د. نظام بركات :

يعني على افتراض، بأن النزاع هو بين الطالباني والبارزاني، فأنا أعتقد أن الأقرب للموقف الأمريكي هو مسعود البارزاني وانتصاره يعتبر انتصاراً لأمريكا.

البزاز :

هذا في منطق الستينات، أما الآن فقد تعقدت اللعبة.

د. نظام بركات :

أريد أن ألغي قضية الأكراد، والتدخل الأمريكي لا علاقة له بالقضية الكردية وإنما له علاقة بالعراق.

سأنتقل إلى ما تحدث به الأستاذ فالح الطويل، والأستاذ خالد عبيدات، حول ما هو المطلوب من العراق ؟. الموقف الأمريكي في كردستان لا علاقة له بالقضية الكردية وإنما له علاقة بالعراق، وهنا أريد أن أشير إلى موضوع مطلوب أن يُعزل العراق ويستمر ضربه حتى يبقى خارج نطاق العملية السلمية وبغض النظر عمن يحكم العراق. لأن العراق بقوته العسكرية والإقتصادية إذا ما عاد للصف العربي قد يقلص من الهوة في المعادلة واستمرار ضربه وعزله مرتبط باستمرار العملية السلمية في الشرق الأوسط ولا علاقة له بالقضية الكردية.

د. ذياب مخادمة :

الحقيقة الإخوان الذين سبقوني، أثاروا عدداً من النقاط، ومنها أن الوضع الحالي للأكراد والحكومة المركزية في بغداد غير قابل للاستمرار لسببين : السبب الأول هو الديمقراطية والسبب الثاني هو الانفلات الأمني، وهناك بالطبع العوامل الخارجية والأوضاع التي يضطر أن يلجأ إليها النظام.

الواقع أن الديمقراطية التي قامت، لا تختلف في جوهرها عن الديمقراطية التي عملها صدام حسين في بغداد، مثلاً مسألة الإنتخابات وانتخابات المجس الشيعي .. الخ فإذا حسم البارزاني الوضع لصالحه فسيقيم نظاماً شاملاً لا يختلف كثيراً عن الوضع الموجود في بغداد، ومسألة الانفلات الأمني ستعالج في هذه الحالة وبالتالي كل المعطيات تشير إلى مسألة استمرار الوضع.

بالإضافة إلى ذلك، هنالك العوامل الخارجية، فتركيا من مصلحتها استمرار الوضع لإنجاز استقرارها في شمال العراق، ناهيك عن المصالح الإقتصادية، وبالتالي استقرار الوضع لصالحها. صحيح أن الوضع في شمال العراق تاريخياً غير مستقر، فالهدف المركزي للأكراد، هو إقامة دولة كردية، ولكن لا يوجد أي طرف دولي أو محلي مع تحقيق هذا الهدف، ولكن يقي الوضع في شمال العراق ووضع الأكراد فيه يشكل حالة متقدمة قياساً بأوضاعهم في الدول الأخرى.

أنا أعتقد أن الوضع قابل للإستمرار، ولكن الوضع في المنطقة كلها غير قابل للإستمرار والإستقرار.

د. أحمد نوفل :

في الواقع، أريد أن أركز على قضية التوقيت، توقيت دخول القوات العراقية لمساعدة الأكراد في (أربيل)، هل هذا التوقيت جاء بناء على تحضير عراقي، أو جاء بناء على موقف أمريكي أو كردي أو بناء على أية أطراف إقليمية أخرى ؟ أنت قلت أن السبب في دخول العراق لـ(أربيل) هو محاولة النظام العراقي التحرر من الهزيمة، أي أن العراق كان مخططاً لهذه العملية، ولكن في نفس الوقت وفي مجلة NewsWeek في آخر عدد لها، توجد مقالة مهمة

جداً حول ربط دخول القوات العراقية لمساعدة البارزاني في (أربيل) بمحاولة انقلابية فاشلة ضد النظام العراقي، وكان المفروض كما جاء في هذه المجلة أن يحدث الإنقلاب في نهاية شهر حزيران الماضي لكن النظام العراقي اكتشف المؤامرة الفاشلة في الشهر الخامس (لا أعرف ما مدى صحة هذا الخبر، لكنه منسوب إلى بعض المصادر بالإقليمية و (A.I.C.)، بعد اكتشاف المحاولة قامت القوات العراقية بالدخول إلى الشمال لملاحقة ذيول المحاولة الإنقلابية والقبض على العملاء. إذن بالنسبة للعراق، الدخول إلى (أربيل) هو مبني على خطة من أجل القبض على العملاء كما أشرت، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو قضية العملاء الموجودين في شمال العراق، فعندما دخلت القوات العراقية إلى شماله، قامت الولايات المتحدة بمساعدة هؤلاء العملاء بالخروج من العراق، أعتقد أن هذا بداية خطة أمريكية تكتيكية جديدة في المنطقة. وأربط ذلك بردود الفعل (لما حدث في شمال العراق وخاصة ردود الفعل العربية، مثل السعودية ودول الخليج وكذلك رد فعل الأردن، هذه الردود الفعل المختلفة أظهرت موقفاً منسجماً بتأييده للعراق، ليس على المستوى الشعبي فقط وإنما على المستوى الرسمي كذلك، حتى الكويت، فالشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية، رفض بداية وجود قوات أمريكية في بر الكويت ثم تراجع عن هذا الموقف، ولكن بشكل عام هناك تناغم وانسجام في موقف العرب في التدخل، وهذا يدل على وجود استراتيجية جديدة في المنطقة. وهذا أربطه أيضاً بالموقف الدولي، موقف بريطانيا وفرنسا والصين وروسيا، فأنت قلت بأن الولايات المتحدة تعتبر أن الموقف الدولي قادر الآن على الحل وعلى أساس أن يكون موقفاً لمحصلة التحالف الغربي، ولكني أعتقد أن الولايات المتحدة عجزت حقيقة أو فشلت في اتخاذ موقف دولي موحد، وأيضاً موقف عربي من هذه القضية، لكن بقي سؤال هل هذا الموقف العربي المشترك (وهي دول عربية صديقة للولايات المتحدة) هل هو نابع من موقف عربي داخلي أم أنه منسق مع الدور الأمريكي الجديد في العراق ؟

د. أحمد القاسم :

حسب فهمي لما تفضل به الأستاذ سعد، فإن النظام العراقي باقْ، لان هذا ما تريده القوى الخارجية وهذا مبين من تصريحاته، ولكن هذا يدعوني إلى سؤال : إذا كان لا يعجبني النظام الموجود حالياً، فلماذا أحافظ على وحدة ترابه ؟

السؤال الثاني، النظام الوحيد والقادر على الخروج من الوضع الحالي (لأنه يعتبره التزام عليه) هو النظام العراقي الموجود حالياً، أو بصورة غير مباشرة تعطينا مثالاً على أنه القادر على الخروج من الوضع العراقي الراهن ؟

الشيء الأخير والذي تفضلت به، هو أن جميع الأطراف تعرف الآن أين تقف. ولكن العملية الأخيرة والتي حصلت في (أربيل)، كانت (بالون) اختبار، بمعنى وضع جميع الأمور في بوتقة واحدة ثم وضعها تحت النار حتى تخرج في النهاية بنتيجة معينة وتعرف من هو الطرف الأقوى، ثم تستطيع إما أن تتعامل معه حسب قوته أو أن تحجّمه وتقزمه بالطريقة التي تريدها. هذه النقطة التي ربما كان الأمريكان يريدون الوصول إليها.

إذا دخلنا في الأسلوب التحليلي، فإنّ العامل الحاسم هو عامل الزمن، فعامل الزمن قد يكون أساسياً في الموقف الأمريكي، وكذلك في الموقف العربي، وأنا هنا أتفق مع الدكتور نوفل، فالموقف العربي لم يتطرق له بشكل واسع، وإنما مجرد فلاشات، فقد تحدثت عن دور سوريا ومصر واعتبرت أن البلدين ينطلقان من مصلحة قطرية فقط وليس من مصلحة قومية شاملة على المستوى العربي، فلو تكرمت بأن تحدثنا حول هذا الموضوع بشكل أوسع. النقطة الأخيرة والتي أريد أن أركز عليها (بحكم تخصصي كاقتصادي) هي الموارد الإقتصادية الموجودة في العراق منذ بدايات القرن الحالي وبالطبع النفط في طليعتها، وأعتقد أنها العامل الحاسم في الصراع بالمنطقة ككل بغض النظر عن النتائج السياسية التي نراها، فحبذا لو توسعت بهذا الدور أكثر، خاصة وأن كل الاكتشافات الجديدة للنفط هي في العراق، وبعض المصادر تقول بأن العراق هو الذي يملك الاحتياطي الأكبر حتى الآن.

وإذا أخذنا العامل الديمغرافي، وهو عامل الأكراد وعددهم الآن حوالي (30) مليون نسمة، موزعين في أربع بلدان، هؤلاء إذا ما تجمعوا، فاعتقد بأنه سيكون لهم دور ليس على صعيد المنطقة فقط، وإنما حتى على البعد الأوسع وهو روسيا وأوروبا.

سمير حباشنة:

شكراً أستاذ بلال، وشكراً أستاذ سعد على هذا العرض الغني والمعمق، وأريد أن أتحدث بنقاط سريعة.

أول نقطة، أعتقد –أستاذ سعد– أن العراق بشكله الحالي، يمثل وضعاً نموذجياً للإستراتيجية وللمصالح الأمريكية، ولا أعتقد أن هناك لاعبين في ملعب العراق سوى الولايات المتحدة، أما باقي الدول فهي تحاول أن يكون لها دور.

ذهبت مع وفد شعبي، قبل أن تبدأ حرب الخليج بعشرة أيام، ذهبت لإيطاليا فقيل لنا وهذا ما سمعناه من الحزب الشيوعي الإيطالي وكان في أقوى حالاته، ومن الحزب المسيحي أيضاً وكان أيضاً في أقوى حالاته قالوا لنا : أنتم أخطأتم في الجهة التي جئتم إليها يجب أن تذهبوا إلى واشنطن، فإذا قررت الولايات المتحدة ضرب العراق، فسوف نضربه جميعاً معها.

النقطة الثانية : شاركت قبل سنتين في وفد برلماني أردني، وكنا ضيوفاً على الكونغرس الأمريكي، وتحدثنا مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي حول ماذا تريد الولايات المتحدة من العراق، أو المطالب الأمريكية من العراق.

وقلت له مازحاً اذهب وخذ العقول العراقية حتى ننتهي من مشكلة العراق ؟

فرد رئيس لجنة الشؤون الخارجية : من قال لك أنه ليس المطلوب أن نأخذ العقول العراقية، وقال أن أخذ العقول العراقية هو جزء من الأجندة الأمريكية.

فأنا أعتقد أن هناك لاعباً واحداً هو الولايات لمتحدة، وأن الوضع الحالي في العراق هو النموذج المثالي بالنسبة لأمريكا ولن يتغير إلا إذا تغيرت المعادلة الدولية أو تغيرت النظرة الأمريكية بالنسبة للعراق.

أما بخصوص تقسيم العراق والموقف العربي منه، وكما تحدث الإخوان أنا أعتقد أنه ليس من مصلحة العرب تقسيم العراق، فلو نظرنا لدول الخليج بما فيها الكويت، فإن تقسيم العراق معناه دولة شيعية على حدود الكويت، وستكون ذات امتداد إيراني، وهذا يشكل خطراً، إذن فالوضع الحالي بالنسبة للعرب أفضل بكثير من وجود دولة شيعية على حدود الكويت والخليج.

أما بالنسبة للأردن، فهناك إعادة نظر في موقف الأردن لترميم أخطائنا في السنة الأخيرة بالنسبة لموضوع العراق وان شاء الله يكون كذلك وأنا أتحدث من زاوية المصالح الأردنية.

بالنسبة إلى ما أشار إليه الإخوان، عن إبعاد العراق عن العملية السلمية، العراق قبل سنتين حاول أن يجري اتصالات مع أمريكا من خلال البوابة الإسرائيلية والولايات المتحدة اكتشفت ذلك، وقالوا للإسرائيليين هذا ليس وقته ولا تلعبوا مع العراق خارج معلوماتنا وخارج توجيهاتنا، فمن يقول بأن العراق محاصر حتى تسير العملية السلمية، أنا لا أؤيده، فالعراق إذا انفك عنه الحصار وسواء تحت نظام صدام أو غيره سيذهب للسلام مع إسرائيل.

النقطة الأخيرة وهي استفزاز للفكر العربي، نحن نتعامل دائماً وكأنه أمر مسلم به بأن تبقى هذه الأمة الكردية مظلومة ومجزأة، فلماذا لا يكون هناك حق للأكراد بدولة مستقلة، أنا لا أطرح هذا الموضوع على السياسيين فقط لكن أطرحه على الفكر العربي.

د. فوزي تيّم:

موضوع الحلقة هو المسألة الكردية، ولكن الطرح الذي قُدم كان نوعاً من الإضاءات أو الأسئلة دون إجابات، وربما تركت لنا لنستكشف الإجابات أو ربما تكون هذه الأسئلة أو الإضاءات لا يمكن الإجابة عليها.

الاستفسارات التي أريد أن أطرحها، أولاً فيما يتعلق بما جرى بشمال العراق، فهل ما جرى في شمال العراق هو حل للمسألة الكردية. من زاوية البارزاني، بمعنى هل أراد البارزاني أن يقوم بحل المسألة الكردية، إبتداءاً من العراق ومن ثم في المناطق الأخرى .. وهذا يعني هل هو لاعب أصيل أم لاعب تابع ؟ في تصوري أنه من الصعب أن يفكر منفرداً كلاعب أصيل في حل المسألة الكردية على اعتبار أن المسألة الكردية بحاجة إلى لاعب مثل تركيا وإلى لاعب مثل إيران.

الاستفسار الثاني هل التدخل العراقي في الشمال، هو حل عراقي ونتيجة لما آلت له حرب الخليج، بمعنى أن العراق أراد أن يلملم الكبرياء التي انهارت في حرب الخليج ؟ من جهة أخرى الهواجس التي تفضلت بها، هواجس تركيا وإيران والتحالف الغربي، فرنسا وروسيا بشكل رئيسي، ألم تشعر بإطار السيطرة الأحادية الأمريكية وفي إطار أن المتغير الأمريكي هو المتغير الأساسي في الفعل في تلك المنطقة ؟

من ناحية أخرى، ما يتعلق بالانتخابات الأمريكية، من الصعب أن تكون مسألة الانتخابات الأمريكية في إطار مجازفة وفي قضية صعبة مثل القضية العراقية – الكردية، وهي قضية طال أمدها إلى حد ما وطال الألم وكأنها مسألة لا سلم ولا حرب، وبالتالي تدخل الرئيس الأمريكي والقيادة الأمريكية الحالية بمحاولة لتكوين متغير في الانتخابات الأمريكية قد تأتي بنتائج سلبية. طبعاً هنا الجمهوريون يستطيعون أن يستفيدوا من ورقة الانتخابات لأن الرئيس الأمريكي الديمقراطي لم يحقق أهدافه في المنطقة على الأقل بإسقاط النظام أو بإخضاع المنطقة إلى حرب جديدة.

التصور الآن، وهذا مجرد استفسار إضافة إلى الاستفسارات التي طرحتها يبدو أن هناك سيناريو لحل الأزمة، هذا السيناريو بالضرورة ستقوده الولايات المتحدة خشية أن تفلت الأوضاع من يديها، فما هو هذا السيناريو (إنْ كان هناك سيناريو) وربما هذا يؤرق الموقف العربي ؟

طاهر العدوان:

إن تناول الوضع العراقي من الزاوية السياسية هي شئ بعيد عن الصواب في الوقت الحاضر، وأنا أتابع كل ما يكتب وكل ما يقال عن الوضع في العراق، وهو رأي نوع من التحليل السياسي ليس إلا، فالعقدة العراقية متشابكة، وكل تحليل يتناولها من خلال الوضع الذي يقف عليه المحلل، والزاوية التي ينظر منها للوضع العراقي، لكن رغم هذا التناقض الكبير في الموقف العراقي، إلا أنه توجد ثوابت، دائماً في كل مشكلة، هنالك ثوابت وهنالك متغيرات، فأنا أعتقد أن القضية العراقية فيها ثوابت وفيها متغيرات. أحد هذه الثوابت، نحن لسنا أمام وضع عراقي، فيه نظام مركزي يسمى نظام ديكتاتوري أو نظام مستبد .. الخ وبالمقابل هناك معارضة قوية، هناك حرب أهلية إلى ما شابه ذلك، نحن لسنا أمام هذا الوضع، فلو كنا أمام هذه الصورة لاستراح العرب كثيراً وعرفوا مع من يقفون، مع هذا الجانب أو ذاك.

حتى الأكراد يظلمون إذا اعتقدنا أنهم سيقيمون الديمقراطية في العراق، فبعد الدعم الأمريكي والأوربي والغطاء الجوي، ودعم الأمم المتحدة، وكل الجهد السياسي الذي بذل على مدى ست سنوات، وبعد كل ذلك فشل الأكراد في إقامة تجربة يمكن النظر إليها على أنها تجربة إيجابية للشعب الكردي وفشلوا في إقامة نموذج للشعب الكردي، فكيف سيقدمون النموذج الإيجابي الديمقراطي للشعب العراقي ؟ هذا دور أكبر منهم بكثير وهم عاجزون عنه بشكل كامل.

من الثوابت أيضاً، أن هناك متصارعين وحيدين في ساحة المعركة، هما النظام العراقي والولايات المتحدة في المقابل، لأنه لو كان الهدف الكويت لانتهت المشكلة عام 1991.

لكن من يتابع الأزمة، يلاحظ أن الولايات المتحدة تتبع سيناريو مختلف وأنا أخالف من يقول أن هنالك سيناريو حول الأزمة العراقية، بل هنالك سيناريو تصعيد أمريكي للأزمة، فأمريكا لا زالت في مرحلة البحث عن وسيلة لإسقاط الرئيس صدام حسين، هذه الوسيلة جربوها من خلال المناطق الكردية ثم جربوها من خلال مشروع الفيدرالية، وجربوا كل الوسائل ولكنها فشلت، وهم لا زالوا يبحثون عن وسائل جدية. فالولايات المتحدة لها هدف واضح نحو العراق لكنها غير قادرة على وضع البني التي تساعدها على تحقيقه. الهدف الأمريكي هو تقسيم العراق بأية صورة، فالفيدرالية تقسيم العراق، وإبقاء المشكلة الكردية بدون حل هو تقسيم، (المشكلة الكردية حلت بعد شهرين أو ثلاثة أشهر من الحرب، عندما وقع البارزاني ولم يوقع الطالباني). كل الحديث عن أن أمريكا لا تريد تقسيم العراق، هو حديث ليس له أساس، فما دامت مصالحهم مؤمنة، وما دامت أساطيلهم قادرة على الإمساك بمفتاح النفط في المنطقة، فلا يهم أمريكا حتى لو تقسمت جميع الدول العربية.

كلنا متعاطفون مع الأكراد، لكن الأكراد غير قادرين على إنقاذ أنفسهم، وربما أحد أوجه مشكلتهم أنهم كقومية لم يظهروا في الوقت المناسب، فعندما تفسخت الدولة العثمانية وظهرت القوميات في الشرق الأوسط، لم يظهر للأكراد زعامة قومية تطالب بالاستقلال، ولذلك بقوا تاريخياً بدون قيادة، وبدون حتى إحساس باللحظة التاريخية، وفي النهاية توزعوا بين دول المنطقة.

أمريكا الآن، لا تستخدم المشكلة الكردية من أجل حقوق الإنسان الكردي وإنما في مواجهة بغداد ومن أجل خدمة استراتيجيتها الشاملة في العراق والمنطقة. أما إذا كانت الإستراتيجية الأمريكية مترددة أو غير مترددة أو أنها ناجحة أم فاشلة، فهذا موضوع آخر.

السؤال هو لماذا نشبت الحرب في العراق ؟ حرب الخليج ومن هم أطرافها ؟ وما هي أهدافها ؟ الحرب نشبت في الخليج لأسباب أخرى لا علاقة لها بالكويت وإنما لأسباب لها علاقة بالأهمية الإستراتيجية للمنطقة نظراً لوجود النفط فيها، وأطرافها هي الولايات المتحدة من جانب والعراق من جانب آخر ولذلك حرصت الولايات المتحدة على استلام قيادة وتكوين السيناريو بعد الحرب، ايكيوس مهمته أخطر من مهمة القوات الأمريكية التي نزلت في الكويت وضربت العراق، وقرارات الأمم المتحدة التي وضعت تبيح التدخل الأمريكي في أي وقت وعلى مدى طويل باسم حقوق الإنسان وغيره، هي جزء من الحرص على إبقاء السيناريو العراقي دون حل، فأمريكا لا تريد أي حل في العراق، وهي لا تريد حلاً لأسباب كثيرة جداً منها ابتزاز الخليج، والإبقاء على وجودهم العسكري وأمن إسرائيل .. الخ.

نحن نختلف دائماً على ماذا تريد أمريكا ! ولكننا لم نسأل ماذا يريد العراق ؟ ومثلما قلت لا يوجد طرف في المعارضة قادر على قيادة المهمة الوطنية في

العراق، وكل الذين في المعارضة العراقية ليسوا ديمقراطيين، ماذا نريد من العراق ؟ العراق فيه حكومة مركزية، ما دامت توجد حكومة مركزية، فيجب أن تفرض سيادتها على ارض العراق. انهزمت، أذلت، أذعنت، قالت عن نفسها منتصرة، فمن مهمتها أن تحافظ على وحدة العراق وأن تستعيد السيادة عليه.

ما هي مهمتنا نحن العرب ؟

أنا برأيي أن أول مهمة لنا نحن كعرب، هي الوقوف مع العراق للتخلص من الحصار الأمريكي، التخلص من سياسة التوتر في المنطقة، وبعد ذلك مسألة الديمقراطية في العراق، ومسألة الأكراد في العراق.. الخ.

كل ذلك يبقى من الشؤون الداخلية العراقية، وإذا كان العراقيون بأنفسهم غير قادرين على حلها، فلن تحلها أية قوة في الدنيا، هذه مشكلتهم هم في بلدهم.

ونحن كنا ننتمي للمعارضة، وعشنا في الخارج، وبعد عشرين أو ثلاثين سنة، عدنا والنظام الموجود نفسه بقي موجوداً، في الشرق الأوسط مهما حصل من إذاعات وتعددية حزبية وتجربة ديمقراطية في الشمال الكردي، لن يؤثر على بغداد، بيروت لم تؤثر على دمشق، الذي يؤثر على دمشق هم أهل دمشق، ومن يؤثر على بغداد هم أهل بغداد، وأنا معك يا أخ سعد، حاولت أن أستقي من كل الرموز والأسماء التي كانت في مؤتمر المعارضة، منهم من غادر العراق سنة 1956، أو سنة 1958، إنهم كما تقول مثل المستشرقين بالنسبة للقضية العراقية.

د. عبد المجيد الشناق:

لديّ سؤال يحيرني حقيقة، بما أنك عراقي من المعارضة .. سؤالي بسيط جداً ومحدد، هل تستطيع أن تحكم على أن صدام حسين بأنه خائن للمصلحة الوطنية العراقية ؟

د. إبراهيم عثمان :

أنا أعتقد أن هناك تحولات في الموقف الأمريكي مصدرها من داخل أمريكا، الموقف الأمريكي متأثر بالقوى الخارجية طبعاً، لكنه يتأثر أيضاً بالقوى الداخلية، لأن هناك جماعات مصلحية مؤثرة في أمريكا، وهي المؤسسة العسكرية والمؤسسة الاقتصادية والمؤسسة السياسية.

في السنة الأخيرة بدأت تظهر رموز من المؤسسة الاقتصادية تنتقد السياسية الأمريكية بالنسبة للعراق ليس بسبب النفط فقط وإنما يتعلق الأمر أيضاً بمستقبل العراق كسوق للبضائع والخدمات الأمريكية، وذلك كحل جزئي للمشكلة الاقتصادية الأمريكية، وأنا أعتقد أن هذا البند في تحويل القرار السياسي الأمريكي بالنسبة للعراق، وبالتالي القرار الأمريكي أيضاً سيكون المحافظة على وحدة العراق لكن بنظام جديد قد يكون ديمقراطياً أو تعددياً أو غيره وستعمل على فك الحصار تدريجياً لكن بشرط أن تكون المصالح الاقتصادية الأمريكية مصانة في العراق.

الــــبزاز :

يبدو وكأنني سأبدأ من جديد، وأنا سعيد بما استمعت إليه من أسئلة وتعليقات، في الحقيقة لم أقدم حلولاً في البداية ولن يكون من اللائق بالنسبة لي أن أقدم حلولاً، كان عليّ أن أقدم أرضية مبنية على معلومات لتشكل أساساً لرؤية مقرّبة للأحداث .. وقلت في البداية إنني سأبدأ من نهاية الواقعة دون العودة إلى جذورها ومسبباتها، لذلك حاولت تقديم وصف للوضع القائم من غير إطلاق للأحكام.

بالنسبة لملاحظة الدكتور عبد المجيد الشناق أكرر بأنني لستُ جزءاً من التنظيمات السياسية المعلنة في الخارج .. بل أنا عراقي يكتب تاريخ المنطقة، ويشتغل بالسياسة، يتقاطع في كثير من الأحيان مع الحكم في العراق وسواه، ويتقاطع في قضايا كثيرة مع تنظيمات المعارضة العراقية في الخارج ، ليس ثمة كاتب معارض أو غير معارض، هناك على الدوام كاتب حقيقي وآخر غير حقيقي .. فأنا شاهد على التاريخ واشتركت في صناعة أجزاء منه، واطلعت على بعض الأحداث والآن أكتبه، من هذه الزاوية فإن ما تستمعون إليه من أراء لا يمثل دكاناً سياسياً من هذه الدكاكين الموجودة.

الموضوعات التي طُرحت كثيرة وحيوية ومهمة جداً، دعنا نبدأ من الأستاذ طاهر العدوان.

إنكم تساهمون في تكوين الرأي العام بحكم مواقعكم الأكاديمية والإعلامية، من هنا أريد أن أسأل هل يعني الوقوف مع العراق –كقضية دولة تطالب ببقائها موحدةً سيادةً وتراباً وشعباً ، وكقضية شعب يخضع لأبشع عقاب جماعي – تبريراً للسياسات الخاطئة في بغداد ؟ إذا لم يحصل التفريق في هذا اللبس فإن البعض منا لا يقف في الحقيقة مع شعب مستلب مقهور هو الشعب العراقي.

نحن من الجيل الذي سار مع هذا الحكم نحو مشروع النهضة، لكن هذه المشروع تناقص إلى أقل من مشروع القبيلة والطائفة والمدينة ليصبح قضية أصغر من ذلك بكثير .. سرنا خلف مشروع بناء دولة العدالة والتنمية والقانون فإذا بنا نجد أنفسنا في لجة الظلم والقسوة وأحكام الإعدام وإلغاء الحريات ..

إذا كان الدفاع عن القضية العراقية تبريراً للاستبداد فهذا عمل مناقض لمصالح الشعب العراقي الذي بات ضحية الأحادية والقسوة في الداخل وضحية العقوبة الجماعية من الخارج، لو أراد الرئيس صدام حسين أن ينقذ ما يمكن إنقاذه لاستعاد شعبه لصالحه ، فكل الذي حصل كان على العكس من ذلك، فقط طغى دور المؤسسة الأمنية بعد انتهاء الحرب بخلاف ما كان ينبغي أن يحصل .. ورُكنت مسودة الدستور الدائم للبلاد على الرف ، وازدادت العقوبات ضد قادة الرأي غلاظةً وقسوة.

الكويت والأكراد ليسا عاملين في صنع السياسة الدولية وليسا موضوعاً في صنع السياسية الدولية، إنما هما، من موقعين مختلفين، ساحتان لتشغيل السياسة ، ميدانان للعمل، فهل يضيع العراق بسبب عامل ثانوي ؟

لقد كان بإمكان الحكم أن يستعيد الشعب بعد الهزيمة، وأنا متمسك بمفردة الهزيمة وعلى هذا الحكم أن يتحمل نتائج هذه الهزيمة، لكنه لم يفعل .. لقد ضاعت كرامة العراق وحقوقه، ويحاول الحكم الآن أن يستعيد بيده ما ضاع على يديه حتى لا يترك فرصةً للآخرين أن يتقدموا للإنقاذ.

سنذهب بعيداً ونقول الحقيقة بأن المعارضة الحقيقية في العراق موجودة في بنية الحزب و الجيش و الدولة.. وبلدة تكريت نفسها ، وهذا يعني أن العراقيين يريدون أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، وبحقوق متماثلة .. ففي أي مكان من العالم هناك قدرٌ من الاستشارة، قدرٌ من المعقولية، قدرٌ من المصالحة و التسامح .. فأين ذلك في العراق.

لم تعد الشعارات تطعم خبزاً أو حرية أو كرامة ، إذنْ أن ما ندعو إليه هو حرية العراقي في العراق وليس حرية الآخرين في أوطانهم، فما دام شعبنا غير حرٌ في وطنه لن يكون هناك أي معنى للدفاع عن حريات الآخرين خارجه.

لا يوجد عراقي واحد يحب الأمريكي أو يحب الأجنبي، بالغريزة يرفض ذلك، حتى هؤلاء الذي عملوا مع الاستخبارات الأمريكية لا يحبون الأمريكان في أعماقهم، لكن من الذي دفع بعض العراقيين للتوهم بأنّ الحرية يمكن أن تأتي من فوق ظهر البوارج .. لقد برر الظلام والظلم هذا الوهم.. وهذا الإثم.

القضية العراقية قضية محلية أولاً .. والمفروض أن أستعيد شعبي وأوقف عقوبة الإعدام على الرأي.. وأشيع العدالة وألغي القيود على حريات البشر واعترف بالتداول السلمي للسلطة وحق الاقتراع الحر، وآنذاك سيتحرر العراق من الداخل ولن يضيره استمرار العزل من الخارج مهما طال الزمن .. وهل يجوز أن يعيش العراق بدون دستور دائم وهو أقدم دولة في المنطقة ولديه أعرق هيكلية إدارية بعد مصر وهل يجوز أن ينتفي دور القضاء لصالح محاكم خاصة غير مقيدة بقانون .. حقاً هل يجوز للعراق الذي عمره 10 آلاف سنة أن يبقى بعد ثلاثة عقودبلا دستور يحدد الحقوق والواجبات ؟

إن عواطف العرب نحو العراق مقدسة ودفاعهم عنه مفهوم تماماً ، لأنهم يدافعون عن أنفسهم قبل أن يدافعوا عن هذا البلد، فأمن العراق ركيزة في أمن العرب ،وهو ليس من الدول المجهرية أو الطارئة، بل على العكس فإنه من الدول النادرة التي لها تاريخ طويل وعريق وله أحقية أن يلعب دوراً كبيراً ..

عندما يكون فيه عشرة آلاف مهندس، فإنّ هؤلاء المهندسين حتى إنذْ لم تعطهم دوراً فسيصنعون أرقى الهياكل ولو حجرتهم في زنزانة أو عزلتهم في الصحراء فسيصنعون من الرمل شيئاً كبيراً ..هذه طبيعة الأشياء وهذه نزعة الخلق ..وقد أدى تراكم التعليم مع وجود الإرادة إلى التطور المادي الكبير وإلى قيام التصنيع فيه، من هنا فإن هؤلاء الذين بنوا العراق ودافعوا عنه وجعلوه عزيزاً في كثير من المواقف لهم دورٌ ويجب أن يُعطى لهم ، ولن يتحقق ذلك قبل أن تسقط شرعية الانقلاب وشرعية الشعارات وشرعية الحزب الواحد.

لا بد أن نميز بين قضية مشروعة اسمها العراق يعاقب الناس فيه على الهوية، بحيث يظهر أحد الكتّاب المصريين ويصف العراقيين بـ (الكلاب) لأنهم ارتضوا بصدام حسين، ويتشجع كاتب إيراني ليقول إن أهمية العراق لا تزيد عن أهمية (تشاد) لولا وجود النفط فيه، ويأتي ناقد ليعلن أن العراقيين لم يكونوا رواد الشعر العربي الحديث وأن هذه الريادة لم تخرج من العراق بل خرجت من مصر.. هذا انتهاز للحظة مختلة من التاريخ يُقصد منه معاقبة شعب على الهوية. أنا أقاوم هذا التيار، لكن هذا لا يعني أنني أبرر أخطاء الحكم في العراق .

أما لماذا نشبت حرب الخليج ،جواباً على سؤال الأخ العدوان ، نعم نشبت الحرب على خلفية القرارات السياسية الخاطئة. كان من الممكن أن تنشب بعد عشر سنين أو أن لا تنشب ، وقد تكون حرباً محدودة، أو ضربة محدودة، أو أن يكون هناك حظر اقتصادي على العراق، أو لا يباع القمح إليه بسعر ميسر ويتجمد القرض الزراعي الأمريكي .. ربما دولة تساعدك ودولة لا تساعدك. لماذا أُعطي المتربصون بالعراق فرصةً مثالية لضربه .. وهل نذهب إلى حرب ونحن لم نسترح بعد من حرب كانت قد استمرت ثماني سنوات .، لم يكن الجنود قد تمتعوا بفرصة استعادة الحياة حتى يُعيدوا تكوينهم. فقد حاربت عشرون وجبة من المواليد في مواجهة إيران، وبانتهاء الحرب كانوا يريدون أن يستعيدوا لحظة السلم التي وعدوا بها بعد ثماني سنوات جمدت الحياة لأن الطاغوت الإيراني كان موجوداً ويتهدد العراق. يوم انتهت الحرب، كان عليك أن تدعني أتنفس.

على الحكم أن يدرك أنه لا يتعامل مع قطيــع بل يتعامل مع شــعب واعٍ ، منذ 2 (آب) 1990 ولغاية الآن غادر ثلاثة مليون عراقي وطنهم ليس لأنهم أعداء للعراق أو لأنهم وكلاء للمخابرات الأجنبية .. لكن لحظة البحث عن الحرية والأمن والعدل دفعتهم للذهاب إلى المجهول في المنافي ..

عندما تحدثت عن (الديمقراطية) فهذا لا يعني أنني أتبنى الممارسات الخاطئة والدموية التي جرت في كردستان خلال السنوات الخمس الماضية، وإنما قصدت أن بعض الأوساط الكردية طرحت نفسها بهذه الطريقة، وكل الأوصاف التي أعطيتموها عن (ديمقراطية) الأكراد صحيحة وأنا متفق معكم عليها. وهم كأي ضحية يقلدون الجلاد، كان عناصر حزب مسعود البارزاني إذا اعتقلوا أحداً من المؤيدين لجلال الطالباني، أو عندما يحدث العكس، فإنهم يقطعون الآذان ويجدعون الأنوف بالطريقة نفسها التي كانت تحصل في العاصمة.

أما ما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية فإن الذي حصل هو أن قضية العراق ضاعت على خلفية شعارات تحرير القدس .. وأدى ذلك إلى تبدل عميق في أولويات الوجدان الوطني ولم يعد العراقيون يهتمون بأي شأن خارج مسألتهم ،لأن ترميم وضعهم في الداخل يحتاج إلى عقود ، ويبدو أنهم غير معنيين في الدخول بصراع آخر خارج مسألتهم الداخلية على الرغم من أنهم كانوا على الدوام ينظرون بكثير من التقديس للقضية الفلسطينية .. لكن ذلك كان قائماً يوم كان لديهم متسع ليبحثوا في ما هو أبعد من مشاكلهم المباشرة ..

العنصر الوحيد الذي يمكن أن يكون نقطة استقطاب في مستقبل العراق بصدام أو بدونه هو الكويت (وهذه مسألة معقدة تستحق لوحدها معالجة معمقة ..) إذن لن يجرؤ سياسي عراقي في المستقبل على إخضاع العراق لعقوبة التعويضات أو القبول بالرسم الجديد للحدود و الاستسلام لبقية شروط الإذعان.

فالقضية الفلسطينية وعملية السلام ومستقبل الصراع بين العرب وإسرائيل لم تعد من الأولويات في مفردات الأدب السياسي العراقي الموجود في الحكم والموجود في الصفوف الأخرى.

المعارضة أجرت اتصالات مع إسرائيل، والحكم أوفد من الناس من يجتمع مع الإسرائيليين. فلا توجد عقدة من الاتصال مع الإسرائيليين وليس من الصواب أن نقول إن العراق يعاقب الآن حتى يُبعد عن عملية السلام. على العكس العراق يُستخدم من قهبل الإسرائيليين في الضغط على سوريا، وكلما كان المسار السوري – الإسرائيلي يتلكأ أيام حزب العمل كان الإسرائيليون يبثون خبراً حول دمج العراق في عملية السلام بقصد الضغط على السوريين. وثمة حقيقة أخرى يدركها السياسيون جيداً هي أنه لا يمكن إنجاز مشاريع مشتركة في عملية السلام بدون العراق، وأطرحها من خلال المثال التالي، وهذه فيها مصلحة وطنية عراقية حقيقية، أنت تريد أن تعمل شبكة مواصلات في المنطقة مثلاً، لا يمكن لهذه الشبكة أن تنتهي إلا ببغداد، وكذلك الحال بالنسبة لمشاريع المياه والمشاريع البتر وكيماوية، حيث أن البنية التعليمية والصناعية تؤهل العراق للاندماج بمشاريع مشتركة، عقود الكهرباء توقع الآن في المنطقة تبقى عقوداً ناقصة دون العراق ، فلا بد أن يكون العراق جزءاً أساسياً في شبكة المياه والكهرباء والصناعات التكميلية .. والمسألة الآن هو أن بعض الأمريكيين والإسرائيليين يعتقدون أن اندماج العراق بعملية السلام هو مكافأة.

بالنسبــة لنفط العراق وثرواته ، قد لا أضيف شيئاً جديداً إذا قلت بأن العراق يملك ثاني احتياطي نفط في العالم، ويملك أول احتياطي في العالم من الكبريت وكميات غير محددة من اليورانيوم وثروة مائية هائلة مكونة من النهرين العظيمين ولديه البنية التعليمية القادرة على التشغيل ، وعنده البنية الصناعية القادرة على بناء صناعات مكملة تعتمد على هذه المواد الأولية، غير أن الذي حصل بعد انتهاء الحرب زاد الأمور تعقيداً، عندما أدرك الحكم بأن أهم سلاح لديه هو النفط، مع وجود مكامن هائلة غير مستثمرة، فبدأت عملية مغازلة واسعة للأمريكان لاستقدامهم إلى العراق، غير أن الشركة الأمريكية الوحيدة التي جرى الاتصــــال بها كانت شركة ثانوية اسمهـــا Company Oil Coastal لأن مديرها هو الذي اشترك في صفقة إطلاق سراح الرهائن الأمريكان إبان أزمة الخليج. وحصل اتفاق مع الفرنسيين على إنتاج مليون و 250 ألف برميل من النفط في حقلين هما (مجنون) و (نهر

عمر) ، إلى جانب الاتفاق مع الروس على حقل (القرنة)، وتمت دراسة الجدوى الاقتصادية لاستثمار النفط في مكامن غرب العراق والتي تعتبر من أكبر المكامن في البلاد، وقد توزعت كل هذه المكامن بين الروس والفرنسيين وهناك مفاوضات مع الطليان، حتى بدا للأمريكان أن رفع الحظر اليوم معناه منح الفرنسيين والروس عقوداً هائلة ،و بدلاً من أن يستخدم هذا الأمر لفك الحصار فإنه غدا عاملاً مساعداً بالنسبة للسياسة الأمريكية لإبقاء الحصار على العراق.

الأسئلة التي أثرتموها مهمة جداً، ولكن قبل أن ننتهي أقول نعم دعونا نبحث في كل شئ حتى الذي يبدو منه محرماً بما في ذلك البحث في الدولة الكردية.. دولةّ كردية ؟ و لهمپ لا ؟ ينبغي أن نفهم أن العراقيـــين هم آخر من يستبشع فكرة قيام الدولـــة الكردية إذا لم يكن ذلك على حساب مصلحة العراق ..

الخيارات المطروحة لحل المسألة الكردية ثلاث : حكم ذاتي / فيدرالية / دولة كردية.

الحكم الذاتي ليس جديداً حيث يعود لأول اتصال بين الشيخ محمود الحفيد البرزنجي والملك فيصل الأول سنة 1920 عندما فشلت حرب الشيخ محمود في السليمانية. وآخر مفاوضات حول الحكم الذاتي كانت في آب 1991 بين كل من السيدين مسعود البارزاني وجلال الطالباني من جهة والرئيس صدام حسين من جهة أخرى.

الخيار الآخر هو الفيدرالية، الذي طرحه مسعود وجلال وهو إعلان كيان مستقل ثم إعادة دمج الجزء بالكل ، بمعنى تمزيق كيان قائم ثم إعادة دمج ما تمزق من أشلائه ..

الخيار الثالث هو الدولة الكردية ، .. وبالمقارنة يبدو أن الدولة الكردية أقل خطراً من الفيدرالية بالنسبة للعراق، فلو حصل –افتراضاً– واعترف العراق بدولة كردية بدون(كركوك)، يعني أن يقبل بوجود دولة بدون نفط فإن هذه الدولة ستكون الأخ الصغير أمام الدولة الكبيرة في بغداد، وستكون ساحة عمل للعراق في نطاقه الإقليمي بدل أن تكون المسألة الكردية قنبلة ملقاة على العراق، ستتحول هذه القنبلة لتتشظى في إيران وتركيا بدل أن تتفجر في العراق كل يوم .. ولذلك فإن العقل السياسي النخبوي يثير مثل هذا الموضوع كخيار يُقصد به التخلص من المشاكل ونقلها إلى الآخرين .. وإذا طرح هذا البديل فإن الأكراد سيقبلون الحكم الذاتي آنذاك بديلاً عن دولة تستجلب عقوداً أخرى من عدم الاستقرار ..

ولقد حصل أن وصف البارزاني اتفاقه الذي كان مرتقباً مع الحكومة المركزية بأنه (أكثر من حكم ذاتي وأقل من فيدرالية) .. وجاء هذا الوصف مما تسرب عن مضمون محادثاته مع بيللترو في أنقرة .. نعم دائماً هناك شئ أقل من شئ وأكثر من شئ آخر .. هناك بدائل .. ولك أن تختار منها لا أن تختار من بينها أجزاء لم تعد قابلة للخلط .. ما نراه اليوم هو نتيجة الفوضى وعدم الاستقرار وعدم بلوغ أحد لأهدافه الأساسية .. لكن دعونا نرى ماذا سيحصل في الآتي من الأيام .. عندما يعود الإحتراب الكردي .. وتكون هناك معالجات أمريكية جديدة للمسألة العراقية .. وقضية الأكراد .. وأشكركم.

بلال التل :

شكراً للأستاذ سعد البزاز وشكراً لكم وحتى نلتقي تصبحون على خير.

وثائق ونصوص

- بيان الحادي عشر من آذار (مارس) 1970
- قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان 1974
- الصياغة النهائية غير الموقعة لقانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان 1991
- امعاهدة الجزائر بين العراق وإيران 1975

بيان 11 آذار (مارس) 1970

لقد كان المبرر الأول لثورة السابع عشر من تموز / يوليو أنها جاءت تعبيراً عن سخط الجماهير العربية كافة على الاسباب والمسببين لهزيمة حزيران / يونيو ، وعن اجماع الرأي الشعبي في العراق على ادانة الحكم الرجعي الفردي السابق بسبب مساهمته بدوره الإنهزامي في هذه المحنة القومية ، وذلك لعزلته التامة عن الشعب وعجزه المطلق عن حل المشاكل الوطنية التي كانت تنخر في الكيان الوطني ، والتي كان حلها المقدمة الضرورية التي لا بد منها لكل عزم صادق على تعبئة الطاقات البشرية والمادية في العراق جميعها ، ووضعها بدون أي شاغل في موضعها الطبيعي وبالدرجة الأولى في الخطوط الأولى للمعركة المصيرية للأمة العربية .

لذلك وضـــعت الثورة نصب عينيها منذ أيامها الأولى واجب تحقيق الوحدة الوطنية للشعب العراقي ، دون أي تفريق بسبب الجنس أو اللغة او الدين أو المنشأ الإجتماعي ، وتوفير جميع الشروط الضرورية السياسية والإجتماعية والاقتصادية التي تتطلبها مقومات هذه الوحدة ، لكي يستطيع العراق ان يتجه بكل طاقاته وامكاناته الى المعركة القومية المصيرية .. التي تمثل في نظر الثورة ذروة الصراع التأريخي المرير بين الإستعمار والصهيونية وأطماعها الشريرة في الوطن العربي من جانب ، وبين مصالح تحرر الامة العربية وكفاحها من أجل أهدافها التقدمية الإنسانية من جانب آخر .

ورغم تركة المعضلات الكثيرة المعقدة التي جابهتها الثورة منذ ميلادها ظلت ماضية بحزم وايمان في سبيل تحرير العراق من مخلفات الاستعمار والعمالة والطغيان السياسي والاجتماعي ، وفي العمل على توفير جميع الشروط الضرورية لبناء عراق جديد تتحقق فيه بصورة جدية المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين المواطنين .. وتنفتح فيه الآفاق أمام جماهير الشعب كافة خلال إلتزام وطني جماعي مخلص لوحدة تربة الوطن ووحدة شعبه وأهدافه الأساسية الكبرى – الوحدة القومية والحرية والاشتراكية .

ولقد كان حل المسألة الكردية في العراق في مقدمة المشكلات الوطنية التي واجهتها الثورة ، ولا سيما ان عدم قدرة العهود السابقة في تفهمها .. بل وعدم توفر الرغبة الصادقة في معالجتها ووضع الحلول الصحيحة لها لدى تلك العهود .. قد أديا مع ما رافقتهما وأحاط بهما من إستغلال الاستعمار وأعوانه وعملائه الى العنف منذ سنوات في معالجتها محل الحوار الديمقراطي الأخوي والموضوعي ، الذي تستوجبه طبيعة المشكلة الوطنية ، وما تنطوي عليه من حقوق مشروعة عادلة لجزء من الشعب العراقي .

لقد عملت الثورة منذ أيامها الأولى على معالجة هذه المشكلة الوطنية بروح مشبعة بالمسؤولية ، وبأقصى حدود الإلتزام بالمبادىء الديمقراطية الثورية .

ان الثورة التي تستقي من المعين النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي تؤمن بأن الحقوق القومية هي حقوق ديمقراطية في جوهرها ، ومن مواضيعها احياء التراث الثقافي واللغة والتقاليد ، وممارسة الارادة الحرة ، وان توطيد هذه الحقوق بين القوميات المختلفة ، لا سيما في الوطن الواحد ، ، يتطلب ايجاد السبل الهادفة الى تنظيم العلاقات بين هذه القوميات بصورة تساعد على نهوضها جميعاً .

وان جميع المشاريع والخطط الهادفة الى إضعاف الروابط بينها ، وزرع بذور التفرقة لا تخدم المصالح المشتركة لأبنائها .. كما ان تنظيم وتعزيز الروابط الوطنية والانسانية فيما بينها وجعلها في خدمة التقدم ، هي التي توفر أسباب وحدة الحياة الوطنية في جو مفعم بالتآخي القومي والسلام ..

وكان من وحي هذه المبادىء أن بادر المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي انعقد في آواخر عام 1968 ومطلع عام 1969 ، الى تحديد موقف الحزب الايديولوجي والنظري من هذه المشكلة الوطنية ، والى رسم طريق الحل أمام الثورة والسلطة الثورية ، وذلك في المقررات التي صدرت في أعقاب ذلك المؤتمر التي تقول :

أكد المؤتمر على ان مسألة المطامح القومية للأكراد في العراق .. تقع في مقدمة المسائل التي تواجه حركة الثورة العربية . وقد مضت عدة سنوات دون الوصول الى حل سليم لهذه المسألة ، مما ألحق بالمواطنين والعرب والاكراد نتيجة التعسف في حلها نكبات ومآسي مروعة . وكانت قوى الاستعمار والرجعية وفصائل العملاء والإنتهازية تستغلها دوماً ، وتستثمر الإخفاق في حلها للتدخل في شؤون العراق والضغط عليه والتآمر على حقوق العرب والأكراد معاً ، وإلحاق أفدح الأضرار بالمواقع والمكتسبات القومية والتقدمية والديمقراطية التي وصلوا اليها خلال عهود طويلة من التضحية والنضال المشترك . كما اكد المؤتمر على ان حزبنا الذي ينطلق في نضاله وسياسته من عقيدته القومية الانسانية الاشتراكية الديمقراطية .. كان يحترم دائماً

المطامح القومية للجماهير الكردية بمحتواها الوطني التقدمي ، ويعتبرها حقوقاً انسانية مشروعة ويقدر العلاقة المتينة بين تحقيقها وبين قوة وسلامة مسيرة الجماهير الشعبية في العراق بإتجاه تصفية مخلفات الاستعمار ، والتفرغ الكامل للمعركة القومية المصيرية الراهنة في فلسطين ، ومواصلة الكفاح التاريخي من أجل تحقيق الوحدة العربية والحرية الاشتراكية .

لذا فان الثورة التي تلتزم بداهة بمبادىء الحزب وقراراته قد أقرت للمواطنين الاكراد بحق التمتع بحقوقهم القومية وتطوير خصائصهم القومية في إطار وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري .

وفي الوقت الذي تخـــوض فيه الأمة العربية كفاحاً واسعاً ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية المحلية .. يضعها في الخطوط الأولى من كفاح شعوب الشرق الأوسط .. حيث ان نضال الشعب العراقي الوثيق الإرتباط مع كفاح الأمة العربية في سبيل الديمقراطية ومقارعة القوى الرجعية في المنطقة .. العالمية منها والمحلية ، فإن الثورة تعتبر ان الأساس الأول للوحدة الوطنية العربية الكردية في العراق هو .. ان الحركة القومية الكردية كالحركة القومية العربية .. ديمقراطية موجهة ضد تلك القوى الرجعية ذاتها موضوعياً .. يشدها في العراق الى الحركة التحررية العـــربية ، وحدة الكفاح ضد الامبريالية والقوى الرجعية الأخرى الحليفة والتابعة لها ..

كما تربطها مع كفاح الشعب العربي تقاليد الاخوة التاريخية ، ووحدة المصالح الاقتصادية والتطور المتناسق بين القوميتين العربية والكردية .

وأن أي إخلال بهذا التناسق ، سوف يؤدي بالضرورة الى إلحاق الأذى بالكفاح المشترك ، والنهضة الوطنية التقدمية بوجه عام .

لقد أدرك الاستعمار ان وحدة الكفاح العربي الكردي .. تعزز حركة التحرر العربية الكردية وتمكنها من إحراز مواقع هامة في وجه المشاريع العدوانية الإمبريالية الصهيونية الاسرائيلية في المنطقة .. لا سيما بالنسبة للمعركة القومية المصيرية الراهنة الدائرة في فلسطين والبلدان العربية المحيطة بها .. لذلك إستماتت الأجهزة الاستعمارية والعملية لإيجاد أكثر من سبب لفصم عرى التلاحم والتآخي بين الجماهير العربية والكردية بقصد إضعاف جبهة النضال الوطني الثوري في العراق .

وما دامت الثورة تنطلق في فهمها للمسألة القومية بأنها جزء من الثورة المعادية للإستعمار والصهيونية والرجعية .. فلا مراء ان تلتزم الثورة في كل خطوة تخطوها في اتجاه حل المشكلة الوطنية الكردية بما يؤدي الى تعزيز وترسيخ الكفاح الوطني والقومي ضد تلك القوى اللاإنسانية مجتمعة .

لذلك فان ممارسة الجماهير الكردية لمجمل حقوقها القومية ، وتحقيق التكافؤ المطلق في فرض التطوير الحر هما السبيلان الضروريان لتوحيد وتعزيز الكفاح الوطني في العراق ضد أعداء الشعوب وأعداء الأمة العربية والشعب العراقي ، الاستعمار والصهيونية والرجعية العميلة .

ولم يكن مصادفة ان توقيت المؤامرات الاستعمارية والصهيونية الرجعية على الجمـــهورية العراقية في نفس الوقت الذي بدأت تظهر فيه بشائر السلام في ربوع شمالنا الحبيب ، بسبب المساعي المخلصة التي بذلتها حكومة الثورة والتجاوب المخلص من جانب قيادة السيد مصطفى البارزاني .

ولم يعد خافياً ان الثورة بادرت من جانبها لإتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لإعادة أسباب الطمأنينة والسلام في أرجاء شمالي العراقي إذ عملت على ما يلي :

أ – فلقد تم الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية وفقاً لمقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي ، ومن خلال جميع البيانات الرسمية والصحفية التي صدرت عن السلطة الثورية ، وسوف تتكرس هذه الحقيقة نهائياً في نصوص الدستور المؤقت ونصوص الدستور الدائم .

ب – ولقد أقر مجلس قيادة الثورة انشاء جامعة في السليمانية وإنشاء مجمع علمي كردي ، كما أقر جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية ، فأوجب تدريس اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة .. كما أوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكردية والعلمية والأدبية والسياسية المعبرة عن المطامح الوطنية والقومية للشعب الكردي ، ولتمكين الأدباء والشعراء والكتاب الأكراد من تأسيس اتحاد لهم وطبع مؤلفاتهم ، وتوفير جميع الفرص والامكانيات أمامهم لتنمية قدراتهم ومواهبهم العلمية والفنية ، وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية ، واستحداث مديرية عامة للثقافة الكردية ، وإصدار صحيفة اسبوعية ومجلة شهرية باللغة الكردية ، وزيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك ريثما يتم إنشاء محطة خاصة للبث التلفزيون باللغة الكردية .

جـ – واعترافاً للمواطنين الاكراد بحقوقهم في إحياء تقاليدهم وأعيادهم القومية ، ومن أجل مشاركة الشعب كله في أعـــياد أبنائه .. قرر مجلس قيادة الثورة اعتبار عيد النوروز عيداً في الجمهورية العراقية .

د – كما أصدر مجلس قيادة الثورة قانون المحافظات الذي ينطوي على لا مركزية الادارة المحلية وأقر استحداث محافظة دهوك .

هـ – كذلك أصدر مجلس قيادة الثورة عفواً عاماً شاملاً عن جميع المدنيين والعسكريين الذين اشتركوا في أعمال العنف في الشمال ، ليزيل كل أثر من آثار الاوضاع السلبية الشاذة السابقة ، ويقيم معالم الحياة الوطنية الجديدة على أرضية وطيدة للأمن العام والأخاء القومي الشامل .

ولقد استقبلت جماهير العراق العربية والكردية مقررات واجراءات مجلس قيادة الثورة بالتأييد والترحاب .. الأمر الذي هيأ الظروف الملائمة للمضي قدماً في تحقيق الغايات المثلى التي انعقد عليها إجماع الشعب وتضافرت حولها ارادته وقوته وكلمته ..

لما تقدم فإن مجلس قيادة الثورة أجرى اتصالاً بينه وبين قيادة السيد مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديمــقراطي الكردستاني ، وتم تبادل وجهات النظر وإقتنع الجميع بضرورة قبول محتويات هذا البيان وتنفيذها . وهو يؤكد عزمه على تعميق وتوسيع الاجراءات الفعالة لإستكمال أسباب النهوض الثقافي والإقتصادي والتطور العام في المنطقة الكردية مستهدفاً بالدرجة الأولى تمكين الجماهير الكردية من ممارسة حقوقها المشروعة ، وإشراكها عملياً في المساهمة الجادة في بناء الوطن ، والكفاح من أجل أهدافه القومية الكبرى لذا قرر مجلس قيادة الثورة :

1 – تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الاكراد ، وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق ، وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكردية . كما تدرس اللغة الكردية في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون .

2 – ان مشاركة اخواننا الأكراد في الحكم وعدم التمييز بين الكرد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات والجيش وغيرها .. كانت وما زالت من الامور الهامة التي تهدف حكومة الى تحقيقها فهــي في الوقت الذي تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ، ونسبة السكان وما أصاب أخواننا الأكراد من حرمان في الماضي .

3 – نظراً للتخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق :

أ – الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي ، وربط إعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكردية في الاذاعة والتلفزيون بالمديرية العامة للثقافة والإعلام الكردية .

ب ـ اعادة الطلبة الذين فصلوا او إضطروا الى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة الى مدارسهم بغض النظر عن أعمارهم أو إيجاد علاج ملائم لمشكلتهم .

ج ـ الإكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية ، ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الأكراد في الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة .

4 – يكون الموظفون في الوحدات الإدارية التي تسكنها كثرة كردية .. من الأكراد .. او ممن يحسنون اللغة ما توفر العدد المطلوب منهم ، ويتم تعيين المسؤولين الأساسيين (محافظ . قائمقام . مدير الشرطة . مدير أمن . وما شابه ذلك) ويباشر فوراً بتطوير أجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والإستقرار في المنطقة .

5 – تقر الحكومة حق الشعب الكردي في إقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به ، وتكون هذه المنظمات أعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المتشابهة .

6 – الفقرة (أ) – يمدد العمل بالفقرتين (1) و (2) من قرار قيادة الثورة المرقم 59 والمؤرخ 5 / 8 / 1968 حتى تاريخ صدور هذا البيان . ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في أعمال العنف في المنطقة الكردية .

الفقرة (ب) – يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين الى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالملاك ويستفاد من المدنيين في المنطقة الكردية ضمن احتياجاتها .

7 – الفقرة (أ) – تشكل هيئة من ذوي الاختصاص للنهوض بالمنطقة الكردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما أصابها في السنوات الأخيرة وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال .

الفقرة (ب) إعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافىء لأنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية .

الفقرة (ج) تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا في ظروف الإقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللعجزة

والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية .

الفقرة (د) العمل السريع لإغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق انجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة وإعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ويناط ذلك باللجنة العليا ويستثني من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة .

8 – إعادة سكان القرى العربية والكردية الى أماكنهم السابقة ، أما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر اتخاذها مناطق سكنية وتستملكها الحكومة لأغراض النفع العام وفق القانون فيجري اسكانهم في مناطق مجاورة ويجري تعويضهم عن ما لحقهم من ضرر بسبب ذلك .

9 – الإسراع بتطبيق قانون الإصلاح الزراعي في المنطقة الكردية ، وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الإقطاعية ، وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الأرض وإعفائهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنين القتال المؤسفة .

10 – جرى الإتفاق على تعديل الدستور كما يلي :

أ – يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ، ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية .

ب – إضافة الفقرة التالية الى المادة الرابعة من الدستور : تكون اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية .

ج – تثبيت ما تقدم في الدستور الدائم .

11 – إعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة الى الحكومة ويكون ذلك مرتبطاً بتنفيذ المراحل النهائية من الإتفاق .

12 – يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كردياً .

13 – يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان .

14 – اتخاذ الإجراءات اللازمة بعد اعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الإدارية التي تقطنها كثرة كردية وفقاً للإحصاءات الرسمية التي تجري ، وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الادارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضماناً لتمتعه بالحكم الذاتي . والى ان تتحقق هذه الوحدة الإدارية يجري تنسيق الشؤون القومية الكردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية . وحيث أن الحكم الذاتي سيتم في إطار الجمهورية العراقية فان إستغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال .

15 – يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه الى سكان العراق .

أيها المواطنون الأكراد :

إن إرادتكم في الوحدة الوطنية هي وحدها التي ستنتصر . وسوف تتحطم على صخرة وعيكم لمسؤوليتكم التأريخية جميع المحاولات الرامية الى إضعاف تلاحمكم الكفاحي . إن جموعكم المناضلة تنفض اليوم عن كاهلها غبار مكائد أعدائكم والطامعين فيكم لتسير معاً كتلة واحدة . تفيض بالقوة والوعي وإرادة العمل والكفاح . لنصرة قضية الأمة العربية الكبرى فلسطين . ولتحقيق أهدافكم السامية في الوحدة والحرية والإشتراكية .

يا جماهير أمتنا العربية المناضلة ..

هكذا تنتهي صفحة من صفحات تأريخ هذا القطر المناضل لتفتح بيد الثورة وأيدي جميع المناضلين الأحرار من أبناء هذا القطر صفحة جديدة مشرقة . تتحد فيها مرة اخرى فوق هذه الأرض الطيبة شروط المحبة والسلام والتآخي بين قوميتين لهما تاريخ كفاحي مشترك طويل عبر التأريخ ، وسوف يكون لهما اليوم وغداً والى الأبد شرف إحياء نضالهما المشترك من أجل القضاء على أعداء القوميتين .. أعداء الشعوب والإنسانية جمعاء .. الإستعمار والصهيونية والتخلف وشرف الإسهام المشترك في دعم الكفاح الإنساني من أجل التحرر والتقدم وترسيخ حضارة العصر على أسس الحق والمساواة والعدل بين الشعوب كافة .

فالى نضال مشترك .. وآمال مشتركة وانتصارات قومية وأنسانية مشتركة .

مجلس قيادة الثورة

1970 / 3 / 11

قانون الحكم الذاتي *

11 / آذار / مارس 1974

أيها الشعب العظيم

يا جماهير أمتنا المجيدة

تأكيداً لروابط المواطنة والأخوة التأريخية بين أبناء العراق من العرب والأكراد والأقليات المتآخية ، وإنسجاماً مع المبادىء الديمقراطية لثورة السابع عشر من تموز / يوليو ، ووفاء بعهدها وتطبيقاً لبيان الحادي عشر من آذار / مارس لسنة 1970 ، ولما تضمنه ميثاق العمل الوطني ، وتعزيزاً للنضال المشترك والمصالح المشتركة لجميع أبناء الشعب ، ولما ناضلت من أجله ودعت اليه كل القوى الوطنية والقومية التقدمية .

قرر مجلس قيادة الثورة .. تطبيق الحكم الذاتي في منطقة كردستان . ان تطبيق الحكم الذاتي في المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد ، وعلى أسس ديمقراطية يوفر السبل الكفيلة لممارسة شعبنا الكردي كامل حقوقه القومية المشروعة .. في إطار الوطن الواحد .. وفي ظل علاقات الأخاء والمساواة والمكتسبات التي حققتها الثورة للجماهير في سائر الميادين ، ويدرأ عنها مكائد الإستعمار والقوى الرجعية . كما إن ممارسة أبناء شعبنا الكردي الكاملة في الهيئات الوطنية وضمان الحقوق الثقافية للأقليات المتآخية وفقاً للقوانين التي شرعتها ثورة السابع عشر من تموز / يوليو ، وفي ظل مبادئها ومؤسسات الديمقراطية وفي إطار العمل المشترك للجبهة الوطنية والقومية الكفيل بإزالة الحيف الذي لحق بأبناء شعبنا الكردي وبالأقليات المتآخية إبان العهود الدكتاتورية والرجعية وسياستها الشوفينية والإستبدادية وإحداث نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة في منطقة كردستان ، ويفتح الآفاق الواسعة لكل ابناء الشعب للمضي قدماً وبثقة وطيدة وبروح الطمأنينة والعمل البناء على طريق التحولات الديمقراطية والتقدمية وصولاً الى بناء الاشتراكية .

قرار رقم 247

تعديل الدستور المؤقت

إستناداً الى أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة والستين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة بتأريخ 11 / 3 / 1974 تعديل الدستور المؤقت الصادر بتأريخ 16 / تموز / يوليو لسنة 1970 على النحو التالي :

تضاف الفقرة التالية الى المادة الثامنة :

ج – تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي وفقاً لما يحدده القانون . ينفذ هذا التعديل الدستوري من تأريخ نشره في الجريدة الرسمية ، صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة 1394 الهجرية ، المصادف لليوم الحادي عشر من شهر اذار / مارس لسنة 1974 الميلادية .

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

إستناداً الى الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة بتأريخ 11 / 3 / 1974 إصدار القانون التالي رقم 33 لسنة 1974 :

قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق

الباب الأول

أسس الحكم الذاتي

الفصل الأول

الأسس العامة

المادة الأولى :

أ : تتمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي وتسمى المنطقة حيثما وردت في هذا القانون .

ب – تتحدد المنطقة حيث يكون الأكراد غالبية سكانها ويثبت الأمين العام حدود المنطقة وفقاً لما جاء في بيان 11 آذار / مارس .

وتعتبر قيود احصاء عام 1957 أساساً لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية السكانية المطلقة في الأماكن التي سيجري فيها الاحصاء العام .

ج _ تعتبر المنطقة وحدة إدارية واحدة لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية . وتجري التقسيمات الإدارية فيها وتدار وفقاً لأحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون .

د – المنطقة جزء لا يتجزأ من أرض العراق . وشعبها جزء لا يتجزأ من شعب ا لعراق .

هـ – تكون مدينة أربيل مركزاً لإدارة الحكم الذاتي .

و – هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية .

المادة الثانية :

أ – تكون اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة .

ب – تكون اللغتان العربية والكردية لغتي التعليم للأكراد في المنطقة في جميع مراحله ومرافقه ، ويتم ذلك وفقاً للفقرة (هـ) من هذه المادة .

ج – تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لأبناء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغة العربية وتدرس اللغة الكردية إلزامياً .

د – لأبناء المنطقة كافة حق إختيار المدارس التي يرغبون التعلم فيها بصرف النظر عن لغتهم الأم .

هـ – يخضع التعليم في جميع مراحله ، في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة .

المادة الثالثة :

أ – حقوق وحريات أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة مصونة وفق أحكام الدستور والقوانين والقرارات الصادرة بشأنها وتلتزم إدارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها .

ب – يمثل أبناء القومية العربية والاقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسب عددهم الى سكان المنطقة ، ويشاركون في تولي الوظائف العامة وفق القوانين والقرارات المنظمة لها .

المادة الرابعة :

القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون ، وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزأ من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية .

الفصل الثاني

الأسس المالية

المادة الخامسة :

المنطقة وحدة مالية مستقلة ضمن وحدة مالية الدولة .

المادة السادسة :

للمنطقة ميزانيات خاصة يجري إعدادها وتنظيمها والمصادقة عليها وفق القواعد والأسس المعمول بها في القوانين المرعية .

المادة السابعة :

تتكون ميزانية المنطقة من الميزانيات التالية :

1 – الميزانية االإعتيادية للمنطقة .

2 – ميزانيات مجالس الوحدات الإدارية .

3 – ميزانيات المجالس البلدية .

4 – الخطة السنوية .

المادة الثامنة :

تتألف موارد ميزانيات المنطقة من العناصر التالية :

أ – الموارد الذاتية وتتكون من :

1 – الإيرادات المقررة للبلديات ، الإدارة المحلية في المنطقة ، بموجب القوانين المرعية .

2 – أثمان المبيعات وأجور الخدمات العائدة للدوائر والمؤسسات والمصالح المرتبطة بالحكم الذاتي إدارياً ومالياً .

3 – الحصة المقررة من أرباح المصالح والمؤسسات المشمولة بميزانية المنطقة .

4 – ضريبة العقار الاساسية والإضافية ضمن المنطقة .

5 – ضريبة الأرض الزراعية وحصة الاصلاح الزراعي من المحاصيل ضمن المنطقة .

6 – ضريبة العرصات ضمن المنطقة .

7 – ضريبة التركات .

8 – الرسوم المقررة ، بموجب قانون رسوم التسجيل العقاري .

9 – رسوم المحاكم والغرامات التي تفرضها .

10 – رسوم الطوابع المالية .

11 – رسوم تسجيل السيارات ونقل ملكيتها .

ب – ما يخصص في الميزانية الاعتيادية للدولة والمنهاج الاستثماري السنوي من خطة التنمية القومية لتغطية نفقات ميزانية المنطقة بما يضمن نموها وتطورها المتوازن مع كافة ارجاء الجمهورية العراقية .

المادة التاسعة :

تخضع حسابات المنطقة لرقابة ديوان الرقابة المالية والتدقيق المركزي .

الباب الثاني

هيئات الحكم الذاتي

الفصل الأول

المجلس التشريعي

المادة العاشرة :

المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة في المنطقة ويتحدد تكوين وتنظيم العمل فيه بقانون .

المادة الحادية عشرة :

أ – ينتخب المجلس التشريعي رئيساً ونائباً وأميناً للسرمن بين أعضائه .

ب – تنعقد جلسات المجلس بحضور أغلبية عدد أعضائه وتتخذ قراراته بأغلبية عدد الحاضرين الا اذا نص على خلاف ذلك في هذا القانون او في قانون المجلس التشريعي .

المادة الثانية عشرة :

يمارس المجلس التشريعي في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية :

أ – : وضع نظامه الداخلي .

ب– اتخاذ القرارات التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة والنهوض بمرافقها الاجتماعية والثقافية والعمرانية والاقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة .

ج – اتخاذ القرارات التشريعية التي تتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطن في المنطقة .

د – اتخاذ القرارات التشريعية الخاصة بالدوائر شبه الرسمية والمؤسسات والمصالح ذات الطابع المحلي بعد التشاور مع الجهات المركزية المختصة

هـ – إقرار مشروعات الخطط التفصيلية التي يعدها المجلس التنفيذي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الانمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل ، وفقاً لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقه ، ورفعها الى الجهات المركزية المختصة للبت فيها .

و – الموافقة على الميزانيات الإعتيادية للمنطقة ، بعد تصديقها من المجلس التنفيذي ، ورفعها الى الجهات المركزية للبت فيها .

ز – إدخال التعديلات على الميزانية الاعتيادية للمنطقة ، بعد التصديق عليها ، ويجري ذلك في حدود المبالغ المخصصة والأغراض التي خصصت لها ، على ان لا يتعارض ذلك مع القوانين النافذة .

ح – مناقشة ومساءلة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم .

الفصل الثاني :

المجلس التنفيذي

المادة الثالثة عشرة :

أ – المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة .

ب – يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء مساو لعدد الادارات الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة او يزيد عليه .

ج – يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي .

د – (1) يكون نص الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة البند رقم (1) الفقرة ، وتضاف اليه البنود (2 ، 3 ، 4) على النحو التالي :

(2) عند شغور منصب نائب رئيس المجلس التنفيذي ، أو أحد أعضائه يرشح رئيس المجلس من تتوافر فيه شروط العضوية لإشغال المنصب الشاغر ، ويصدر مرسوم جمهوري بتعيين المرشح ، بعد حصوله على ثقة المجلس التشريعي بأغلبية عدد اعضائه .

(3) يعتبر مستقيلاً من وظيفته ، رئيس أو عضو المجلس التنفيذي ، اذا كان يشغل وظيفة عامة ، وذلك منذ صدور المرسوم الجمهوري بتشكيل المجلس .

(4) تعتـبر مدة العضوية في المجلس التنفيذي ، خدمة فعلية في الدولة لجميع الأغراض .

هـ – يكون رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي بدرجة وزير .

و – لرئيس الجمهورية اعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منحلاً .

ز – في حالة حل المجلس التنفيذي او سحب الثقة منه يستمر المجلس بتصريف الأمور الجارية فقط الى حين تشكيل مجلس جديد على الا يتجاوز ذلك مدة أقصاها خمسة عشر يوماً .

المادة الرابعة عشرة :

أ – (1) ترتبط محافظات المنطقة برئيس المجلس .

(2) رئيس المجلس التنفيذي هو الرئيس التنفيذي الأعلى في المنطقة لادارات الحكم الذاتي والدوائر المرتبطة بها وتصدر باسمه القرارات والاوامر .

ب – يستعين المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته بالمكاتب التالية :

1 – مكتب المجلس التنفيذي .

2 – مكتب المتابعة والتفتيش .

3 – مكتب الاحصاء والتخطيط .

4 – (1) ادارة الشؤون الداخلية – مجالس الوحدات الادارية والدفاع المدني والاحوال المدنية .

(2) إدارة التربية والتعليم .

(3) إدارة الأشغال والإسكان .

(4) إدارة الزراعة والاصلاح الزراعي .

(5) إدارة الثقافة والشباب .

(6) إدارة البلديات والمصايف .

(7) إدارة الشؤون الاجتماعية .

(8) إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية .

يتحدد اختصاص الادارات التالية على النحو الآتي :

1 – إدارة الشؤون الداخلية : مجالس الوحدات الإدارية والدفاع المدني والاحوال المدنية .

2 – إدارة الشؤون الاجتماعية : الصحة والعمل والشؤون الإجتماعية .

3 – إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية : الدوائر المالية والمرافق التجارية والصناعية المحلية .

د – 1 – يتولى مسؤولية الإدارات الوارد ذكرها في الفقرة السابقة اعضاء من المجلس التنفيذي يدعون (الأمناء العامون) ويكون لكل منهم نائب يعين بدرجة خاصة .

2 – الأمين العام هو الرئيس التنفيذي الأعلى في إدارته وتصدر باسمه القرارات والأوامر .

هـ – يرتبط الأمناء العامون برئيس المجلس التنفيذي .

المادة الخامسة عشرة:

يمارس المجلس التنفيذي الصلاحيات التالية :

أ – ضمان تنفيذ القوانين والأنظمة .

ب – الإلتزام بأحكام القضاء .

ج – إشاعة العدالة وحفظ الامن والنظام العام وحماية المرافق العامة الوطنية والمحلية وأموال الدولة وفقاً لأحكام القانون .

د – إصدار القرارات التشريعية المحلية .

هـ – اعداد مشروعات الخطط التفصيلية للشؤون الإقتصادية والإجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية التعليم والصحة والعمل وفقاً لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقها ورفعها الى المجلس التشريعي للتصديق عليها .

و – الاشراف على المرافق اوالمؤسسات العامة المحلية في المنطقة .

ز – تعيين موظفي إدارة الحكم الذاتي الذين لا يتطلب تعيينهم اصدار مرسوم جمهوري او موافقة رئيس الـجمهورية ، وفق قوانين الخدمة والملاك ،

وتسري عليهم احكام القوانين المطبقة على الجمهورية العراقية ، على ان يكون الموظفون في التقسيمات الادارية التي تسكنها اغلبية كردية من الأكراد او ممن يحسنون اللغة الكردية مع مراعاة ما جاء في المادة الثانية من هذا القانون .

ح – تنفيذ الميزانية الإعتيادية للمنطقة وفق القوانين والأسس المعتمدة في النظام المحاسبي للدولة .

ط – إعداد تقرير سنوي عن اوضاع المنطقة يرفع لرئيس الجمهورية وللمجلس التشريعي .

ي – إعداد تخمينات مشروع الميزانية الاعتيادية للمنطقة ورفعها الى المجلس التشريعي .

الباب الثالث :

العلاقة بين السلطة المركزية وإدارة الحكم الذاتي

المادة السادسة عشر :

ما خلا الصلاحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي وفقاً لأحكام هذا القانون تعود ممارسة السلطة في جميع أرجاء الجمهورية العراقية الى الهيئات المركزية أو من يمثلها .

المادة السابعة عشرة :

أ – ترتبط تشكيلات الشرطة والأمن والجنسية والمرور في المنطقة بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية وتسري على منتسبيها أحكام القوانين والانظمة والتعليمات المطبقة في الجمهورية العراقية .

ب – لرئيس المجلس التنفيذي بعد التشاور مع وزير الداخلية أن يعهد الى التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (1) من هذه المادة بواجبات ضمن المنطقة في حدود وظائفها وفي اطار السياسة العامة للدولة وله ان يخول ذلك الى الأمين العام لإدارة الشؤون الداخلية .

ج – يعين وينقل مديرو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بأمر وزير الداخلية بعد التشاور مع رئيس المجلس التنفيذي .

د – ينقل منتسبو الشرطة ضمن المنطقة بأمر من امين ادارة الشؤون الداخلية او من يخوله مع مراعاة ما جاء في الفقرة (ج) من هذه المادة .

هـ – يعين وينقل منتسبو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفق القواعد والصلاحيات المعمول بها في الجمهورية العراقية مع مراعاة ما جاء في الفقرة السابقة .

المادة الثامنة عشرة :

أ – دوائر السلطة المركزية في المنطقة تخضع للوزارات التابعة لها وتمارس عملها في حدود اختصاصها ، ولهيئات الحكم الذاتي رفع تقارير عنها الى الوزارات التابعة لها .

ب – للسلطة المركزية في حدود اختصاصاتها التوجيه العام للإدارات المحلية الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة من هذا ا لقانون .

ج – (ألغيت) .

د – تبلغ قرارات هيئات الحكم الذاتي الى وزير العدل فور صدورها .

هـ – يحضر رئيس المجلس التنفيذي اجتماعات مجلس الوزراء .

المادة التاسعة عشرة :

أ – تمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي محكمة تمييز العراق في هيئة خاصة تتكون من رئيس المحكمة وأربعة أعضاء يختارهم اعضاء محكمة التمييز من بينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

ب – لوزير العدل ان يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة ، الوراد ذكرها في الفقرة السابقة لمخالفتها الدستور أو القوانين أو الأنظمة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تأريخ تبليغه بها .

ج – الطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة يوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيها .

د – تفصل الهيئة في الطعن خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تأريخ تقديمه إليها . وتكون قراراتها قطعية .

هـ – تعتبر قرارات هيئات الحكم الذاتي التي تقرر هيئة الرقابة عدم مشروعيتها ملغاة كلاً او جزءاً من تاريخ صدورها وتزال جميع الآثار القانونية التي تترتب عليها .

و – تبلغ هيئة الرقابة قراراتها الى الجهة الطاعنة والى رئيس المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي وتنشر في الجريدة الرسمية .

المادة العشرون :

أ – لرئيس الجمهورية ان يحل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب استقالة نصف اعضائه ، او عدم توافر النصاب القانوني خلال ثلاثين يوماً من تأريخ دعوته للإنعقاد ، او بسبب عدم منحه الثقة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة من هذا القانون لأكثر من مرتين متتاليتين ، او في حالة عدم امتثاله لقرارات هيئة الرقابة المنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة من هذا القانون .

ب – في حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته الى حين انتخاب المجلس التشريعي الجديد في مدة اقصاها تسعون يوماً من تأريخ صدور المرسوم الجمهوري بحله .

المادة الحادية والعشرون :

ينفذ هذا القانون من تأريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة 1394 الهجرية المصادف لليوم الحادي عشر من شهر آذار / مارس لسنة 1974 الميلادية .

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

قانون الحكم الذاتي *

11 / آذار / مارس 1974

أيها الشعب العظيم

يا جماهير أمتنا المجيدة

تأكيداً لروابط المواطنة والأخوة التأريخية بين أبناء العراق من العرب والأكراد والأقليات المتآخية ، وإنسجاماً مع المبادىء الديمقراطية لثورة السابع عشر من تموز / يوليو ، ووفاء بعهدها وتطبيقاً لبيان الحادي عشر من آذار / مارس لسنة 1970 ، ولما تضمنه ميثاق العمل الوطني ، وتعزيزاً للنضال المشترك والمصالح المشتركة لجميع أبناء الشعب ، ولما ناضلت من أجله ودعت اليه كل القوى الوطنية والقومية التقدمية .

قرر مجلس قيادة الثورة .. تطبيق الحكم الذاتي في منطقة كردستان . ان تطبيق الحكم الذاتي في المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد ، وعلى أسس ديمقراطية يوفر السبل الكفيلة لممارسة شعبنا الكردي كامل حقوقه القومية المشروعة .. في إطار الوطن الواحد .. وفي ظل علاقات الأخاء والمساواة والمكتسبات التي حققتها الثورة للجماهير في سائر الميادين ، ويدرأ عنها مكائد الإستعمار والقوى الرجعية . كما إن ممارسة أبناء شعبنا الكردي الكاملة في الهيئات الوطنية وضمان الحقوق الثقافية للأقليات المتآخية ووفقاً للقوانين التي شرعتها ثورة السابع عشر من تموز / يوليو ، وفي ظل مبادئها ومؤسسات الديمقراطية وفي إطار العمل المشترك للجبهة الوطنية والقومية الكفيل بإزالة الحيف الذي لحق بأبناء شعبنا الكردي وبالأقليات المتآخية إبان العهود الدكتاتورية والرجعية وسياستها الشوفينية والإستبدادية وإحداث نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة في منطقة كردستان ، ويفتح الآفاق الواسعة لكل ابناء الشعب للمضي قدماً وبثقة وطيدة وبروح الطمأنينة والعمل البناء على طريق التحولات الديمقراطية والتقدمية وصولاً الى بناء الاشتراكية .

قرار رقم 247

تعديل الدستور المؤقت

إستناداً الى أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة والستين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة بتأريخ 11 / 3 / 1974 تعديل الدستور المؤقت الصادر بتأريخ 16 / تموز / يوليو لسنة 1970 على النحو التالي :

تضاف الفقرة التالية الى المادة الثامنة :

ج – تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي وفقاً لما يحدده القانون . ينفذ هذا التعديل الدستوري من تأريخ نشره في الجريدة الرسمية ، صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة 1394 الهجرية ، المصادف لليوم الحادي عشر من شهر اذار / مارس لسنة 1974 الميلادية .

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

إستناداً الى الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة بتأريخ 11 / 3 / 1974 إصدار القانون التالي رقم 33 لسنة 1974 :

قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق

الباب الأول

أسس الحكم الذاتي

الفصل الأول

الأسس العامة

المادة الأولى :

أ : تتمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي وتسمى المنطقة حيثما وردت في هذا القانون .

ب – تتحدد المنطقة حيث يكون الأكراد غالبية سكانها ويثبت الأمين العام حدود المنطقة وفقاً لما جاء في بيان 11 آذار / مارس .

وتعتبر قيود احصاء عام 1957 أساساً لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية السكانية المطلقة في الأماكن التي سيجري فيها الاحصاء العام .

ج _ تعتبر المنطقة وحدة إدارية واحدة لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للجمهورية العراقية . وتجري التقسيمات الإدارية فيها وتدار وفقاً لأحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون .

د – المنطقة جزء لا يتجزأ من أرض العراق . وشعبها جزء لا يتجزأ من شعب ا العراق .

هـ – تكون مدينة أربيل مركزاً لإدارة الحكم الذاتي .

و – هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية .

المادة الثانية :

أ – تكون اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة .

ب – تكون اللغتان العربية والكردية لغتي التعليم للأكراد في المنطقة في جميع مراحله ومرافقه ، ويتم ذلك وفقاً للفقرة (هـ) من هذه المادة .

ج – تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لأبناء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغة العربية وتدرس اللغة الكردية إلزامياً .

د – لأبناء المنطقة كافة حق إختيار المدارس التي يرغبون التعلم فيها بصرف النظر عن لغتهم الأم .

هـ – يخضع التعليم في جميع مراحله ، في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة .

المادة الثالثة :

أ – حقوق وحريات أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة مصونة وفق أحكام الدستور والقوانين والقرارات الصادرة بشأنها وتلتزم إدارة الحكم الذاتي بضمان ممارستها .

ب – يمثل أبناء القومية العربية والاقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسب عددهم الى سكان المنطقة ، ويشاركون في تولي الوظائف العامة وفق القوانين والقرارات المنظمة لها .

المادة الرابعة :

القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون ، وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزأ من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية .

الفصل الثاني

الأسس المالية

المادة الخامسة :

المنطقة وحدة مالية مستقلة ضمن وحدة مالية الدولة .

المادة السادسة :

للمنطقة ميزانيات خاصة يجري إعدادها وتنظيمها والمصادقة عليها وفق القواعد والأسس المعمول بها في القوانين المرعية .

المادة السابعة :

تتكون ميزانية المنطقة من الميزانيات التالية :

1 – الميزانية االإعتيادية للمنطقة .

2 – ميزانيات مجالس الوحدات الإدارية .

3 – ميزانيات المجالس البلدية .

4 – الخطة السنوية .

المادة الثامنة :

تتألف موارد ميزانيات المنطقة من العناصر التالية :

أ – الموارد الذاتية وتتكون من :

1 – الإيرادات المقررة للبلديات ، الإدارة المحلية في المنطقة ، بموجب القوانين المرعية .

2 – أثمان المبيعات وأجور الخدمات العائدة للدوائر والمؤسسات والمصالح المرتبطة بالحكم الذاتي إدارياً ومالياً .

3 – الحصة المقررة من أرباح المصالح والمؤسسات المشمولة بميزانية المنطقة .

4 – ضريبة العقار الاساسية والإضافية ضمن المنطقة .

5 – ضريبة الأرض الزراعية وحصة الاصلاح الزراعي من المحاصيل ضمن المنطقة .

6 – ضريبة العرصات ضمن المنطقة .

7 – ضريبة التركات .

8 – الرسوم المقررة ، بموجب قانون رسوم التسجيل العقاري .

9 – رسوم المحاكم والغرامات التي تفرضها .

10 – رسوم الطوابع المالية .

11 – رسوم تسجيل السيارات ونقل ملكيتها .

ب – ما يخصص في الميزانية الاعتيادية للدولة والمنهاج الاستثماري السنوي من خطة التنمية القومية لتغطية نفقات ميزانية المنطقة بما يضمن نموها وتطورها المتوازن مع كافة ارجاء الجمهورية العراقية .

المادة التاسعة :

تخضع حسابات المنطقة لرقابة ديوان الرقابة المالية والتدقيق المركزي .

الباب الثاني

هيئات الحكم الذاتي

الفصل الأول

المجلس التشريعي

المادة العاشرة :

المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة في المنطقة ويتحدد تكوين وتنظيم العمل فيه بقانون .

المادة الحادية عشرة :

أ – ينتخب المجلس التشريعي رئيساً ونائباً وأميناً للسرمن بين أعضائه .

ب – تنعقد جلسات المجلس بحضور أغلبية عدد أعضائه وتتخذ قراراته بأغلبية عدد الحاضرين الا اذا نص على خلاف ذلك في هذا القانون او في قانون المجلس التشريعي .

المادة الثانية عشرة :

يمارس المجلس التشريعي في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية :

أ – : وضع نظامه الداخلي .

ب– اتخاذ القرارات التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة والنهوض بمرافقها الاجتماعية والثقافية والعمرانية والاقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة .

ج – اتخاذ القرارات التشريعية التي تتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطن في المنطقة .

د – اتخاذ القرارات التشريعية الخاصة بالدوائر شبه الرسمية والمؤسسات والمصالح ذات الطابع المحلي بعد التشاور مع الجهات المركزية المختصة

هـ – إقرار مشروعات الخطط التفصيلية التي يعدها المجلس التنفيذي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الانمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل ، وفقاً لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقه ، ورفعها الى الجهات المركزية المختصة للبت فيها .

و – الموافقة على الميزانيات الإعتيادية للمنطقة ، بعد تصديقها من المجلس التنفيذي ، ورفعها الى الجهات المركزية للبت فيها .

ز – إدخال التعديلات على الميزانية الاعتيادية للمنطقة ، بعد التصديق عليها ، ويجري ذلك في حدود المبالغ المخصصة والأغراض التي خصصت لها ، على ان لا يتعارض ذلك مع القوانين النافذة .

ح – مناقشة ومساءلة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم .

الفصل الثاني :

المجلس التنفيذي

المادة الثالثة عشرة :

أ – المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة .

ب – يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء مساو لعدد الادارات الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة او يزيد عليه .

ج – يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي .

د – (1) يكون نص الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة البند رقم (1) الفقرة ، وتضاف اليه البنود (2 ، 3 ، 4) على النحو التالي :

(2) عند شغور منصب نائب رئيس المجلس التنفيذي ، أو أحد أعضائه يرشح رئيس المجلس من تتوافر فيه شروط العضوية لإشغال المنصب الشاغر ، ويصدر مرسوم جمهوري بتعيين المرشح ، بعد حصوله على ثقة المجلس التشريعي بأغلبية عدد اعضائه .

(3) يعتبر مستقيلاً من وظيفته ، رئيس أو عضو المجلس التنفيذي ، اذا كان يشغل وظيفة عامة ، وذلك منذ صدور المرسوم الجمهوري بتشكيل المجلس .

(4) تعتبر مدة العضوية في المجلس التنفيذي ، خدمة فعلية في الدولة لجميع الأغراض .

هـ – يكون رئيس وأعضاء المجلس التنفيذي بدرجة وزير .

و – لرئيس الجمهورية اعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منحلاً .

ز – في حالة حل المجلس التنفيذي او سحب الثقة منه يستمر المجلس بتصريف الأمور الجارية فقط الى حين تشكيل مجلس جديد على الا يتجاوز ذلك مدة أقصاها خمسة عشر يوماً .

المادة الرابعة عشرة :

أ – (1) ترتبط محافظات المنطقة برئيس المجلس .

(2) رئيس المجلس التنفيذي هو الرئيس التنفيذي الأعلى في المنطقة لادارات الحكم الذاتي والدوائر المرتبطة بها وتصدر باسمه القرارات والاوامر .

ب – يستعين المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته بالمكاتب التالية :

1 – مكتب المجلس التنفيذي .

2 – مكتب المتابعة والتفتيش .

3 – مكتب الاحصاء والتخطيط .

4 – (1) ادارة الشؤون الداخلية – مجالس الوحدات الادارية والدفاع المدني والاحوال المدنية .

(2) إدارة التربية والتعليم .

(3) إدارة الأشغال والإسكان .

(4) إدارة الزراعة والاصلاح الزراعي .

(5) إدارة الثقافة والشباب .

(6) إدارة البلديات والمصايف .

(7) إدارة الشؤون الاجتماعية .

(8) إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية .

يتحدد اختصاص الادارات التالية على النحو الآتي :

1 – إدارة الشؤون الداخلية : مجالس الوحدات الإدارية والدفاع المدني والاحوال المدنية .

2 – إدارة الشؤون الاجتماعية : الصحة والعمل والشؤون الإجتماعية .

3 – إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية : الدوائر المالية والمرافق التجارية والصناعية المحلية .

د – 1 – يتولى مسؤولية الإدارات الوارد ذكرها في الفقرة السابقة اعضاء من المجلس التنفيذي يدعون (الأمناء العامون) ويكون لكل منهم نائب يعين بدرجة خاصة .

2 – الأمين العام هو الرئيس التنفيذي الأعلى في إدارته وتصدر باسمه القرارات والأوامر .

هـ – يرتبط الأمناء العامون برئيس المجلس التنفيذي .

المادة الخامسة عشرة:

يمارس المجلس التنفيذي الصلاحيات التالية :

أ – ضمان تنفيذ القوانين والأنظمة .

ب – الإلتزام بأحكام القضاء .

ج – إشاعة العدالة وحفظ الامن والنظام العام وحماية المرافق العامة الوطنية والمحلية وأموال الدولة وفقاً لأحكام القانون .

د – إصدار القرارات التشريعية المحلية .

هـ – اعداد مشروعات الخطط التفصيلية للشؤون االإقتصادية والإجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية التعليم والصحة والعمل وفقاً لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقها ورفعها الى المجلس التشريعي للتصديق عليها .

و – الاشراف على المرافق اوالمؤسسات العامة المحلية في المنطقة .

ز – تعيين موظفي إدارة الحكم الذاتي الذين لا يتطلب تعيينهم اصدار مرسوم جمهوري او موافقة رئيس الـجمهورية ، وفق قوانين الخدمة والملاك ،

وتسري عليهم احكام القوانين المطبقة على الجمهورية العراقية ، على ان يكون الموظفون في التقسيمات الادارية التي تسكنها اغلبية كردية من الأكراد او ممن يحسنون اللغة الكردية مع مراعاة ما جاء في المادة الثانية من هذا القانون .

ح – تنفيذ الميزانية الإعتيادية للمنطقة وفق القوانين والأسس المعتمدة في النظام المحاسبي للدولة .

ط – إعداد تقرير سنوي عن اوضاع المنطقة يرفع لرئيس الجمهورية وللمجلس التشريعي .

ي – إعداد تخمينات مشروع الميزانية الاعتيادية للمنطقة ورفعها الى المجلس التشريعي .

الباب الثالث :

العلاقة بين السلطة المركزية وإدارة الحكم الذاتي

المادة السادسة عشر :

ما خلا الصلاحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي وفقاً لأحكام هذا القانون تعود ممارسة السلطة في جميع أرجاء الجمهورية العراقية الى الهيئات المركزية أو من يمثلها .

المادة السابعة عشرة :

أ – ترتبط تشكيلات الشرطة والأمن والجنسية والمرور في المنطقة بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية وتسري على منتسبيها أحكام القوانين والانظمة والتعليمات المطبقة في الجمهورية العراقية .

ب – لرئيس المجلس التنفيذي بعد التشاور مع وزير الداخلية أن يعهد الى التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (1) من هذه المادة بواجبات ضمن المنطقة في حدود وظائفها وفي اطار السياسة العامة للدولة وله ان يخول ذلك الى الأمين العام لإدارة الشؤون الداخلية .

ج – يعين وينقل مديرو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة بأمر وزير الداخلية بعد التشاور مع رئيس المجلس التنفيذي .

د – ينقل منتسبو الشرطة ضمن المنطقة بأمر من امين ادارة الشؤون الداخلية او من يخوله مع مراعاة ما جاء في الفقرة (ج) من هذه المادة .

هـ – يعين وينقل منتسبو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أ) من هذه المادة وفق القواعد والصلاحيات المعمول بها في الجمهورية العراقية مع مراعاة ما جاء في الفقرة السابقة .

المادة الثامنة عشرة :

أ – دوائر السلطة المركزية في المنطقة تخضع للوزارات التابعة لها وتمارس عملها في حدود اختصاصها ، ولهيئات الحكم الذاتي رفع تقارير عنها الى الوزارات التابعة لها .

ب – للسلطة المركزية في حدود اختصاصاتها التوجيه العام للإدارات المحلية الوارد ذكرها في المادة الرابعة عشرة من هذا ا لقانون .

ج – (ألغيت) .

د – تبلغ قرارات هيئات الحكم الذاتي الى وزير العدل فور صدورها .

هـ – يحضر رئيس المجلس التنفيذي اجتماعات مجلس الوزراء .

المادة التاسعة عشرة :

أ – تمارس الرقابة على مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي محكمة تمييز العراق في هيئة خاصة تتكون من رئيس المحكمة وأربعة أعضاء يختارهم اعضاء محكمة التمييز من بينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

ب – لوزير العدل ان يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة ، الواراد ذكرها في الفقرة السابقة لمخالفتها الدستور أو القوانين أو الأنظمة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تأريخ تبليغه بها .

ج – الطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة يوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيها .

د – تفصل الهيئة في الطعن خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تأريخ تقديمه إليها . وتكون قراراتها قطعية .

هـ – تعتبر قرارات هيئات الحكم الذاتي التي تقرر هيئة الرقابة عدم مشروعيتها ملغاة كلاً او جزءاً من تاريخ صدورها وتزال جميع الآثار القانونية التي تترتب عليها .

و – تبلغ هيئة الرقابة قراراتها الى الجهة الطاعنة والى رئيس المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي وتنشر في الجريدة الرسمية .

المادة العشرون :

أ – لرئيس الجمهورية ان يحل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب استقالة نصف اعضائه ، او عدم توافر النصاب القانوني خلال ثلاثين يوماً من تأريخ دعوته للإنعقاد ، او بسبب عدم منحه الثقة المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة الثالثة عشرة من هذا القانون لأكثر من مرتين متتاليتين ، او في حالة عدم امتثاله لقرارات هيئة الرقابة المنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة من هذا القانون .

ب – في حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته الى حين انتخاب المجلس التشريعي الجديد في مدة اقصاها تسعون يوماً من تأريخ صدور المرسوم الجمهوري بحله .

المادة الحادية والعشرون :

ينفذ هذا القانون من تأريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر صفر لسنة 1394 الهجرية المصادف لليوم الحادي عشر من شهر آذار / مارس لسنة 1974 الميلادية .

احمد حسن البكر

رئيس مجلس قيادة الثورة

مشروع قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق لسنة 1991 *

28 / 5 / 1991

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

إستناداً الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور وإستناداً الى بيان الحادي عشر من آذار عام 1970 .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ / / 199 .

إصدار القانون الآتي :

رقم ( ) لسنة 1991

قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان

الباب الأول

أسس الحكم الذاتي

الفصل الاول

الأسس العامة

المادة الأولى :

أولاً : تتمتع منطقة كردستان بالحكم الذاتي وتسمى المنطقة حيثما وردت في هذا القانون .

ثانياً : تتحدد المنطقة حيث يكون الكرد غالبية سكانها ويثبت الإحصاء العام حدود المنطقة وفقاً لما جاء في بيان 11 آذار ، وتعتبر قيود احصاء عام 1957 أساساً لتحديد الطبيعة القومية للأغلبية السكانية المطلقة للأماكن التي سيجري فيها الاحصاء العام .

ثالثاً : تعتبر المنطقة وحدة إدارية واحدة ، لها شخصية معنوية تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والإقتصادية للجمهورية العراقية ، وتجري التقسيمات الإدارية فيها وفقاً لأحكام قانون المحافظات مع مراعاة أحكام هذا القانون .

رابعاً : تكون مدينة أربيل مركزاً لإدارة الحكم الذاتي .

خامساً : هيئات الحكم الذاتي جزء من هيئات الجمهورية العراقية .

المادة الثانية :

أولاً : تكون اللغة الكردية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية في المنطقة .

ثانياً : تكون اللغات العربية والكردية لغتي التعليم للأكراد في المنطقة في جميع مراحله ومرافقه ، ويتم ذلك وفقاً للفقرة (السادسة) من هذه المادة .

ثالثاً : تنشأ مرافق تعليمية في المنطقة لأبناء القومية العربية يكون التعليم فيها باللغة العربية وتدرس اللغة الكردية فيها إلزامياً .

رابعاً : لأبناء المنطقة كافة حق اختيار المدارس التي يرغبون التعلم فيها بصرف النظر عن لغتهم الأم .

خامساً: تنشأ مرافق تعليمية خارج المنطقة حيثما توافرت الإمكانات لذلك ، يكون التعليم فيها باللغة الكردية ويكون تدريس اللغة العربية فيها إلزامياً .

سادساً : يخضع التعليم في جميع مراحله في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة .

المادة 3 :

أولاً : حقوق وحريات أبناء القومية العربية والأقليات في المنطقة مصونة وفق احكام الدستور والقوانين والمقرارات الصادرة بشأنها وتلزم إدارة

الحكم الذاتي بضمان ممارستها .

ثانياً : يـمثل أبناء القومية العربية الأقليات في المنطقة في جميع هيئات الحكم الذاتي بنسبة عددها الى سكان المنطقة ، ويشاركون في تولي الوظائف العامة وفق القوانين والقرارات المنظمة لها .

المادة 4 :

القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون . وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزأ من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية .

(الفصل الثاني)

الأسس المالية

المادة 5 :

المنطقة وحدة مالية مستقلة ضمن وحدة مالية الدولة .

المادة 6 :

أولاً : للمنطقة موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة الموحدة للدولة .

ثانياً : يتبع في إعـداد وتنظيم موازنة المنطقة نفس القواعد والأسس التي تتبع في إعداد الموازنة العامة الموحدة للدولة .

المادة 7 :

تتكون موازنة المنطقة من الموازنات التالية :

أولاً : الموازنة الجارية للمنطقة .

ثانياً : موازنات مجالس الوحدات الادارية .

ثالثاً : موازنات المجالس البلدية .

رابعاً : الموازنة الاستثمارية .

خامساً : موازنة الوحدات الانتاجية في المنطقة التي ترتبط بهيئات الحكم الذاتي .

المادة 8 :

تتألف موارد موازنة المنطقة من العناصر التالية :

أولاً : الموارد الذاتية وتتكون من :

1 – الإيرادات المقررة للبلديات وللإدارة المحلية في المنطقة بموجب القوانين .

2 – أثمان المبيعات وأجور الخدمات العائدة للدوائر والمؤسسات والمصالح المرتبطة بالحكم الذاتي إدارياً ومالياً .

3 – الحصة المقررة من أرباح وحدات القطاع الاشتراكي المشمولة بموازنة المنطقة .

4 – ضريبة العقار الأساسية والإضافية ضمن المنطقة .

5 – ضريبة العرصات ضمن المنطقة .

6 – ضريبة التركات بالنسبة لأموال التركة الموجودة في المنطقة .

7 – رسوم التسجيل العقاري .

8 – رسوم المحاكم والغرامات التي تفرضها .

9 – رسوم الطابع .

10 – رسوم تسجيل السيارات ونقل ملكيتها .

ثانياً : ما يخصص من الموازنة الجارية والموازنة الإستثمارية للدولة لتغطية العجز في الموازنة الجارية والموازنة الإستثمارية للمنطقة .

ثالثاً : موازنة خاصة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لضمان نمو المنطقة وتطورها المتوازن مع بقية أرجاء الجمهورية العراقية .

المادة 9 :

تخضع حسابات المنطقة لرقابة ديوان الرقابة المالية وللتدقيق المركزي .

(الباب الثاني)

هيئات الحكم الذاتي

(الفصل الأول)

المجلس التشريعي

المادة 10 :

المجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية المنتخبة من سكان المنطقة بالإقتراع العام السري المباشر ، ويحدد قانون المجلس التشريعي لمنطقة كردستان رقم 56 لسنة 1980 تكوين المجلس وإجراءات انتخابه وسير العمل فيه .

المادة 11 :

أولاً : ينتخب المجلس التشريعي رئيساً ونائباً للرئيس وأميناً للسر من بين اعضائه .

ثانياً : تنعقد جلسات المجلس بحضور أغلبية عدد أعضائه وتتخذ قراراته بأغلبية عدد الحاضرين الا إذا نص على خلاف ذلك في قانون المجلس التشريعي .

المادة 12 :

يمارس المجلس التشريعي في حدود الدستور والقوانين الصلاحيات التالية :

أولاً : وضع نظامه الداخلي .

ثانياً : اتخاذ القرارت التشريعية اللازمة لتطوير المنطقة والنهوض بمرافقها الإجتماعية والثقافية والعمرانية والإقتصادية ذات الطابع المحلي في حدود السياسة العامة للدولة .

ثالثاً : اتخاذ القرارات التشريعية التي تتعلق بتطوير الثقافة والخصائص والتقاليد القومية للمواطن في المنطقة .

رابعاً : اتخاذ القرارات التشريعية الخاصة بالدوائر والمصالح ذات الطابع المحلي بعد التشاور مع الجهات المركزية المختصة .

خامساً : إقرار خطة التنمية للمنطقة ومشروعات الخطط التفصيلية التي يعدها المجلس التنفيذي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الانمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقاً لمقتضيات التخطيط العام للدولة ومتطلبات تطبيقه ورفعها الى الجهات المركزية المختصة للبت فيها .

سادساً : الموافقة على موازنة المنطقة بعد تصديقها من المجلس التنفيذي ورفعها الى الجهات المركزية للبت فيها .

سابعاً : إدخال التعديلات على موازنة المنطقة بعد التصديق عليها ، ويجري ذلك في حدود المبالغ المخصصة والأغراض التي خصصت لها ، على ان لا يتعارض ذلك مع القوانين النافذة .

ثامناً : مناقشة ومساءلة أعضاء المجلس التنفيذي في الشؤون التي تدخل في اختصاصهم .

تاسعاً : طرح الثقة بالمجلس التنفيذي او بواحد أو أكثر من اعضائه . ويعفى من مهمته من سحبت الثقة منه ، ويتخذ قرار سحب الثقة بأغلبية عدد الأعضاء المكونين للمجلس التشريعي .

(الفصل الثاني)

المجلس التنفيذي

المادة 13 :

أولاً : المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية لإدارة الحكم الذاتي في المنطقة .

ثانياً : يتكون المجلس التنفيذي من الرئيس ونائبه وعدد من الأعضاء مساوٍ لعدد الأمانات الوارد ذكرها في المادة 64 من هذا القانون او يزيد عليه بعضوين .

ثالثاً : يكلف رئيس الجمهورية أحد أعضاء المجلس التشريعي برئاسة وتشكيل المجلس التنفيذي .

رابعاً : يختار الرئيس المكلف أعضاء المجلس التنفيذي ونائباً له من بين أعضاء المجلس التشريعي او ممن تتوافر فيهم شروط العضوية ويتقدم الى المجلس التشريعي بطلب الثقة وعند حصول الثقة بأغلبية عدد الأعضاء المكونين للمجلس يصدر مرسوم جمهوري بتشكيل المجلس التنفيذي .

خامساً : يعتبر مستقيلاً من وظيفته ، رئيس او عضو المجلس التنفيذي ، إذا كان يشغل وظيفة عامة ، وذلك منذ صدور المرسوم الجمهوري بتشكيل المجلس .

سادساً : عند شغور منصب نائب رئيس المجلس التنفيذي ، او أحد أعضائه يرشح رئيس المجلس من تتوافر فيه شروط العضوية لإشغال المنصب الشاغر ، ويصدر مرسوم جمهوري بتعيين المرشح بعد حصوله على ثقة المجلس التشريعي بأغلبية عدد أعضائه .

سابعاً : تعتبر مدة العضوية في المجلس التنفيذي خدمة فعلية في الدولة لجميع الأغراض .

ثامناً : يكون رئيس المجلس التنفيذي ، بحكم منصبه ، عضواً في مجلس الوزراء .

تاسعاً : يكون عضو المجلس التنفيذي بدرجة وزير ويمارس صلاحية الوزير بالنسبة للأجهزة التابعة لأمانته .

عاشراً : لرئيس الجمهورية إعفاء رئيس المجلس التنفيذي من منصبه ، وفي هذه الحالة يعتبر المجلس منحلاً .

حادي عشر : في حالة حل المجلس التنفيذي او سحب الثقة منه يستمر المجلس بتصريف الأمور الجارية فقط الى حين تشكيل مجلس جديد على ألا يتجاوز ذلك مدة أقصاها خمسة عشر يوماً .

المادة 14 :

أولاً : رئيس المجلس التنفيذي هو الرئيس التنفيذي الأعلى في المنطقة بالنسبة لإدارات الحكم الذاتي والدوائر المرتبطة بها وتصدر بإسمه القرارات والأوامر .

ثانياً : ترتبط محافظات المنطقة برئيس المجلس التنفيذي .

ثالثاً : ترتبط بالمجلس التنفيذي الأمانات التالية :

1 – أمانة الشؤون الداخلية .

2 – أمانة التربية والتعليم .

3 – أمانة الإسكان والتعمير .

4 – أمانة الزراعة والري .

5 – أمانة الثقافة والإعلام والشباب .

6 – أمانة السياحة .

7 – أمانة الشؤون الاجتماعية والصحية .

8 – أمانة الشؤون الإقتصادية والمالية والصناعات الخفيفة .

9 – أمانة شؤون الأوقاف .

رابعاً : يتحدد اختصاص الامانات التالية على النحو التالي :

1 – أمانة الشؤون الداخلية – مجالس الوحدات الإدارية والشرطة والمرور .

2 – أمانة الشؤون الإجتماعية والصحية – الصحة والعمل والشؤون الإجتماعية .

3 – أمانة الشؤون الإقتصادية والمالية والصناعات الخفيفة – الدوائر المالية والمرافق التجارية المحلية والصناعات الخفيفة .

4 – أمانة الزراعة والري – شؤون الزراعة والري عدا ما يتعلق بالسدود والخزانات .

خامساً : يتولى مسؤولية الأمانات الوارد ذكرها في الفقرة (ثالثاً) من هذه المادة أعضاء من المجلس التنفيذي يدعون (الأمناء العامون) ويكون لكل منهم نائب يعين بدرجة خاصة .

سادساً : الأمين العام هو الرئيس التنفيذي الأعلى في أمانته وتصدر بإسمه القرارات والأوامر .

سابعاً : يرتبط الامناء العامون برئيس المجلس التنفيذي .

المادة 15 :

أولاً : يمارس المجلس التنفيذي الصلاحيات التالية :

1 – ضمان تنفيذ القوانين والانظمة .

2 – الإلتزام بأحكام القضاء .

3 – إشاعة العدالة وحفظ الأمن والنظام العام وحماية المرافق العامة الوطنية والمحلية وأموال الدولة وفقاً لأحكام هذا القانون .

4 – إصدار القرارات في كل ما تستلزمه ضرورة تطبيق أحكام القرارات التشريعية المحلية .

5 – إصدار أنظمة داخلية لأمانات المنطقة والإدارات التابعة لها بما لا يتعارض وأحكام القوانين والأنظمة .

6 – إعداد مشروع الخطة العامة للمنطقة ومشروعات الخطط التفصيلية للشؤون الاقتصادية والإجتماعية والمشاريع الإنمائية وشؤون التربية والتعليم والصحة والعمل وفقاً لمقتضيات التخطيط المركزي العام للدولة ومتطلبات تطبيقها ورفعها الى المجلس التشريعي للتصديق عليها .

7 – الإشراف على المرافق والمؤسسات العامة المحلية في المنطقة .

8 – تعيين موظفي إدارة الحكم الذاتي الذين لا يتطلب تعيينهم إصدار مرسوم جمهوري او موافقة رئيس الجمهورية ، وفق قوانين الخدمة والملاك ، وتسري عليهم أحكام القوانين المطبقة على موظفي الجمهورية العراقية على ان يكون الموظفون في التقسيمات الإدارية التي تسكنها أغلبية كردية من الكرد او ممن يحسنون اللغة الكردية مع مراعاة ما جاء في المادة الثانية من هذا القانون .

9 – ترشيح موظفي إدارة الحكم الذاتي الذين يتطلب تعيينهم صدور مرسوم جمهوري او موافقة مجلس الوزراء .

10 – ترشيح رؤساء الوحدات الإدارية للتعيين دون الإخلال بصلاحية رئيس الجمهورية .

11 – تنفيذ موازنة المنطقة وفق القوانين والأسس المعتمدة في النظام المحاسبي للدولة .

12 – إعداد تقرير سنوي عن أوضاع المنطقة يرفع الى رئيس الجمهورية والى المجلس التشريعي .

13 – إعداد تخمينات مشروع موازنة للمنطقة ورفعها الى المجلس التشريعي .

ثانياً : يستعين المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته بالمكاتب التالية :

1 – مكتب المجلس التنفيذي .

2 – مكتب المتابعة والتفتيش .

3 – مكتب الإحصاء والتخطيط .

4 – مكتب الشؤون القانونية .

الباب الثالث

العلاقة بين السلطة المركزية وإدارة الحكم الذاتي

المادة 16 :

ما خلا الصلاحيات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي وفقاً لاحكام هذا القانون تعود ممارسة السلطة في جميع أرجاء الجمهورية العراقية الى الهيئات المركزية او من يمثلها .

المادة 17 :

أولاً : ترتبط تشكيلات الشرطة والمرور في المنطقة بمديرياتها العامة في وزارة الداخلية من النواحي الفنية وشؤون الخدمة وتسري على منتسبيها احكام القوانين والانظمة والتعليمات المطبقة في الجمهورية العراقية على ان تتلقى الأوامر والتوجيهات من الأمين العام للشؤون الداخلية عند ممارستها لواجبها بناء على توصية الأمين العام للشؤون الداخلية .

ثانياً : يعين وينقل مديرو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أولاً) من هذه المادة بأمر من وزير الداخلية وبناء على توصية من الأمين العام للشؤون الداخلية .

ثالثاً : ينقل منتسبو الشرطة والمرور ضمن المنطقة بأمر من الامين العام للشؤون الداخلية أو ممن يخوله مع مراعاة ما جاء مع الفقرة (أولاً) من هذه المادة .

رابعاً : يعين وينقل مديرو التشكيلات الوارد ذكرها في الفقرة (أولاً) من هذه المادة وفق القواعد والصلاحيات المعمول بها في الجمهورية العراقية مع مراعاة ما جاء في الفقرة السابقة .

المادة 18 :

أولاً : دوائر السلطة المركزية في المنطقة تخضع للوزارات التابعة لها وتمارس عملها في حدود اختصاصاتها ، ولهيئات الحكم المحلي الذاتي رفع التقارير عنها الى الوزارات التابعة لها .

ثانياً: للسلطة المركزية في حدود اختصاصاتها حق التوجيه العام للأمانات الوارد ذكرها في المادة (14) من هذا القانون .

ثالثاً : يراعى قدر الإمكان عند تعيين مسؤولي دوائر السلطة المركزية في المنطقة ان يكونوا من الكرد او ممن يحسنون اللغة الكردية ، ومن دون الإخلال بمبدأ الكفاءة .

رابعاً : تبلغ قرارات هيئات الحكم الذاتي الى وزير العدل فور صدورها .

المادة 19 :

أولاً : لرئيس الجمهورية ان يحل المجلس التشريعي في حالة تعذر ممارسته لصلاحياته بسبب استقالة نصف أعضائه أو عدم توافر النصاب القانوني خلال ثلاثين يوماً من تاريخ دعوته للإنعقاد ، أو بسبب عدم منحه الثقة المنصوص عليها في الفقرة (رابعاً) من المادة (13) من هذا القانون لأكثر من مرتين متتاليتين ، أو في حالة عدم إمتثاله لقرارات هيئة الرقابة المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون .

ثانياً : في حالة حل المجلس التشريعي يستمر المجلس التنفيذي في ممارسة صلاحياته الى حين انتخاب المجلس التشريعي الجديد في مدة أقصاها تسعون يوماً من تأريخ صدور المرسوم الجمهوري بحله .

الباب الرابع

رقابة المشروعية

المادة 20 :

أولاً : تؤسس هيئة تسمى ″ هيئة رقابة المشروعية ″ تتكون من سبعة أعضاء يرشح ثلاثة منهم رئيس المجلس الوطني (مجلس الشورى) على ان يكون إثنان منهم من رجال القانون ويرشح المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي ثلاثة أعضاء على ان يكون إثنان منهم من رجال القانون .

ثانياً : يختار رئيس الجمهورية رئيس هيئة رقابة المشروعية .

ثالثاً : يعين رئيس وأعضاء هيئة الرقابة بمرسوم جمهوري لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، ولا يجوز إعفاء رئيس الهيئة او أي عضو فيها أثناء مدة العضوية ما لم يبد رغبة في ذلك .

تنظر هيئة الرقابة في :

أولاً : مشروعية قرارات هيئات الحكم الذاتي .

ثانياً : مدى موافقة مشروع قانون تعديل قانون الحكم الذاتي لأحكام الدستور ولجوهر قانون الحكم الذاتي رقم ( ) لسنة 1991 .

ثالثاً : تنازع الإختصاص بين السلطة المركزية وهيئات الحكم الذاتي .

المادة 22 :

أولاً : لوزير العدل أن يطعن في قرارات هيئات الحكم الذاتي أمام هيئة الرقابة لمخالفتها الدستور أو القوانين والأنظمة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تأريخ التبلغ بها .

ثانياً : لرئيس المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي الطلب من هيئة الرقابة بيان مدى موافقة مشروع تعديل قانون الحكم الذاتي للدستور ، ولجوهر قانون الحكم الذاتي .

ثالثاً :

1 – للوزير المختص الطلب من هيئة الرقابة تحديد اختصاص أي من دوائر هيئات الحكم الذاتي وإختصاص وزارته في مسألة معينة .

2 – لرئيس المجلس التنفيذي الطلب من هيئة الرقابة تحديد إختصاص أي من دوائر السلطة المركزية وإختصاص أي من دوائر هيئات الحكم الذاتي في مسألة معينة .

المادة 23

أولاً : تنظر هيئة الرقابة في الطعن المقدم اليها من وزير العدل أو رئيس المجلس التنفيذي خلال ثلاثين يوماً من تأريخ تقديم الطعن اليها .

ثانياً : تنظر هيئة الرقابة في الطلب المقدم إليها من الوزير المختص أو رئيس المجلس التنفيذي خلال ثلاثين يوماً من تأريخ تقديم الطلب إليها بشأن تحديد الإختصاص .

المادة 24 :

أولاً : الطعن في قرارات هيئة الحكم الذاتي المقدم من وزير العدل أمام هيئة الرقابة بوقف تنفيذها حتى نتيجة الفصل فيه .

ثانياً : تعتبر قرارات هيئات الحكم الذاتي التي تقرر هيئة الرقابة عدم مشروعيتها ملغاة كلاً او جزءاً من تاريخ صدورها وتزال جميع الآثار القانونية التي ترتبت عليها .

ثالثاً : يكون قرار هيئة الرقابة في مسألة تحديد الإختصاص باتاً وواجب التنفيذ .

رابعاً : إذا قررت هيئة الرقابة مخالفة مشروع قانون تعديل قانون الحكم الذاتي لأحكام الدستور أو لجوهر قانون الحكم الذاتي توقف إجراءات تشريعه ، أما إذا تبين للهيئة مخالفة مشروع القانون في جزء منه لاحكام الدستور أو لجوهر قانون الحكم الذاتي ، فترفع الهيئة هذا الجزء من مشروع القانون ، وفي هذه الحالة يجوز الإستمرار في تشريعه أو صرف النظر عنه .

خامساً : تبلغ هيئة الرقابة قراراتها الى الجهات المعنية وتنشر في الجريدة الرسمية .

الباب الخامس

أحكام ختامية

المادة 25 :

لا يعدل هذا القانون من المجلس الوطني (ومجلس الشورى) إلا بأغلبية ثلثي الاعضاء المكون

المادة 26 :

يلغي قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان رقم (33) لسنة 1974 وتعديلاته وتبقى الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه نافذة الى حين صدور ما يحل محلها .

المادة 27 :

تبقى قرارات مجلس قيادة الثورة المتعلقة بقانون الحكم الذاتي رقم (33) لسنة 1974 (الملغي) نافذة بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

المادة 28 :

ينفذ هذا القانون من تأريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(الأسباب الموجبة)

إستنناداً الى البيان التاريخي الصادر عن مجلس قيادة الثورة في الحادي عشر من آذار / مارس 1970 الذي وضع الأسس السليمة لمعالجة المسألة الكردية على أساس الوحدة الوطنية والأخوة التاريخية بين العرب والأكراد ، ومن أجل تطوير وتعزيز تجربة الحكم الذاتي التي تمثلت في القانون رقم (33) لسنة 1974 وتواصلت عبر سبعة عشر عاماً إنسجاماً مع التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والقانونية في البلاد ، فقد شرع هذا القانون .

مجلس قيادة الثورة

إتفاقية الجزائر بين العراق وإيران آذار (مارس) / 1975

" تطبيقاً لمبادىء سلامة التراب وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، قرر الطرفان الساميان المتعاقدان :

1 – إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية ، بناءً على بروتوكول القسطنطينية لسنة 1913 م ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914 م .

2 – تحديد حدودهما النهرية حسب خط " التالوك " (وهو خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند خفض المنسوب إبتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية في شط العرب حتى البحر) .

3 – بناءً على هذا يعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة ، ويلتزمان بإجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما ، وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت .

4 – إتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المباشرة أعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل ، وبالتالي فإن أي مساس بإحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح إتفاق الجزائر ، وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق هذا القرار . ويعلن الطرفان رسمياً أن المنطقة يجب أن تكون في مأمن من أي تدخل خارجي .

معاهدة الحدود العراقية – الإيرانية 1975

نصوص معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وايران والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها ، والخاصة بالحدود البرية النهرية وأمن الحدود * .

وكان قد وقع على هذه النصوص في بغداد يوم 13 حزيران / يونيو عام 1975 عن العراق الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية ، وعن ايران السيد عباس خلعتبري وزير الخارجية ، كما وقعها السيد عبدالعزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر . وفيما يلي نصوص معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران ؟

– إن رئيس الجمهورية العراقية وصاحب الجلالة الإمبراطور شاهنشاه إيران بالنظر الى الإرادة المخلصة للطرفين المعبر عنها في إتفاقية الجزائر في 6 آ ذار / مارس 1975 في الوصول الى حل نهائي ودائم لجميع المسائل المعلقة بين البلدين :

وبالنظر الى أن الطرفين قد أجريا إعادة التخطيط النهائي لحدودهما البرية على أساس بروتوكول القسطنطينية لسنة 1913 ومحاضر جلسات قومسيون تحديد الحدود لسنة 1914 في حدودهما النهرية حسب خط التالوك ، وبالنظر الى ارادتهما في اعادة الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة . وبالنظر الى روابط الجوار والروابط التأريخية والدينية والثقافية والحضارية القائمة بين شعبي العراق وإيران .

ولرغبتهما في توطيد روابط الصداقة وحسن الجوار ، وتعميق علاقتهما في الميادين الاقتصادية الثقافية ، وتنمية العلاقات بين أبناء الشعبين ورفعهما الى مستوى أفضل على أساس مبادىء سلامة الإقليم وحرمة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

ولعزمهما على العمل لإقامة عهد جديد من العلاقة الودية بين العراق وإيران على أساس الإحترام الكامل للإستقلال الوطني ومساواة الدول في السيادة ولايمانهما بالمشاركة بهذه الصفة في تطبيق المبادىء وتحقيق الأهداف والأغراض المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة فقد قررا عقد هذه المعاهدة وعينا مندوبيهما المفوضين .

رئيس الجمهورية العراقي

سيادة سعدون حمادي وزير خارجية العراق

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

سيادة عباس خلعتبري وزير خارجية إيران

اللذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما التام ووجداها صحيحة ومطابقة للأصول اتفقا على الاحكام التالية :

المادة الأولى :

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان الحدود الدولية البرية بين العراق وإيران هي تلك التي اجرى اعادة تخطيطها على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكول اعادة تخطيط الحدود البرية وملاحق البروتوكول المذكور أنفاً المرفقة بهذه المعاهدة .

المادة الثانية :

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن الحدود الدولية في شط العرب في تلك التي اجرى تحديدها على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكول تحديد الحدود النهرية وملاحق البروتوكول المذكور آنفاً المرفقة بهذه المعاهدة .

المادة الثالثة :

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن يمارسا على الحدود بوجه دائم رقابة صارمة وفعالة لغرض وقف جميع التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت ، وذلك على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمنها بروتوكول الأمن على الحدود الملحق بهذه المعاهدة .

المادة الرابعة :

يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان أن أحكام البرتوكولات الثلاثة ، وملاحقها المذكورة في المواد 1 و 2 و 3 من هذه المعاهدة والملحقة بها ، والتي تكون جزء لا يتجزأ منها ، هي أحكام نهائية ودائمة وغير قابلة للخرق لأي سبب كان ، وتكون عناصر لا تقبل التجزئة لتسوية شاملة وبالتالي .. فإنّ أي مساس بأي مقومات هذه التسوية الشاملة يتنافى بداهة مع روح إتفاق الجزائر .

المادة الخامسة :

في نطاق عدم المساس بالحدود والاحترام الدقيق لسلامة الاقليم الوطني للدولتين ..يؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان ان خط حدودهما البري والنهري لا يجوز المساس به وانه دائم ونهائي .

المادة السادسة :

1 – في حالة حصول خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة وملاحقها فان هذا الخلاف سيحل في إطار الاحترام الدقيق لخط الحدود العراقية الإيرانية المبين في المواد الأولى والثانية المنوه عنه أعلاه مع مراعاة المحافظة على أمن الحدود العراقية – الايرانية طبقاً للمادة 3 .

2 – سيحل هذا الخلاف من جانب الأطراف السامية في المرحلة الاولى عن طريق المفاوضات الثنائية المباشرة خلال فترة شهرين اعتباراً من تأريخ طلب احد الطرفين .

3 – وفي حالة عدم الإتفاق بين الاطراف السامية المتعاقدة تلجأ خلال مدة ثلاثة أشهر الى طلب المساعي الحميدة لدولة ثالثة صديقة .

4 – في حالة رفض احد الطرفين اللجوء الى المساعي الحميدة او فشل اجراءاتها فان الخلاف سيصار الى حله عن طريق التحكيم .. خلال مدة لا تزيد عن الشهر اعتباراً من تاريخ الرفض او الفشل .

5 – في حالة عدم اتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين حول اجراءات التحكيم فيحق لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين اللجوء خلال خمسة عشر يوماً التي تلي عدم الإتفاق الى محكمة تحكيم .. ولغرض تشكيل محكمة التحكيم لحل كل خلاف فان على كل من الطرفين الساميين المتعاقدين تعيين أحد رعاياه محكماً وسيختار هذان المحكمان محكماً أعلى .. وفي حالة عدم تعيين الطرفين الساميين المتعاقدين محكميهما خلال فترة شهر إبتداءً من تأريخ إستلام أحد الطرفين إشعاراً من الطرف الآخر بطلب التحكيم أو في حالة عدم توصل المحكمين الى إتفاق حول اختيار المحكم الأعلى قبل نفاذ نفس المدة المذكورة فان للطرف السامي المتعاقد الذي كان قد طلب التحكيم الحق في دعوة رئيس محكمة العدل الدولية الى تعيين المحكمين او المحكم الأعلى طبقاً لإجراءات محكمة التحكيم الدائمة .

6 – إن لقرار محكمة التحكيم الدائمة صفة الإلزام والتنفيذ بالنسبة للطرفين المتعاقدين الساميين .

7 – يتحمل كل من الطرفين الساميين المتعاقدين نفقات التحكيم مناصفة .

المادة السابعة :

ستسجل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها طبقاً للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة .

المادة الثامنة :

يصادق كل من الطرفين الساميين المتعاقدين على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحق بها طبقاً لقانونه الداخلي .

تدخل هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة حيز التنفيذ اعتباراً من تأريخ تبادل وثائق التصديق الذي سيتم في طهران .

وبناء عليه فان الطرفين المفوضين من قبل الطرفين الساميين المتعاقدين قد وقعا هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة .

كتب في بغداد في 13 حزيران 1975 م

عباس علي خلعتبرى وزير خارجية ايران

سعدون حمادي وزير خارجية العراق

لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها بحضور سيادة عبدالعزيز بوتفليقة عضو مجلس قيادة الثورة وزير خارجية الجزائر .

بروتوكول *

إجراءات الامن المتبادل على الحدود

طبقاً للقرارات التي تضمنها اتفاق الجزائر والمؤرخ في 6 آذار 1975 ولإهتمامهما بإعادة الامن والثقة المتبادلتين الى نصابهما على طول حدودهما المشتركة ولعزمهما على ممارسة رقابة صارمة وفعالة على هذه الحدود في سبيل وقف جميع حوادث التسلل ذي الطابع التخريبي وإقامة تعاون وثيق بينهما لهذا الغرض ، ومنع كل عمل تسللي أو مرور غير شرعي عبر حدودهما المشتركة بقصد التخريب والعصيان أو التمرد .

وبالإشارة الى بروتوكول طهران المؤرخ في 15 آذار 1975 ومحضر إجتماع وزراء الخارجية الموقع في بغداد في تاريخ 20 نيسان 1975 ومحضر اجتماع وزراء الخارجية الموقع في الجزائر في تاريخ 20 مارس 1975 .

فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام التالية :

المادة الأولى :

1 – يتبادل الطرفان المتعاقدان المعلومات التي تخص كل تحرك للعناصر المخربة التي قد تحاول التسلل داخل احد البلدين بقصد إرتكاب أعمال التخريب أو العصيان اأو التمرد في ذلك البلد .

2 – يتخذ الطرفان المتعاقدان الإجراءات المناسبة المتعلقة بتحركات العناصر المشار اليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

ويخبر كل منهما الآخر فوراً عن هوية هؤلاء الأشخاص ، ومن المتفق عليه أنهما يستخدمان كافة الإجراءات لمنعهم من ارتكاب أعمال التخريب وتتخذ نفس الإجراءات تجاه الأشخاص الذين قد يتجمعون داخل اقليم احد الطرفين المتعاقدين بقصد ارتكاب اعمال الهدم او التخريب في إقليم آخر .

المادة الثانية :

التعاون المتعدد الاشكال الذي اقيم بين السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين بخصوص غلق الحدود لغرض منع تسلل العناصر المخربة يجري التقيد به على صعيد السلطات الحدودية للبلدين ويواصل ذلك حتى ارفع المستويات لوزراء الدفاع والخارجية والداخلية من الطرفين .

المادة الثالثة :

تم كما يلي تعيين منافذ التسلل القابلة لان تسلكها العناصر المخربة :

1 – منطقة الحدود الشمالية : من نقطة تقاطع الحدود العراقية – التركية – الإيرانية الى خانقين – قصر شيرين " داخل " : 21 نقطة .

2 – منطقة الحدود الجنوبية : من خانقين – قصر شيرين " خارج " وحتى نهاية الحدود العراقية – الإيرانية 17 نقطة .

3 – ان نقاط التسلل المذكورة في أعلاه مبينة في الملحق .

4 – وتدخل في صنف النقاط المعينة أعلاه أية نقطة تسلل اخرى قد يجري اكتشافها ويلزم غلقها ومراقبتها .

5 – تكون كافة نقاط المرور الحدودية بإستثناء تلك التي تخضع حالياً لرقابة السلطات الكمركية ممنوعة من كل إجتياز .

6 – بالنظر الى تطور العلاقات المتعددة الأشكال بين البلدين الجارين فقد اتفق الطرفان المتعاقدان عى ان يجري في المستقبل بالإتفاق بينهما انشاء نقاط أخرى للمرور خاضعة لرقابة السلطات الكمركية .

المادة الرابعة :

1 – يتعهد الطرفان المتعاقدان بتخصيص الوسائل البشرية والمادية للازمة لغرض ضمان غلق الحدود ورقابتها بصورة فعالة بحيث يمنع كل تسلل للعناصر المخربة من نقاط المرور المذكورة في المادة الثالثة في أعلاه .

2 – وفي الحالة التي قد يعتبر الخبراء فيها نتيجة للخبرة المكتسبة في الموضوع انه يجب ان تتخذ لإتخاذ اللازم .

وفي حالة حصول خلاف بين السلطات الحدودية يجتمع رؤساء الإدارات المعنية سواء في بغداد او في طهران من اجل التقريب بين وجهات النظر وتدوين نتائج اجتماعاتهم في محضر .

المادة الخامسة :

1 – يسلم الأشخاص المخربون المقبوض عليهم الى السلطات المختصة للطرف الذي جرى في اقليمه القبض عليهم ويطبق التشريع النافذ .

2 – يستعلم الطرفان المتعاقدان بالتبادل عن الإجراءات المتخذة تجاه الأشخاص المشار اليهم في الفقرة (1) أعلاه .

3 – في حالة عبور الحدود من قبل الأشخاص المخربين الهاربين يجري الإدلاء العاجل بذلك الى سلطات البلد الآخر التي تتخذ جميع الإجراءات اللازمة للمساعدة في إلقاء القبض على الأشخاص المذكورين آنفاً .

المادة السادسة :

يجوز عند الحاجة وبإتفاق بين الطرفين المتعاقدين ان تقرر مناطق محرمة من أجل منع الاشخاص المخربين عن تحقيق أغراضهم .

المادة السابعة :

تشكل لجنة مختلطة دائمة مكونة من رؤساء الادارات الحدودية ومن ممثلي وزارة الخارجية لكلا البلدين وذلك لغرض إقامة وتطوير تعاون نافع بالتبادل للطرفين وتعقد اللجنة اجتماعين سنوياً " في بداية كل نصف سنة من التقويم الغريغوري " .

على انه يجوز بناء على طلب احد الطرفين عقد إجتماعات إستثنائية لغرض دراسة أفضل إستخدام للوسائل المعنوية والمادية بقصد غلق الحدود ومراقبتها وكذلك فعالية وحسن تطبيق الأحكام الأساسية للتعاون المنصوص عليه في هذا البروتوكول .

المادة الثامنة :

إن أحكام هذا البروتوكول المتعلق بغلق الحدود ومراقبتها لا تمس أحكام الإتفاقات الخاصة بين العراق وايران المتعلقة بحقوق الرعي وقوميسيري الحدود .

المادة التاسعة :

بقصد ضمان أمن الحدود المشتركة في شط العرب ومنع تسلل العناصر المخربة من الجهتين يتخذ الطرفان المتعاقدان الإجراءات الملائمة ولا سيما بإقامة مراكز مراقبة وبان تلحق بها زوارق الدورية .

كُتب في بغداد في 13 حزيران 1975 .

عباس خلعتبري – وزير خارجية إيران ، سعدون حمادي – وزير خارجية العراق ، وقع بحضور سيادة عبدالعزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة وزير خارجية الجزائر .

* عقدت بتاريخ 22–9–1996 بمشاركة السادة : سمير حباشنة عضو مجلس النواب ووزير الثقافة السابق . مروان دودين وزير الإعلام الأسبق .فالح الطويل سفير الأردن الأسبق في بغداد . الدكتور خالد عبيدات السفيرو استاذ العلوم السياسية . الكاتب و المحلل السياسي طاهر العدوان . الكاتب والمحلل السياسي صالح القلاب . الدكتور فوزي تيم رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة العلوم التطبيقية . الدكتور نظام بركات رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك . الدكتور ذياب مخادمة استاذ العلوم السياسية.الدكتور عبد المجيد الشناق استاذ التاريخ في الجامعة الأردنية. الدكتور ابراهيم عثمان استاذ علم الإجتماع في الجامعة الأردنية والدكتور أحمد القاسم من المعهد الدبلوماسي.

* النص من منشورات وزارة الإعلام – بغداد 1971 .

* دار الحرية للطباعة – بغداد 1974 .

* الصيغة غير الرسمية التي لم يجره التوقيع عليها من الطرفين بعد انهيار المفاوضات بين الحكومة والجهة الكردستانية في آب (أغسطس) 1991 .

* إتفق شاه ايران محمد رضا بهلوي ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي صدام حسين على هذه الإتفاقية خلال لقائهما في الجزائر بوساطة الرئيس الجزائري هواري بومدين – آذار 1975 .

* هذه النصوص لم تطلع عليها معظم دول العالم .

* وقع البروتوكول وزيرا خارجية العراق وإيران في 13 / 6 / 1975 – بغداد .

صـــدر للبـــزّاز:

* الهجرات (مجموعة قصص)–دار النهضة –بيروت 1972
* البحث عن طيور البحر (قصص)– دار الشؤون الثقافية –بغداد 1976
* حكاية الولد والبنت (قصص)– المؤسسة العربية للدراسات والنشر– بيروت 1980
* مستقبل العمل الإذاعي (بحث إعلامي)– دار الشؤون الثقافية–بغداد 1980
* الحرب السرية (من تاريخ الحرب العراقية الإيرانية) –مركز العالم الثالث– لندن 1985 (أربع طبعات)
* العقرب : إسرائيل وحرب الخليج التفتيت والتطويق – مركز العالم الثالث – لندن 1987 (طبعتان)
* السا عة 630: أسرار معركة الفاو – دار الشؤون الثقافية 1988 (طبعتان) دار القبس – الكويت 1988
* حـرب تلد أخـرى : التاريخ السري لحرب الخليج – الدار الأهلية – عمان 1992 (ست طبعات)
* رمـــاد الحـــــروب : العرب بعد حرب الخليج – الدار الأهلية – عمان 1995 (طبعتان)
* الجنرالات آخر من يعلم – الدار الأهلية – بيروت– عمان 1996 (ثلاث طبعات)
* في الطبيعة البشرية للدكتور علـــــي الوردي (تقديم سعد البزاز) – الدار الأهلية – 1996
* الأكـــــــراد في المســألة العراقيـــة (أحاديث وحوارات) – الدار الأهلية –1996